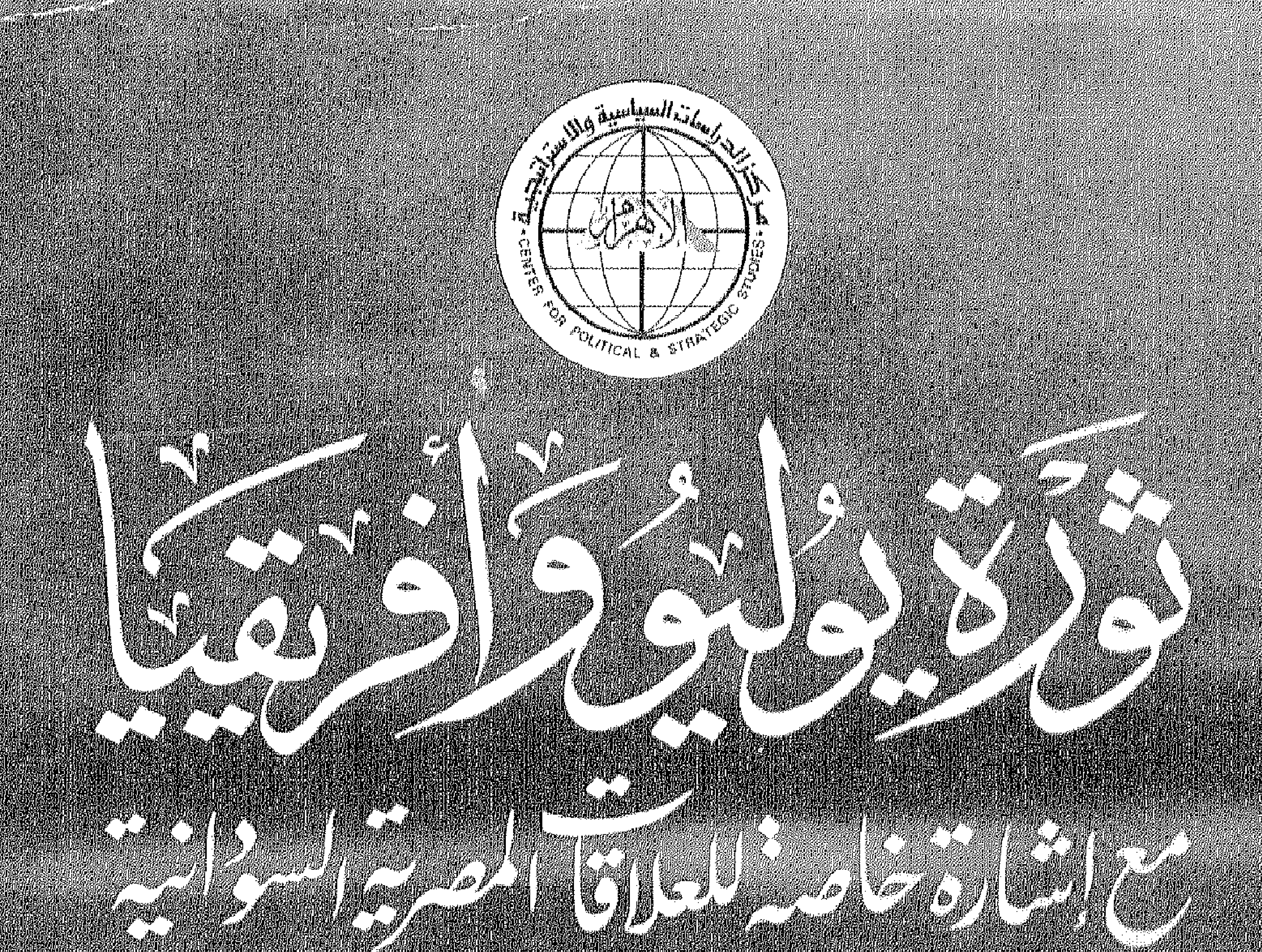
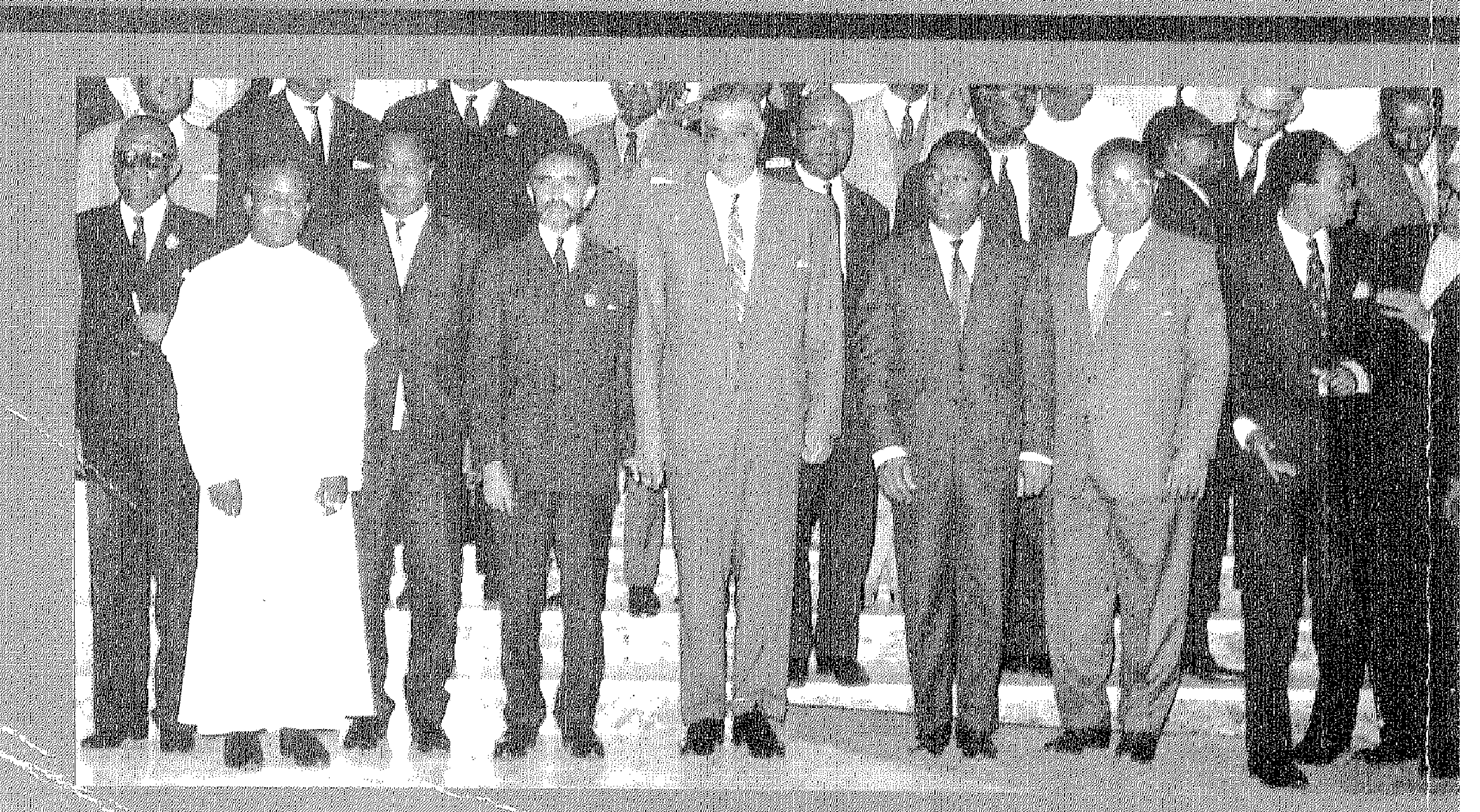


ثورة يوليو وأفريقيا

مع إشارة خاصة للعلاقات المصرية السودانية

المشاركون

السفير / ابراهيم مواكيبي
د / ابراهيم نصر الدين
د / ابو الحسن فرح
د / اجلال رأفت
السفير / احمد عبد الحليم
د / السعيد البدوي
السفير / بهجت الدسوقي
الوزير المفوض / جيهان أمين
أ / حلمي شعراوي
أ / حيدر طه
أ / عبد الحليم المحجوب
السفير / فريد عبد الكريم
أ / محمد أبو العينين
أ / محمد عاشور
أ / محمد غانم
أ / محمد فائق
د / هدى عبد الناصر
د / يونان لبيب رزق



ثورة يوليو وأفريقيا

مع إشارة خاصة للعلاقات المصرية السودانية

◆ مطبوعات ◆
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفنى
السيد عزمى

خطوط
حامد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية
حسنى ابراهيم

شارع الجلاء – ت : ٥٧٨٦٠٣٧

القاهرة ٢٠٠١



ثورة يوليو وأفريقيا

مع إشارة خاصة للعلاقات المصرية السودانية

المشاركون

السفير / إبراهيم مواكيبي
د / إبراهيم نصر الدين
د / أبو الحسن فرح
د / إجلال رأفت
السفير / أحمد عبد الحليم
د / السعيد البدوي
أ / محمد أبو العينين
أ / محمد عاشور
أ / محمد غانم
السفير / بهجت الدسوقي
الوزير المفوض / جيهان أمين
أ / حلمي شعراوي
أ / حيدر طه
أ / عبد الحليم المحجوب
السفير / فريد عبد الكريم
أ / محمد فائق
د / هدى عبد الناصر
د / يونان لبيب رزق

المحتويات

مقدمة

د. إجلال رأفت

للعلاقات المصرية الإفريقية جذور ضاربة فى التاريخ ، فالقارة الإفريقية تعتبر عمق مصر الأمنى ، الذى أدركته الدولة المصرية فى مختلف العصور ، بداية من الحقبة الفرعونية وحتى العصور الحديثة . وكان جل اهتمامها يتجه جنوباً صوب السودان ومنابع النيل ، وشرقاً صوب البحر الأحمر حتى مدخله الجنوبى عند باب المندب ؛ شاملة الشواطئ الشرقية لإفريقيا . وقد ترجم هذا الإدراك المبكر للمصلحة المصرية بأشكال مختلفة حسب معطيات العصر ، فتارة كانت مصر تضم هذه المناطق إلى سيادتها ، وتارة أخرى كانت تعتمد على تنمية العلاقات التجارية معها .

ولا شك أن الخمسينيات من القرن العشرين - وهى سنوات حكم الرئيس جمال عبد الناصر - قد شهدت ازدهاراً واسعاً للعلاقات المصرية بمختلف الشعوب الإفريقية ؛ ذلك أنها أضافت بعداً جديداً إلى المدرك التاريخى للمصلحة الوطنية المصرية ، ألا وهو مؤازرة الحركات التحررية لشعوب القارة ، فقدمت إليها العون والمساندة على المستوى السياسى والمالى والعسكرى . وعندما استقلت هذه الشعوب ؛ أقامت ثورة يوليو علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية قوية مع الغالبية العظمى من هذه الدول حديثة الاستقلال . وقد استطاعت بهذه الاستراتيجية الدقيقة أن تبادر وتحجم المحاولات الإسرائيلية للانتشار فى القارة.

ظل هذا التوجه الإفريقى يشكل ركيزة من ركائز السياسة المصرية حتى نهاية عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، وإن جاءت نكسة سنة ١٩٦٧ لتضعف من تأثيره ، وذلك بحكم الانكسار المصرى الداخلى ورغم ذلك سارعت كثير من الدول الإفريقية فى ذاك الوقت إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل كسياسة تضامنية مع الموقف المصرى .

تراجعت العلاقات المصرية الإفريقية كثيراً فى السبعينيات والثمانينيات ، وظلت فى أضعف حالاتها ـ فيما عدا بعض الفترات القصيرة النادرة ـ حتى السنوات القليلة الماضية حيث نشاهد محاولات جيدة لتفعيل الدور المصرى فى إفريقيا ، لا سيما على المستوى الاقتصادى .

من ناحية أخرى تأرجحت العلاقات المصرية السودانية - رغم أهميتها البالغة - بين التوتر والفتور ؛ وذلك منذ استقلال السودان وحتى الآن . ونستثنى من هذا السياق العام بعض السنوات ، كان أهمها بداية حكم الفريق إبراهيم عبود ؛ حين توصلت الحكومتان المصرية والسودانية إلى عقد اتفاقية مياه النيل فى سنة ١٩٥٩ ، ثم فى عصر الرئيس نميرى ؛ حين عقدت بينهما عدة اتفاقيات للتعاون والتكامل ، رفضتها بعد ذلك أهم الأحزاب السودانية فى الحكومة الديمقراطية التى تلت سقوط النظام ؛ بدعوة أنها صادرة عن حكومة عسكرية غير شرعية . وكان بالطبع لهذا التوتر الدائم فى العلاقات المصرية السودانية أسباب ؛ بعضها موضوعى ، والبعض الآخر إرث تاريخى ، لم تستطع الدولتان تخطيه إلى آفاق أرحب للتعاون والتكامل الصحيح .

من هنا كانت أهمية حلقات النقاش التى نظمتها " وحدة دراسات الثورة المصرية بالأهرام " فى شهر نوفمبر سنة ١٩٩٨ ؛ فقد أحيت فى الأذهان ، عن طريق الأبحاث التى قدمت والتعقيبات والمناقشات التى دارت حولها ، فترة زمنية خصبة فى العلاقات المصرية الإفريقية . وقد اعتمدت هذه الندوة العلمية على عدة محاور ؛ فتناولت الدور المهم الذى قامت به مصر نحو حركات التحرر الإفريقية ، والذى شكل فى واقع الأمر الأساس الذى انطلقت منه الاستراتيجية المصرية نحو القارة ، لتحقيق رؤية سياسية ثاقبة لمفهوم الأمن الوطنى الشامل ، بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية .

كما تناولت حلقات النقاش بالتحليل والنقد العلاقات المصرية السودانية فى تلك الفترة ، وما لها وما عليها ؛ هادفة بذلك إلى وضع ثوابت لما يجب أن تكون عليه تلك العلاقات فى المستقبل .

هكذا يمثل هذا الكتاب بحق جهداً محموداً لوحدة دراسات الثورة المصرية ، وإضافة ثرية للدراسات التى تتناول العلاقات المصرية الإفريقية بعامة ، والسودانية بخاصة .

كما لا يفوتنا شكر كل من ساهموا فى إخراج هذا الكتاب فى صورته النهائية وهم الأستاذة صافيناز محمد أحمد ، والأستاذ مجدى سعد مكى، والأستاذ مصطفى عبد الوارث .

الكلمة الافتتاحية

د . هدى عبد الناصر

احتلت إفريقيا مكانة مهمة فى السياسة المصرية من الناحية الفكرية والعملية بعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ؛ ففى كتاب " فلسفة الثورة " وضعت الدائرة الإفريقية بعد الدائرة العربية ثم الدائرة الإسلامية كهدف للتوجه الاستراتيجى لثورة يوليو ، وذلك فى ضوء الارتباط العضوى بين مصر وبلاد القارة الإفريقية ؛ من حيث : الموقع الجغرافى ، ونهر النيل ، والتأثير الحضارى ، والتاريخ المشترك .

وقد نبع المنطلق الفكرى للسياسة المصرية ، فى ذلك الوقت ، من الإيمان بحتمية العمل على تحرير القارة الإفريقية ، وهى العمق الاستراتيجى لمصر ، من الاستعمار والسيطرة الأجنبية والتمييز العنصرى ، ومساعدتها على الانطلاق نحو التنمية الاقتصادية والبشرية ؛ لتعويض ما فاتها حتى تلحق بركب التقدم .

ولم يقتصر الأمر على التأييد المعنوى فى المحافل الدولية ؛ بل اتخذ النظام المصرى فى الخمسينيات والستينيات عدة خطوات تنفيذية فى هذا الاتجاه ، كان أولها المبادرة بوضع العلاقات المصرية - السودانية فى إطارها الصحيح ؛ الأمر الذى أسفر عن اتفاقية السودان فى عام ١٩٥٣ ، التى أدت إلى اختيار الشعب السودانى الاستقلال عن الإدارة المصرية .

ومن جانب آخر ؛ قامت الحكومة المصرية بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لحركات التحرر الإفريقية ، وتم فتح مكاتب لها فى القاهرة .

كما بادرت مصر مع عدد من الدول الإفريقية المستقلة إلى الدعوة إلى إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية فى ١٩٦٣ ؛ كخطوة مهمة من أجل تجميع جهود الدول الإفريقية لدفع التنمية ، وتسوية المشكلات فيما بينها دون تدخل خارجى .

كذلك لم تتردد مصر فى الاستجابة للحكومات الوطنية الإفريقية؛ لمواجهة الحركات الانفصالية الموجهة والممولة من الخارج ، حتى أثناء حرب الاستنزاف ضد العدو الصهيونى ؛ كما حدث بالنسبة للحكومة النيجيرية فى مواجهة الحركة الانفصالية فى إقليم بيافرا .

وتزداد الحاجة اليوم إلى توجيه مزيد من الاهتمام والموارد إلى إفريقيا، على أن يكون ذلك فى إطار فكر استراتيجى واضح ؛ لكى تسترد مصر المكانة التى تبوأتها بين شعوب ودول القارة الإفريقية فى الخمسينيات والستينيات ، والتى اتجهت إلى

الانحسار فى العقود الثلاثة الماضية؛ خاصة مع تدافع القوى الأجنبية لإعادة نفوذها مرة أخرى ، تحت دعوى المشاركة؛ مثل فرنسا والولايات المتحدة ، أو من أجل تحقيق أهداف استراتيجية واقتصادية ؛ مثل إسرائيل .

كذلك ، أصبح من الضرورى تدعيم منظمة الوحدة الإفريقية ، وتفعيل دورها فى حل مشاكل القارة السياسية والاقتصادية بإرادة القيادة الوطنية الإفريقية ، وبعيداً عن المنظمات الأخرى التى تعبّر عن إحدى صور النفوذ الأجنبى ؛ مثل الفرانكفونية .

ولا يعنى هذا أننا ندعو إلى انغلاق القارة الإفريقية على نفسها ؛ وإنما إلى أن تستمر دولها فى السيطرة على مقدراتها ، وتحقيق مصالحها القومية فى عالم جديد لا مكان فيه إلا للكيانات الكبيرة .

ونحن نتطلع ، فى هذه الندوة ، إلى إسهامات المشاركين الإيجابية فى تحليل الدور التاريخى لمصر فى إفريقيا ، والخيارات المطروحة أمامها فى الحاضر والمستقبل ؛ فى إطار الواقع الإفريقى ومتغيرات العصر .

القسم الأول

ثــــورة يــولـيــو وإفــريـقـيــــا

الفصل الأول : أبعاد السياسة المصرية فى إفريقيا

الفصل الثانى : ثورة يوليو وقضايا التحرر الإفريقى

الفصل الأول

أبعاد السياسة المصرية في إفريقيا

أولاً : البعد الأمنى

ثانياً : البعد السياسى

ثالثاً : البعد الاقتصادى

أولاً : البعد الأمنى

أ . محمد فائق

قامت الثورات الكبرى التى عرفها العالم فى العادة من أجل معنى إنسانى معين ، وهذا المعنى يبقى على مر الزمن وتبقى معه هذه الثورات رمزاً لذلك المعنى النبيل ؛ فعلى سبيل المثال ارتبطت الثورة الفرنسية بمعانى الحرية والإخاء والمساواة ، وأصبحت رمزاً للحقوق المدنية والسياسية .

أما ثورة يوليو فقد أكدت حقوق الشعوب فى التحرر والاستقلال، وتقرير المصير، وامتلاك ثرواتها . ولم يكن هذا المعنى الذى ارتبط بثورة يوليو مجرد شعار أو إعلان؛ وإنما كان واقعاً ملموساً أبرزته قيادة ثورة يوليو بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر كحركة تحرر شاملة ، استطاعت من خلالها أن تنتزع هذه الحقوق وتؤكدها .

وكانت القوى الاستعمارية قد عمدت ، قبل ثورة يوليو ، إلى عزل الشمال الإفريقى عن بقية أجزاء القارة ؛ وهو ما أطلق عليه إفريقيا شمال الصحراء ، وإفريقيا جنوب الصحراء .

واستمر هذا الفصل التعسفى إلى أن قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وجاءت كلمات عبد الناصر فى"فلسفة الثورة" لتشخص بوضوح مشكلة إفريقيا الحقيقية فى ذلك الوقت ؛ حيث قال : " إننا لا نستطيع بأى حال من الأحوال - حتى لو أردنا - أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى إفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الإفريقيين " (١) .

وقد أصبحت مصر منذ ذلك التاريخ طرفاً يقف بجوار القوى الوطنية الإفريقية فى كل صراع يكون الاستعمار طرفاً فيه ؛ حيث اعتنق الرئيس جمال عبد الناصر مبدأ وحدة النضال من أجل تحرير إفريقيا كلها .

وبطبيعة الحال ، استطاعت مصر جذب انتباه الأفارقة فى كل مكان؛ بعد نجاحها فى إنهاء احتلال القوات الإنجليزية لأراضيها بطريقة سلمية ، حيث كانت هذه هى

المرة الأولى التى يشهد فيها أبناء القارة الإفريقية أسلوباً غير عسكرى لتحقيق الاستقلال .

وأصبح الرئيس جمال عبد الناصر بطلاً فى نظر الأفارقة بعد ما نجح فى تأميم قناة السويس ، وتأكيده حق الشعوب فى امتلاك ثرواتها ، ورفضه للأحلاف العسكرية، ومساعدته للثورة الجزائرية ، وأطلقت عليه إفريقيا صفات عديدة تجسد هذه النظرة ؛ مثل " أسد إفريقيا " و " بطل التحرير" .

وقد جاء التلاحم الشديد بين ثورة يوليو وإفريقيا نظراً لأن الاستقلال الوطنى كان أساس الاستراتيجية المصرية العليا فى المجالين الداخلى والخارجى ، فى الوقت الذى كان فيه حلم إفريقيا هو الحصول على الاستقلال، وإنهاء السيطرة الاستعمارية ، ووضع حد للتمييز العنصرى وسيادة الرجل الأبيض .

وقد قامت مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بتقديم جميع المساعدات الممكنة لحركات التحرير الإفريقية حتى نالت معظمها الاستقلال فى بداية الستينيات ، ولم تكتف بهذا ، بل وقفت مصر مع كل الدول الإفريقية التى بنت استراتيجيتها على أساس الاستقلال الوطنى ، وساعدتها على الحفاظ على وحدة أراضيها ، ومقاومة الحركات الانفصالية المدعومة من الخارج ؛ مثل قضية كاتنجا فى الكونجو ، وبيافرا فى نيجيريا .

التوجه الإفريقى لثورة يوليو والأمن القومى :

تعد إفريقيا العمق الاستراتيجى للوطن العربى ؛ فثلثا الأمة العربية يقع فى إفريقيا ، وحوالى ٧٢ % من مساحة الوطن العربى تقع فى القارة الإفريقية، وتوجد حالياً عشر دول عربية أعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية. ومن ناحية أخرى ينتشر الإسلام بالمعنى الثقافى بين أكثر من نصف سكان إفريقيا ؛ ومن ثم يتأثر هؤلاء إلى حد بعيد بالثقافة العربية .

ويمكن التعرض لأهم الأبعاد الأمنية لتوجه ثورة يوليو نحو إفريقيا فى النقاط التالية:

أولاً : **السودان**

عندما قامت ثورة يوليو كانت هناك قوات بريطانية فى منطقة قناة السويس فى مصر ؛ كما كانت هناك قوات بريطانية فى السودان ، واشترطت مصر عندما بدأت مفاوضات الجلاء مع البريطانيين ؛ أن يتم تقرير مصير السودان أولاً قبل مناقشة مسألة الجلاء البريطانى عن مصر ؛ حيث كان لدى الرئيس جمال عبد الناصر اقتناع مفاده أنه لا توجد فائدة من خروج القوات البريطانية من مصر إذا استمر وجودها فى السودان .

وفـي هذا الإطـار ، هـدف الرئيس جمـال عبد النـاصر أولاً إلـى إخـراج القـوات البريطانيـة مـن السـودان ؛ ثم استكشـاف مـدى اسـتعداد الشـعب السـودانى للوحـدة مـع مصـر؛ لأنـه كـان يريـد أن تكون الوحـدة بيـن مصـر والسـودان نابعـة مـن رضـاء السودانيين ، وليس نتيجة حق الفتح ؛ حتى تكـون إضافـة للأمـن المصـرى ، ولا تمثّل عبئاً أو خطراً على الدولة المصرية .

ومـن ناحيـة أخـرى ، حرصت مصـر علـى إنـهاء الاستعمار الأجنبـى فـى الـدول المحيطة بالسودان ؛ تحقيقا لأمنها القومى ، فالسودان محـاط بسبع دول إفريقيـة عـانت من استعمار فرنسى وبريطانى وبلجيكى ؛ فضلاً عن النفوذ الأمريكى ، ومـن هنـا كـان تحقيق الأمن يتطلب استقلال هذه الدول .

ثانياً : **تأمين منابع النيل**

اختلفت أساليب حكام مصر فى تـأمين منـابع النيـل ؛ ففـى عـهد الخديـوى إسـماعيل كان هناك وجود عسكرى مصرى مباشر فى الأقاليم التى يمـر بـها نـهر النيـل ، وكـان على ثورة يوليو أن تستجيب للتغيرات والتطورات التى حدثت فى العالم ، والتفكير فـى طريقة جديدة لتـأمين منـابع النيل غير الوجـود المباشـر ؛ ومـن هنـا تبينـت الضـرورة لإخراج الاستعمار أولاً من دول حوض نهر النيل ، ثم إيجاد علاقات صداقـة قويـة مـع هذه الدول .

ثالثاً : **مواجهة النشاط الإسرائيلى فى إفريقيا**

هدفت السياسة المصرية فى إفريقيا بعد ثورة يوليو إلى احتـواء النشـاط الإسـرائيلى فـى إفريقيـا المقـترن بـالوجود الاسـتعمارى القــوى هنــاك ؛ حيـث كـانت إسـرائيل - ولازالت- تهتم بإيجاد موطئ قدم لها فى دول حوض النيـل ، والتعـاون مـع هذه الـدول فـى المجـال الزراعـى ، وإقناعـها بالتوسـع فـى الزراعـة المرويـة رغـم وجـود أمطـار غزيرة هناك ؛ حتى تطالب هذه الدول بزيادة حصتها من مياه النيـل ، وبالتـالى إنقـاص حصة مصر ، وإحداث مشكلات بين دول حوض النيل تهدّد الأمن القومى المصرى .

وتدعى إسرائيل حالياً أنـها خـط الدفـاع الأول ضـد التطـرف الإسـلامى ، وتعـرض خدماتها فى هذا المجال على الحكومات الإفريقية ؛ مستغلة مخـاوف الأفارقـة مـن المـد الإسلامى والحركات السياسية الإسلامية .

وقد ساعد على تسهيل مهمة إسرائيل فى هـذا الإطـار إعـلان الدولـة الإسلامية فـى السـودان ، وحـرب الجنـوب ، وإعـلان سياسـة الجــهاد ضــد المتمرديـن الجنوبييـن ، ومحاولـة الحكومـة السـودانية تصديـر الثـورة الإسـلامية إلـى بعـض الـدول الإفريقيـة المجاورة للسودان .

رابعاً : تأمين البحر الأحمر

انتبهت ثورة يوليو إلى أهمية التحكم فى مضيق باب المندب ، وحرمان إسرائيل من الوجود فى بعض الموانئ المهمة فى البحر الأحمر ، وحرصت حكومات الثورة على جعل البحر الأحمر بحيرة عربية .

وفى هذا الإطار أعطت ثورة يوليو اهتماماً خاصاً لعلاقاتها مع إثيوبيا، واحتفظت بعلاقات صداقة قوية مع جميع الأنظمة التى حكمتها .

ومن ناحية أخرى أولت مصر اهتماماً خاصاً بالقضية الإريترية ، وساعدتها فى أصعب مراحلها .

ففى الوقت الذى كان فيه الإمبراطور هيلاسلاسى قد أوشك على القضاء على رغبة الشعب الإريترى فى تقرير مصيره ؛ بدأت مصر إنشاء إذاعة باللغة التيجرينية، وتم فتح المدارس والجامعات لأبناء إريتريا ، وكانت هناك تعليمات على الحدود بعدم منع أى إريترى من دخول مصر .

وفى هذا الإطار ، أود أن أنبه إلى ضرورة الالتفات إلى ما يحدث فى الصومال حالياً ؛ حيث أعلنت حديثاً دولة جديدة فى شمال الصومال تحت اسم "جمهورية أرض الصومال " ، ولم يعترف بها أحد ؛ بالرغم من ضرورة الوجود المصرى هناك لوجود موانئ بربرة وزيلع فى هذه المنطقة .

صحيح أنه يمكن ألا تعترف مصر بهذه الدولة ؛ ولكن لا بد من استمرار العلاقات الثقافية والتجارية معها ، بدلاً من أن نفاجأ بوجود إسرائيلى كثيف هناك ، وسيطرتها على هذه الموانئ شديدة الأهمية على الطرف الجنوبى للبحر الأحمر .

خامساً : إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية

كان إنشاء المنظمة موضوعاً شديد الارتباط بالبعد الأمنى ؛ حيث كان النجاح فى إنشائها ضربة قاضية لفكرة تقسيم القارة الإفريقية إلى شمال وجنوب الصحراء .

وبذلك أصبح لإفريقيا نظام إقليمى قائم بذاته ؛ يحظى بآليات عمل واضحة، ويقدم نموذجاً يحتذى لتنظيم إقليمى فعال .

وأعتقد أن تفعيل هذه الآليات فى الوقت الراهن من شأنه أن يحقق أشياء كثيرة .

المصادر والهوامش :

(١) جمال عبد النــاصر ، فلسفة الثورة ، (القـاهرة ، مصلحـة الاستعلامات، د.ت) ، ص ٨١ .

ثانياً : البعد السياسى

السفير / بهجت الدسوقى

لم يكن اتجاه مصر فى ظل ثورة يوليو إلى إفريقيا بمثابة خلق دائرة اهتمام جديدة للشخصية المصرية ؛ وإنما كان بمثابة اكتشاف لشخصية مصر الحقيقية ، أو كشفٍ عن وجهها الإفريقى الذى هو حقيقة بحكم الواقع ، وإن احتجب أو اختفت ملامحه فترة من الزمن .

فقد ارتبطت مصر تاريخياً ودينياً وثقافياً بإفريقيا منذ زمن بعيد ؛ كما أن عمق مصر الأمنى والاستراتيجى والاقتصادى يقع فى إفريقيا .

وفى هذا الإطار ، تعرض الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه "فلسفة الثورة" لإفريقيا ؛ فقال : " إننا لن نستطيع بحال من الأحوال - حتى لو أردنا- أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى أعماق إفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الإفريقيين . لا نستطيع لسبب هام وبدهى ؛ هو أننا فى إفريقيا ، ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا، نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله . ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء.

ويبقى بعد ذلك سبب هام ؛ هو أن النيل ، شريان الحياة لوطننا ، يستمد ماءه من قلب القارة .. ولسوف أظل أحلم باليوم الذى أجد فيه فى القاهرة معهداً ضخماً لإفريقيا، يسعى لكشف نواحى القارة أمام عيوننا ، ويخلق فى عقولنا وعياً إفريقيا مستنيراً ، ويشارك مع كل العاملين من كل أنحاء الأرض على تقدم شعوب القارة ورفاهيتها " (١) .

وفى رسالته إلى الشعوب الإفريقية فى يوم إفريقيا بتاريخ ١٥ إبريل سنة ١٩٦٢؛ قال الرئيس جمال عبد الناصر : " فى يوم إفريقيا المناضلة ؛ يتجه شعبنا إلى هذه القارة العظيمة بفكره وأمله .. لقد وقف شعبنا على مر تاريخ طويل ، هنا على مدخل القارة ؛ يؤدى فى إصرار ووعى رسالته الحافلة بالمسئولية والمحبة .. وعلى مدخلها حاول شعبنا أن تكون أرضه جسراً للحضارات والثقافات ؛ تمر عليه إلى الآفاق البعيدة المترامية وراء أرضه . وفى هذه الحقبة من الزمان ، والتى يمكن تسميتها بجدارة حقبة إفريقيا ؛ فإن شعبنا ما زال يؤدى رسالته التاريخية تجاه غيره من شعوب القارة الإفريقية . إنه معها فى معركتها ضد التفرقة العنصرية ؛ التى هى فى الواقع مظهر من مظاهر الاستعمار والاستغلال ، إنه معها فى مواجهة مسئوليات

الغد الذى تتطلع إليه إفريقيا ؛ لتؤكد شخصيتها ، وتصنع مصيرها ، ولتعوض فيه التخلف الذى أرغمت عليه قروناً طويلة من الزمان ، ولتفجر طاقات التقدم الإنسانى في جميع المجالات ، ولتطور حياتها إلى غد تشرق فيه الشمس على كل ركن فى القارة التى أرادوا يوماً أن يفرضوا عليها اسم " القارة المظلمة ". وما كان الظلام إلا فهم هؤلاء الذين حاولوا أن يطفئوا أنوار الحرية وأنوار الأمل فى إفريقيا " (٢) .

الدعم السياسى فى المحافل الدولية :

وإلى جانب كلمات الرئيس جمال عبد الناصر التى عبر فيها بوضوح عن توجهه الإفريقى ، وقفت مصر فى المحافل الدولية إلى جوار حق الدول الإفريقية فى الحصول على الاستقلال ؛ فعلى الأرض المصرية تم عقد مؤتمر الشعوب الإفريقية - الآسيوية عام ١٩٥٨ ، والذى حضره مائتان وخمسون مندوباً يمثلون ثمانية وأربعين شعباً ؛ كما اشتركت مصر في مؤتمر الشعوب الإفريقية فى كوناكرى عام ١٩٦٠ ؛ كذلك عقد بالقاهرة المؤتمر الاقتصادى الإفريقى - الآسيوى الثانى فى مايو ١٩٦٠، كما عقد فى القاهرة مؤتمر كل شعوب إفريقيا الثالث فى مارس ١٩٦١ ، وحضره ثلاثمائة مندوب يمثلون تسعاً وستين منظمة سياسية .

فتح المكاتب السياسية لحركات التحرير الإفريقية :

وقد فتحت القاهرة أبوابها للثوار الإفريقيين ، ولحركات التحرير الإفريقية التى تفاعلت مع ثورة يوليو ، وزاد حماسهم الوطنى بعد انتصار مصر على العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس ؛ الذى كان الشرارة التى هزت أركان إفريقيا ، وأصبح عنوان الرابطة الإفريقية التى انطوى تحتها كل المناضلين الإفريقيين بالزمالك فى القاهرة محفوراً فى عقل ووجدان القادة الأفارقة .

وأود الإشارة إلى أهم حركات التحرير الإفريقية التى تم تمثيل أحزابها بالقاهرة :

- فمن أوغندة ؛ حزب المؤتمر الوطنى الأوغندى بزعامة الأمير جون كاليه، وحزب مؤتمر شعب أوغندة .
- ومن كينيا ؛ حزب الاتحاد الوطنى الإفريقى الكينى ، وحزب الاتحاد الديمقراطى الإفريقى .
- ومن موزمبيق ؛ جبهة تحرير موزمبيق (الفريليمو) بزعامة الدكتور موندلانى ثم صامويل ميشيلا .
- ومن زيمبابوى ؛ حزب اتحاد شعب زيمبابوى الإفريقى برئاسة جوشوا نكومو ، وحزب الاتحاد الوطنى الإفريقى بزعامة القس سيثورى .

- ومن زامبيا ؛ حزب الاتحاد الوطنى المستقل برئاسة كينث كاوندا .
- ومن جنوب إفريقيا ؛ حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى برئاسة أوليفر تامبو؛ بعد إيداع نيلسون مانديلا السجن .
- ومن ناميبيا ؛ منظمة شعوب جنوب غرب إفريقيا بزعامة سام نجوما رئيس الجمهورية الحالى ، وحزب المنظمة الوطنية لجنوب غرب إفريقيا.
- ومن الكاميرون ؛ اتحاد شعب الكاميرون برئاسة الدكتور فليكس بوانييه .
- ومن غينيا بيساو ؛ الحزب الإفريقى المستقل لغينيا وكاب فارد برئاسة املكال كابرال.
- ومن أنجولا ؛ الحركة الشعبية لتحرير أنجولا بزعامة أوجستينو نيتو ، واتحاد شعب أنجولا بزعامة روبرت هولدن ، ثم تأسست فى ١٩٦٢ الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا نتيجة اتحاد حزب شعب أنجولا والحزب الديمقراطى لأنجولا.
- ومن جيبوتى ؛ حركة تحرير ساحل الصومال بزعامة محمود حربى .
- ومن زنزبار ؛ الحزب الوطنى لزنزبار برئاسة على محسن .
- ومن أريتريا ؛ الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ، وجبهة تحرير إريتريا .

كما وقفت مصر بقوة إلى جانب تحقيق استقلال الكونغو بقيادة باتريس لومومبا ، وبعد مقتل لومومبا على يد موبوتو وتشومبى ؛ استطاع أنطوان كيزنجا أن يقود حركة المقاومة ضد موبوتو وتشومبى ، واتصل بمصر التى رحبت بممثليه وساندته ، واعترفت بحكومته التى مثلها فى القاهرة بير موليدى، وقد أصبحت القاهرة مقراً للتحرك السياسى لحكومة كيزنجا ؛ كما زارت القاهرة قيادات سياسية من النيجر وبتسوانا وسوازيلاند .

الإذاعات الإفريقية :

بالإضافة إلى المكاتب السياسية ؛ توجهت القاهرة بإذاعات ناطقة باللغات الإفريقية للعديد من الدول كمنبر يخاطب الجماهير فى بلادها . وقد أشاد الرئيس الكينى جوامو كينياتا بهذه الإذاعات ، ودورها فى حفز النضال الإفريقى .

ولقد وجهت مصر الإذاعات إلى إفريقيا باللغات الآتية : السواحيلى، والشونا ، والسندبيلى ، والنينجا ، والينجالا ، والاوفامبو ، والزولو ؛ إلى شرق وجنوب إفريقيا . وبلغات : الهوسا ، واليوربا ، والأيبو ، والفولا ، والولف، والمانيلكى ، والسوسو ، والبامبرا ؛ إلى دول غرب إفريقيا .

كما تم توجيه إذاعة باللغة العفرية للعفر الموجودين فى إثيوبيا وإريتريا وجيبوتى .

دعم حركة الوحدة الإفريقية :

لعبت مصر دوراً رائداً فى تحقيق الوحدة الإفريقية ، وظهر ذلك فى أشكال عديدة؛ من أبرزها :

أولاً : إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية ؛ فقد كانت إفريقيا منقسمة بين دول تقدمية تحت مسمى مجموعة الدار البيضاء ؛ التى تضم مصر والمغرب وغانا وغينيا ، وبين دول محافظة أو " رجعية " تحت اسم مجموعة مونروفيا؛ التى كانت تضم ليبيريا والسنغال وإثيوبيا .

واستطاع الرئيس جمال عبد الناصر أن يوفق بين المجموعتين ، وتم إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية فى مايو ١٩٦٣، ومقرها أديس أبابا ، وتم عقد أول مؤتمر قمة لها فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٤، حضره كل رؤساء الدول الأعضاء .

ثانياً : عندما قام اجوكو بإعلان انفصال بيافرا عن بقية أقاليم نيجيريا؛ سارع الرئيس يعقوب جوان بإرسال خطاب فى ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ إلى الرئيس جمال عبد الناصر ؛ يستنجد به لمواجهة تفتيت نيجيريا ؛ لأن انفصال بيافرا سيتبعه انفصال أقاليم أخرى .

ورغم أن نكسة ١٩٦٧ لم يكن قد مر عليها سوى شهرين فإن الرئيس جمال عبد الناصر رأى أن ما حدث فى نيجيريا سيحدث فى دول أخرى ؛ مما سيؤدى إلى تفتيت إفريقيا ، وليس نيجيريا فقط .

ومن هنا كلف الوزير محمد فائق بمساندة الرئيس يعقوب جوان ؛ بما لا يؤثر على الجهود المبذولة لإعادة بناء القوات المسلحة . وتم استدعاء الطيارين الذين أحيلوا للاستيداع بعد حرب ١٩٦٧، وقاموا بدور وطنى كبير فى حماية وحدة نيجيريا ؛ تأكيداً لدور مصر الوطنى فى حماية الوحدة الإفريقية.

ثالثاً : قيام مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر بتقديم مساعدات للدول الإفريقية؛ فى المجالات الاقتصادية والتعليمية والغذائية والصحية .

شركة النصر للتصدير والاستيراد :

لعبت شركة النصر للتصدير والاستيراد دوراً مهماً فى تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر ودول القارة ، وكانت من أهم مظاهر وحدة إفريقيا الاقتصادية؛ حيث كان لها تسعة وثلاثون مكتباً فى الدول الإفريقية ، ولم يقتصر دورها فقط على المجال الاقتصادى والتجارى ؛ وإنما كان لها دور وطنى كبير ؛ الأمر الذى دفع الدول الاستعمارية لمحاربتها .

وأعتقد أنه من الخطأ ، بل ومن العبث باقتصادنا مع إفريقيا ؛ إهمال هذه الشركة ، وتناسى دورها المهم فى العلاقات المصرية - الإفريقية .

اقتراحـــــات

وفى النهاية أود أن أشير إلى بعض النقاط والاقتراحات :

أولاً : مع بداية تنفيذ اتفاقية التجارة العالمية ستجد مصر نفسها فى مأزق تصديرى، ولن تسعفها إلا السوق الإفريقية لتصريف وتسويق منتجاتها؛ ولذلك فلابد من العمل على فتح آفاق جديدة داخل الأسواق الإفريقية .

ولعل انضمام مصر إلى سوق شرق وجنوب إفريقيا المعروفة بالكوميسا بداية للتحرك فى هذا الاتجاه ، وأرجو أن يتلو هذه الخطوة خطوات أخرى مع التجمعات الاقتصادية الأخرى فى غرب ووسط إفريقيا ؛ وخاصة أن مصر لا تزال بعيدة عن أهم منظمة فى حوض النيل ؛ وهى منظمة الإيجاد التى تضم كل دول الحوض ما عدا مصر .

ثانياً : لابد من إقامة مشروعات تحتاجها المجتمعات الإفريقية ، ويكون لها عائد مجزٍ لتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين المصريين ؛ ومن أمثلة هذه المشروعات المزارع والمستشفيات ، ومصانع إنتاج السكر ، وتعبئة الدواء ، ودباغة الجلود .

وقد اقترحت - عندما كنت سفيراً بالنيجر - تعديل أهداف الصندوق المصرى للتعاون مع إفريقيا التابع لوزارة الخارجية المصرية ؛ حتى يشمل إلى جانب إرسال الخبراء إلى الدول الإفريقية ؛ إقامة مثل هذه المشروعات؛ لأنها تحقق وجوداً مصرياً فعالاً فى هذه الدول ؛ سواء من حيث العمالة المصرية هناك ، أو من حيث المشاركة مع أبناء الدول الإفريقية . ولعل المزرعة المصرية المشتركة بالنيجر خيرُ مثال على أهمية مثل هذه المشروعات .

ومن ناحية أخرى ، يجب تعميم تجربة قيام الصندوق الاجتماعى للتنمية - بالاشتراك مع وزارة الزراعة - بتمويل مشروع زراعى مشترك بين خريجين مصريين وزامبيين فى زامبيا .

ثالثاً : يوجد فى مصر حوالى ثلاثين ألف طالب إفريقى يدرسون فى المدارس والجامعات المصرية ، وهم رصيد ضخم لتوطيد العلاقات بين مصر والدول الإفريقية.

ولا بد من دراسة كيفيـة الاستفادة من هؤلاء الطلاب بعد عودتهم إلى بلادهم ، وتوليهم مناصب قياديـة هناك ؛ عن طريق استمرار التواصل معهم، وخلق روابط جديدة بهم ؛ للاستفادة من جهودهم فى تنمية العلاقات بين مصر ودولهم .

رابعاً : ضرورة إنشاء جهة مركزية تتبع رئاسة الوزراء أو رئاسة الجمهورية ؛ للقيام بمهمة دعم وتوطيد العلاقات المصرية - الإفريقية .

وأخيراً ستبقى ثورة يوليو بمبادئها وفكرها وفلسفتها إلهاماً لكل الأجيال القادمة ؛ ينهلون منها صدق العمل الوطنى وشفافيته وطهارته ؛ فقد كانت ثورة فريدة بين ثورات العالم .

المصادر والهوامش

(١) جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، (القاهرة ، مصلحة الاستعلامات ، د.ت)، ص ٨١ - ٨٢ .

(٢) خطاب ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة يوم أفريقيا فى ١٥ أبريل ١٩٦٢ ، (مصلحة الاستعلامات ، القسم الرابع : فبراير ١٩٦٢ - يونيو ١٩٦٤ ، القاهرة) ، ص ٢٥ .

ثالثا : البعد الاقتصادى

أ . محمد غانم

يفرض الموقع الجغرافى والبعد التاريخى على مصر أن تتحرك وتنشط فى أكثر من محور . ويعد المحور الإفريقى من أهم هذه المحاور ؛ لأن نهر النيل يمر بالكثير من الدول الإفريقية قبل أن يصل إلى مصر ؛ ومن ثم يجب أن يكون تعامل مصر مع المحور الإفريقى تعاملاً له عمقه وخصوصيته، ولا يقتصر فقط على تنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية .

وفى هذا الإطار ؛ حرصت مصر على أن يكون لها وجود قوى ومؤثر فى الدول الإفريقية بصفة عامة ، ودول حوض النيل بصفة خاصة . وحاولت ثورة يوليو باستمرار البحث عن وسائل تزيد الارتباط مع الدول الإفريقية الصديقة ، مع ضمان تحقيق هذه الوسائل المنفعة المشتركة للطرفين، وضمان استمرار هذه الروابط .

وقد دفع إلى ذلك محاولة الدول المعادية لمصر فى هذه الفترة تأليب الدول والشعوب الإفريقية ضد مصر ؛ باستخدام وسائل الإعلام والدعاية ؛ فقد كانت الدول الاستعمارية وإسرائيل تحاول باستمرار إفساد العلاقات المصرية الإفريقية ؛ وبالتالى كان على القيادة المصرية أن تبحث عن وسائل لتعميق وجود مصر الاستراتيجى فى إفريقيا ؛ ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تطويع العلاقات الاقتصادية لتدعيم الوجود المصرى المؤثر .

وأعتقد أن تعميق الوجود المصرى فى إفريقيا يكون عن طريق تنمية التجارة الدولية ؛ وليس عن طريق التجارة البينية التى لن تتخطى حدوداً معينة، ولن تلبى طموحاتنا ، ولن يكون لها التأثير الفعال المباشر فى تقوية العلاقات المصرية - الإفريقية .

وأرى أن الوجود الحقيقى لمصر فى إفريقيا يجب أن يتم من خلال ثلاثة أساليب ، وبالتسلسل الآتى :

أولاً : الإكثار من المشروعات الاستثمارية المشتركة بين مستثمرين مصريين وشركاء أفارقة ؛ على أن يتم توزيع هذه المشروعات باستراتيجية مدروسة ؛ بحيث تغطى مواقع مختلفة فى البلدان الإفريقية ؛ فالاستثمار المشترك يحقق الفائدة المشتركة

للطرفين ، ويجعل الارتباط شديداً بحيث يكون من الصعب إفساده ؛ وبالتالى يكون ركيزة جيدة للعلاقات الثنائية .

وفى هذا المجال ؛ أدعو إلى الاستثمار فى مشروعات صغيرة وبالغة التنوع ؛ بحيث يتراوح رأس مال المشروع بين مليون وثلاثة ملايين جنيه ؛ ومن ثم نستطيع إنشاء خمسين مشروعاً مثلاً فى بلد واحد ؛ بدلاً من إقامة مشروع واحد كبير . ونستطيع أن نستفيد فى هذه المشروعات من النهضة الصناعية التى بدأت فى مصر منذ الخمسينيات ، والتى أوجدت طبقة من الرواد الناجحين فى إقامة المشروعات .

كما يمكن الاستفادة أيضا من السلع شبه المصنعة ؛ بحيث يتم إنتاجها هنا ، ويستكمل الإنتاج من إحدى البلدان الإفريقية أو العكس ، أو أن نستعين بالخامات الإفريقية مع الخامات المصرية.

وسيلعب القطاع الخاص الدور الأكبر فى هذه المشروعات ؛ لأن أساسها هو الرغبة فى الربح ، والوجود المستمر .

ثانيا : الإكثار من إرسال الخبراء المصريين - فى جميع التخصصات- إلى الدول الإفريقية ؛ حسب استراتيجية مدروسة تراعى الانتشار فى مواقع مختلفة من القارة ؛ نظرا للاحتياج الشديد من الدول الإفريقية للكوادر المختلفة. وهنا أشير إلى أن الممرضة المصرية فى بعض الدول الإفريقية تعتبر خبيرة ، والمدرس الابتدائى يعتبر خبيرا على نفس مستوى أستاذ الجامعة .

وأعتقد أن انتشار عدد كبير من المصريين الذين يقدمون خدمات اجتماعية للأفارقة سيكون أمرا مفيدا جدا ، وهذا هو دور الحكومة بشكل رئيسى ؛ خاصة مع وجود أعداد كبيرة من العمالة الزائدة . على أن يكون إرسال هؤلاء الخبراء على نفقة الحكومة المصرية .

ثالثا : التبادل التجارى بمفهوم التجارة الدولية وليس بمفهوم التجارة البينية ؛ فالارتباط القوى بيننا وبين الأفارقة لن ينشأ من الاستيراد والتصدير .

الفصل الثانى

ثورة يوليو وقضايا التحرر الإفريقى

أولاً : أثر ثورة يوليو ١٩٥٢ على عملية التحرر فى إفريقيا

ثانيا: ثورة يوليو وإفريقيا

أولاً : أثر ثورة يوليو ١٩٥٢
على عملية التحرر فى إفريقيا

السفير / إبراهيم موكيبى

لم تكن هناك سوى ثلاث دول مستقلة فقط فى إفريقيا قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢؛ وهى : إثيوبيا ومصر وليبيريا أما بقية الأقاليم الإفريقية فكانت فى يد القوى الاستعمارية : بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والبرتغال ، وأسبانيا، أو تحت وصاية الأمم المتحدة ، وكانت جنوب إفريقيا تعانى نظام التفرقة العنصرية البغيض .

ومن الناحية الواقعية ؛ كانت إفريقيا فى ظل النظام الاستعمارى منعزلة عن بقية العالم ؛ لأن الأسياد المستعمرين لم يرغبوا فى أن تتعرض شعوب الأقاليم المستعمرة للأفكار الليبرالية والقومية . وأتذكر أثناء هذه السنوات أنه كان من الصعب جداً أن يسافر أفراد الشعب الأوغندى إلى الهند أو مصر أو دول أوروبا الشرقية .

السياسة المصرية المناهضة للاستعمار والإمبريالية :

قبل الثورة المصرية ؛ نجحت القوى الاستعمارية فى إقناع معظم الأفارقة بأن العرب أعداؤهم ، وبأنهم الذين بدءوا تجارة العبيد فى إفريقيا .

ومن هنا ؛ كانت السياسة التى دشنها الرئيس جمال عبد الناصر لمواجهة الاستعمار فعالة جداً فى إزالة الحاجز بين الأفارقة والعرب ؛ حيث فتحت هذه السياسة أعين الشعوب الإفريقية والعربية على حقيقة وقوعهم ضحايا للهيمنة الأجنبية والاستغلال الاستعمارى .

وأدركت الشعوب الإفريقية والعربية ضرورة التضامن والعمل معاً من أجل مواجهة هذا الشيطان المشترك ؛ حيث فرض النضال من أجل الحرية والاستقلال ، والرغبة فى وضع نهاية للاستغلال الاقتصادى ونهب الموارد الطبيعية لعدة قرون ؛ ضرورة التنسيق والتعاون بين هذه الشعوب .

أبعاد إسهام الثورة المصرية فى التحرر الإفريقى :

١ - الإسهام السياسى :

لم تتوقف خطابات الرئيس جمال عبد الناصر عن المناداة بوضع نهاية للنظام الاستعمارى المخزى ، وقامت الحكومة المصرية باتخاذ خطوات مهمة فى هذا الإطار؛ لعل من أبرزها ما يلى : -

- السماح للعديد من الدول الإفريقية بفتح مكاتب للتحرير فى شارع أحمد حشمت بالزمالك ، وكان من بين هذه الدول : زيمبابوى ، وزامبيا ، وأنجولا ، وموزمبيق ، وأوغندا ، وجنوب إفريقيا ، وناميبيا. وكانت هذه المكاتب مدعومة بالكامل من الحكومة المصرية من الناحية المالية .
- مساعدة الحكومة المصرية للشعب الجزائرى فى صراعه المسلح من أجل الاستقلال .
- الإسهام الملحوظ للحكومة المصرية فى دعم طلبات التحرر السياسى من الدول المغاربية الأخرى .
- عقد مصر مؤتمرات ولقاءات متعددة على مستويات مختلفة ؛ لتعبئة دعم وتأييد الرأى العام العالمى وراء تحرر الشعوب التى تعانى الاستعمار .
- دور الثورة المصرية الرئيسى فى دفع حركة الوحدة الإفريقية، وتوعية شعب إفريقيا بمصيره المشترك ومشكلته المشتركة المتمثلة فى التخلف ، وإلى جانب ذلك كان الرئيس جمال عبد الناصر أحد الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية ؛ التى قدمت - من خلال لجنة التحرير - إسهاما مهماً فى دعم عملية التحرر فى القارة الإفريقية .

وبالرغم من أن البعض يرى أن هذه المنظمة ربما فشلت فى مواجهة مشكلة النزاعات البينية الإفريقية ، وتحقيق التكامل الاقتصادى الإفريقي ؛ فإن المرء يجب أن يعترف بأن هذه المؤسسة نجحت فى قيادة الأفارقة إلى الاستقلال السياسى ، والحرية السياسية.

٢ - الإسهام المالي :

قدمت مصر مساعدات مالية كبيرة لمكاتب التحرير فى القاهرة ؛ تمثلت فى دفع مرتبات الموظفين ، وتلبية نفقات سفرهم إلى الأمم المتحدة والمنتديات الدولية ، والإنفاق على مطبوعاتهم المنشورة وغيرها .

٣ - الإسهام العسكرى :

أسهمت الحكومة المصرية عسكرياً بتوفير المعدات ، وتقديم التدريب للمقاتلين الأحرار (فى كثير من الدول الإفريقية) .

٤ ـ الإسهام الثقافى :

قدمت مصر ، فى هذه الفترة ، تسهيلات تعليمية عديدة لأبناء الدول الإفريقية فى المؤسسات المصرية ، وتم إنشاء معهد فنى سياسى خاص بهدف إعطاء دورات متخصصة للطلبة الأفارقة باللغتين الإنجليزية والفرنسية ، وكل ذلك كان بهدف تكوين كوادر مدربة تستطيع إدارة الدول الإفريقية بعد الاستقلال .

٥ ـ الإسهام فى دفع الجامعة الإفريقية (Pan - Africanism) :

أصبحت العاصمة المصرية مركزاً بارزاً للقاء بين الأفارقة من دول القارة المختلفة ؛ نظراً لوجود مكاتب التحرير فيها ، وقد سمح ذلك بتبادل الرؤى والمعلومات بشأن المشكلات التى تواجه القارة ، ومكنت هذه التفاعلات المستمرة الأفارقة من إعادة استكشاف مصير إفريقيا المشترك ، وبينت ضرورة التجمع فى حركة جامعة إفريقية قوية .

٦ ـ كانت مصر قناة للاتصال بين حركات التحرير الإفريقية وشعوب أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية ؛ حيث استطاعت حركات التحرير الإفريقية ، عبر القاهرة ، أن تؤسس الاتصالات مع الاتحاد السوفييتى ، ودول أوروبا الشرقية ، والعديد من دول آسيا وأمريكا اللاتينية .

وقد نجحت إفريقيا ، عبر هذه الاتصالات ، فى شرح طبيعة صراعها مع الاستعمار ، ومعاناتها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التى كانت تحظى بالرعاية فى الدول الاستعمارية ، وساعد ذلك حركات التحرير على اكتساب حلفاء ومؤيدين جدداً قاموا بتقديم مساعدات مالية ، وعسكرية ، للمقاتلين الأحرار ، وكان لهذه المساعدات أثر مهم جداً فى تحرير القارة .

كما استطاعت الشعوب الإفريقية ، عبر القاهرة ، الحصول على الدعم والتضامن من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ؛ كما نشأت أيضاً حركة التضامن الأفروآسيوى بين شعوب إفريقيا وآسيا فى القاهرة .

وإذا كان من الممكن حصر الدعم المادى الذى قدمته مصر لحركات التحرير ؛ فإنه من الصعب - فى رأيى - حصر الدعم المعنوى الذى قدمه الشعب المصرى لإخوانه فى الدول الإفريقية التى ناضلت للتحرر من الهيمنة الأجنبية . ويمكن استشعار هذا الدعم المعنوى الكبير من خلال خطابات وأحاديث القيادة المصرية ، والكتابات ، والمقالات ، والتقارير ، وافتتاحيات الصحف ، والأشعار ، والإذاعة المصرية ، والتلفزيون المصرى فى هذه الفترة ؛ كما كان تأميم قناة السويس دافعاً معنوياً كبيراً للمقاتلين الأحرار فى إفريقيا .

وقد قطعت كل الدول الإفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد احتلالها سيناء في أعقاب حرب ١٩٦٧ ؛ استجابة منهم للتضامن المصرى معها فى الخمسينيات والستينيات . وفى هذا الإطار ، أفخر بأن أشير إلى أن أوغندا قادت هذه الحملة .

ومن ناحية أخرى ؛ أود الإشارة إلى أن الإسهامات المصرية وتضحياتها المالية لم تذهب هباء ؛ فقد نالت إفريقيا حريتها من الهيمنة الاستعمارية الأجنبية ؛ كما تخلصت جنوب إفريقيا من النظام العنصرى البغيض ؛ مما فتح الطريق أمام جمهورية ديمقراطية جديدة فى جنوب إفريقيا.

وبعد أن كانت الأولوية الإفريقية فى الخمسينيات والستينيات تتمثل فى تخليص القارة من الهيمنة الاستعمارية الأجنبية والنظام العنصرى ؛ انتقل الاهتمام الآن إلى تحقيق التكامل والتعاون الاقتصادى الإقليمى والقارى لمعالجة مشكلات إفريقيا الاقتصادية .

وإننى آمل بإخلاص أن يتم استخدام التضامن ، الذى قدمته مصر أثناء النضال ضد الاستعمار ؛ كأساس قوى لخلق التكامل والتعاون الإقليمى والقارى ؛ كى تنجح إفريقيا فى النضال ضد التخلف ، وفى تحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى .

وقد كان انضمام مصر مؤخراً إلى الكوميسا (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب شرق إفريقيا) ؛ مؤشراً واضحاً على استعداد القيادة المصرية لمواجهة هذا التحدى التاريخى .

ثانياً : ثورة يوليو وإفريقيا

أ . حلمى شعراوى

تـقـديـم :

لست بصدد " التأريخ " لعلاقة ثورة يوليو بإفريقيا ؛ فهذه هى مهمة مركز بحثى مسئول كبير الإمكانيات تتوافر له النيات الوطنية ، وتتوافر حوله النيات الحسنة لمده بكل وثائق هذه الفترة ؛ لذا أشعر أن ما سأقوم به هنا هو إثارة بعض النقاط الجديرة بالتوثيق والتحقيق ، والتى قد تثير بعض النقاش الذى يدفع الهمم لإنجاز ذلك بأكبر قدر من الجدية ؛ بعد ما قد تثيره من رغبة فى الإضافة أو الإيضاح ؛ خاصة أن الكثير مما يرد هنا إنما يصدر عن الذاكرة ، وليس عن وثائق مؤكدة .

دعونا نبدأ ببعض الملاحظات التى أعرف أن جزءاً منها قد يكون قد تم إيضاحه فى أوراق أخرى مقدمة لهذه الندوة أو غيرها ، فلا يملك القارئ عندها إلا تجاوزها :

١ - هناك من يرتكز عند " التأريخ " لعلاقة يوليو بإفريقيا على الرجوع لكتاب "فلسفة الثورة " وفكرة الدوائر الثلاث ؛ لتأتى إفريقيا فى المرتبة التالية للعلاقة بالحركة العربية .

٢ - وهناك من يرون أنها قد جاءت رداً على الخروج من السودان ، أو تنشيطاً للعناصر العائدة من السودان .

٣ - وهناك من يراها استمراراً لعلاقات العروبة والإسلام عميقة الجذور والأدوار فى القارة ، وقد يمدها بالضرورة إلى مراحل فرعونية قديمة.

والواقع أنه لا بد من إطار عام لعلاقة مصر بإفريقيا فترة ثورة يوليو ، ومع أهمية العناصر السابقة جميعاً ؛ فإن أياً منها لا يشكل وحده ذلك الإطار العام الذى ننشد التوصل إليه .

لذلك سوف أبدأ بالقول إن مصر / يوليو ارتبطت بإطار حركة التحرر الوطنى على المستوى العالمى ، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وما نتج عنها من طموح للاستقلال الوطنى ، ومواجهة الاستعمار فى القطر أو الإقليم وما حوله ؛ مع محاولة بناء تجربة وطنية ذاتية فى نفس الوقت ، يساندها إطار خارجى مناسب ؛ كلما توافر ذلك ، وهو ما جسده وجود معسكر القوى الاشتراكية .

إن ذلك يجعل جذور يوليو الوطنية بالتأكيد تمتد فى الحركة الوطنية المصرية عقب الحرب الثانية مباشرة ؛ وخاصة الحركة الوطنية الديمقراطية ، التى لم تجعل نكبة فلسطين وحدها مرجعيتها الفكرية ضد المشروع الاستعمارى ؛ وإنما استمدت مواقفها أيضاً منذ تنامى نغمة التحرر فى إطار الأمم المتحدة ومواثيقها الجديدة ، أو مواقف مشتركة فى قضايا دولية مبكرة؛ مثل رفض المشاركة فى حرب كوريا تحت العلم الأمريكى ١٩٥٠/١٩٥١، وصولاً إلى رفض الاتفاق الثلاثى الاستعمارى ١٩٥١ خاصاً بالشرق الأوسط، أو بالتطلع لتجربة الهند فى الاستقلال ، أو دعوة اليسار المصرى - خلافاً لليبرالية المصرية - إلى الاعتراف بحرية السودان فى تقرير المصير وليس إلحاقه .

إذن فنحن منذ البداية أمام تبلور تيار للتحرر الوطنى ؛ هيأ لثورة يوليو ١٩٥٢ أن تحدد اختيارها الوطنى إلى جانب إفريقيا الثورة الوطنية ؛ وليس مجرد إفريقيا الانتماء الجغرافى أو القومى ، أو بمنطق المجال الحيوى .

وأعتقد أن معيار حركة التحرر الوطنى نفسه هو الذى دفع بدور ثورة يوليو فى المجال العربى ؛ عبر مقاومة الأحلاف العسكرية وتحالفاتها المحلية، وليس مجرد القول بالدائرة الأولى ، أو " بالانتماء القومى " الذى لم يكن واضحاً - اجتماعياً أو ثقافياً - فى ثقافة قادة يوليو طوال السنوات الأولى ؛ رغم تجربتهم المؤلمة فى فلسطين.

أعتقد أيضاً أن شعلة التحرر الوطنى التى سادت طبيعة هذه المرحلة هى التى أضفت طابع " الشعبوية " على الحركة تجاه العرب أو الأفارقة ، وكان جو "باندونج" من ناحية ؛ ثم انتصار مصر فى معركة قناة السويس، ومواجهة العدوان الثلاثى من ناحية أخرى ، قد ساعد كثيراً على انفتاح أفق التحرر الوطنى إلى دائرة أوسع من أن تستوعبها الخطط ؛ فغطتها العمليات الإعلامية والدعائية " الشعبوية " وليس الاستراتيجيات المخططة سلفاً ؛ ومع ذلك فإن حركة توثيق جادة فى هذا المجال قد تكشف مالا نكتشفه من الوقائع الظاهرة .

المرحلة الأولى : الاختيار الإفريقى ١٩٥٢ - ١٩٦٠ :

الاختيار الإفريقى الوطنى ليوليو إذن دفعته أحداث المحيط الوطنى الأساسية ، وليست فكرة تقسيم المراحل أو الدائرة الثانية ، أو العودة من السودان ، أو الموروث الثقافى ، ويمكن للموثقين هنا أن يهتموا بما كان ينشر عن " ثورة الماوماو " بكينيا فى الصحافة المصرية ؛ وخاصة فى مجلة "التحرير" فى السنوات الأولى للثورة ؛ كما لابد من الرجوع لملفات قضية جوموكنياتا ومحاكمته فى لندن ، وقد أتيح لى الاقتراب من بعضها ؛ حيث لمست إسهام مصر فى حركة الدفاع عنه ، بل ودفع نفقات محاميه دفاعاً عن حق الشعب الكينى فى الثورة ؛ كان ذلك مثلاً قبل انعقاد مؤتمر باندونج .

ويذكر هنا بالمثل حدث اغتيال " كمال الدين صلاح " مندوب مصر في مكتب الأمم المتحدة بالصومال عام ١٩٥٤ ؛ ضمن الدور المتصاعد الذى أشرت إليه فى الأمم المتحدة والثورة فى إفريقيا على السواء ، وقد ربط هذا الحدث عدداً من المثقفين - وليس مجرد " رجال الثورة " - بالاختيار الإفريقى مبكراً . يُذكر هنا دور محمد حسن الزيات ؛ كبديل " لصلاح " فى دوائر الأمم المتحدة ، كما ارتبط بذلك أيضاً دور حلمى مراد وفتحى رضوان كأقرباء لزوجته ، ثم عبد العزيز إسحق وغيره من المحيطين بالأسرة . ولا ننسى أن دور مصر مع حركة استقلال الصومال وقتها قد استقر مع إقرار مصر بحق تقرير المصير للشعب السودانى .

أذكر عندما دخلت الرابطة الإفريقية لأول مرة عام ١٩٥٦، وكنت مازلت طالباً بجامعة القاهرة ، أنى وجدت هذه الظواهر مجتمعة لحظة دخولى هذا المكان : أسرة كمال الدين صلاح يحتضنها مؤسس الرابطة عبد العزيز إسحق تكريماً للراحل العظيم، أوراق وصور عن " حركة القومية السوداء " فى غانا وكينيا ومنطقة الجنوب الإفريقى . وقد مارست أولى ترجماتى المتواضعة لهذه الأوراق ومعها احتجاجاتنا المبكرة عن وصف إفريقيا بالسواد فقط .

وفى صدر المكان كان هناك عبد العزيز إسحق ، الأستاذ السابق بجامعة الخرطوم، والمستشار - وقتها - بالخارجية المصرية ، والجامع الحقيقى لمثقفى تلك الفترة حول الفكرة الإفريقية فى مصر ، ثم كان هناك - مبعداً من جنوب إفريقيا - السفير أنور فريد ، بعد إغلاق السفارة مع النظام العنصرى ؛ ثم بعض العائدين الآخرين من السودان ، مثل الشاطر بوصيلى (بعد إسهامه أيضاً فى تأسيس فرع جامعة القاهرة هناك) ومعهم بعض "أبنائهم " من جنوب السودان ممن برزوا كزعماء انفصال أو اندماج بعد ذلك، وغيرهم من الصومال وهرر ، بل ونيجيريا وتشاد والسنغال .. إلخ . ثم بعض الأساتذة من المرتحلين من مدرسة الانثروبولوجيا الكولونيالية إلى الدراسات الاجتماعية الحديثة عن إفريقيا ؛ وكذلك الشيخ عبد الله المشد عائداً من الصومال ، بل ورجل الأعمال المصرى فى نيجيريا محمد سعودى . وكان يأتى زائراً - ومتنفذاً بالطبع - الأستاذ محمد فائق وبعض رجاله " من جهاز الرئاسة " فى عملية شعرنا بها نحن الشباب الجدد ؛ تمثل اندماجاً جديداً بين المثقفين و " رجال الثورة " والشباب المتطلع للعمل الوطنى . ولقد شكلت مجموعة الشباب بالرابطة - من مصر والأقاليم الإفريقية المختلفة - وحدة متطوعين صغيرة باسم "الرابطة " ؛ ذهبت للتدريب والعمل التعبوى السائد وقتئذ فى مواجهة عدوان ١٩٥٦ على مصر . ولنتذكر هنا أن مسألة الانتماء والهوية كانت تنتقل سريعاً من المصرية والفرعونية عام ١٩٥٤ ، والتى أدت لإقامة تمثال رمسيس فى ميدان كبير بالقاهرة ؛ إلى العروبة وصوت العرب بعد موقف الشعوب العربية فى معركة السويس .

ما الذى تعنيه هذه التفاصيل هنا غير هدف الشهادة ؟ إنها تؤسس لطفرة أخرى فى العمل المصرى الإفريقى ؛ دفعتها طفرة باندونج ١٩٥٥ (كحدث عام) ، وسقوط حلف بغداد ، بل ومواجهة قوى الاستعمار بأحلافه أو عدوانه على مصر ١٩٥٦ (كحدث خاص) ، وإعلان الدعم للثورة الجزائرية ضد الفرنسيين ، ولتنشط بذلك دائرة العمل الإفريقى والإسلامى والعربى معاً عام ١٩٥٧ ؛ فى إطار موجة التحرر الوطنى الصاعدة فى هذه الفترة وقبل صياغة " فلسفات " الانتماء .

إن التأريخ لحركة التحرر الوطنى لابد أن يسجل أولاً لقاء مصر والسعودية ضد حلف بغداد منذ أول الخمسينيات (الدائرة الإسلامية) ، ثم مؤتمر الشعوب الأفروآسيوية بالقاهرة (آخر ١٩٥٧) ، ثم الوحدة المصرية السورية أول ١٩٥٨ . وهذا التداخل فى الدوائر لا يشكل معنى ارتباك الاختيارات ، ولكن تحددت ظروف كل منها فى إطار حركة التحرر الوطنى التى كانت هى المعيار الأساسى فى ذلك الوقت .

لقد شكل مؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية (ديسمبر ١٩٥٧ - يناير ١٩٥٨) قفزة مصر الرئيسية فى العالم الثالث ؛ وخاصة إلى إفريقيا ، بعد كسر احتكار السلاح فى باندونج ، وقفزتها بذلك إلى العالم الاشتراكى ؛ ولذا فقد دخلت القاهرة عام ١٩٥٨ حياة جديدة تماماً على إطار ثورة يوليو السابق؛ الذى حصرته بعض عناصر الثقافة السياسية فى " المصرية " و"الفرعونية " ..إلخ .

بدت القاهرة عام ١٩٥٨ مركزاً مهماً لحركة الوحدة العربية وحركة الجامعة الإفريقية فى الوقت نفسه ؛ فى إطار انطلاق فعلى وملموس لحركة التحرر الوطنى العربية والإفريقية ؛ أكدته التطورات والأحداث الرئيسية لأكثر من عقد من الزمان بعد ذلك .

حركات التحرر الإفريقية فى القاهرة :

كان مؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية بالقاهرة فى الأسبوع الأول من عام ١٩٥٨ أول ساحة للاتصال الجماعى بين حركات التحرير الإفريقية والقاهرة ؛ حيث وصلت إلى العاصمة شخصيات ممثلة لحركات مقاومة لا تستطيع العودة لأوطانها من مستعمرات (بريطانية) ، أو أقطار على وشك الاستقلال الصورى (الفرنسية) . واعتبر تأسيس مقر منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية (AAPSO) بالقاهرة أول عمل رسمى لحركات التحرر الوطنى الإفريقية بعد العمل الأهلى الذى تأسس بقيام الرابطة الإفريقية عام ١٩٥٦ ، وهنا بدأ افتتاح مكاتب حركات التحرير الإفريقية كتمثيل دائم بالقاهرة ، وفى ٥ شارع أحمد حشمت بالزمالك تحديداً بدأ مكتب اتحاد الشعب الكاميرونى (UPC) بقيادة زعيم الحزب نفسه الدكتور فيلكسى مومى ؛ الذى كان وجوده أول تحد للاستعمار الفرنسى جنوب الصحراء ، بعد إعلان مصر

انحيازها الكامل لثورة الجزائر فى الشمال ؛ ثم كان مكتب المؤتمر الوطني الأوغندى (UNC) الذى طلب فتحه زعيم الحزب نفسه " موسازى " ؛ واستمر فيه أحد قياداته الشابة جون كالى ، وبعده مباشرة افتتاح مكتب الجناح الوطنى لحزب " كانو" (KANU) من كينيا بقيادة أوجنجا أودنجا ؛ الذى كان حاضراً مؤتمر القاهرة معلناً الكفاح بكل الوسائل ضد الاستعمار الاستيطانى البريطانى .

ثم استكمل إعلان النضال ضد الاستعمار الاستيطانى المشابه لإسرائيل بفتح مكتب حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى (ANC) من جنوب إفريقيا ، ومكتب حزب استقلال روديسيا الشمالية (UNIP) (زامبيا بعد ذلك)، وحزب الاتحاد الوطنى الديمقراطى (NDP) (وزابو ZAPU بعد ذلك) ، ومكتب سوابو (SWAPO) (جنوب غرب إفريقيا - ناميبيا بعد ذلك)، وأعقب ذلك دعم التوجه الوطنى للجاليات العربية الإفريقية ممثلاً فى الحزب الوطنى بزنجبار بقيادة على محسن .

فى نفس الوقت ، كانت هناك متابعة مكثفة لاستقلال الصومال عن طريق مشاركة فعالة فى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة ؛ وبالتالى كان حضور التمثيل الصومالى للحركة الوطنية السائدة هناك (وهو حزب رابطة الصومال الكبير أو "الليجا " كما كانت تعرف حينئذ) حضوراً مكثفاً فى القاهرة وليس بمكتب خاص فى الرابطة الإفريقية ؛ كذلك كانت الحال بالنسبة لإريتريا التى لم تعترف القاهرة رسمياً بتمثيل جبهاتها ؛ اكتفاء بالرعاية "الدبلوماسية" لحركة تحريرها منذ خرج زعماؤها الثلاثة (ولد آب - إدريس محمد آدم - إبراهيم سلطان) عام ١٩٥٨ ؛ لتقديم شكوى للأمم المتحدة ضد إلغاء العلم الإريترى الممثل للفيدرالية المقررة دولياً .

كان هناك إذن حوالى عشرة مكاتب للتمثيل الرسمى لحركات التحرير الإفريقية بالقاهرة عام ١٩٥٨ ؛ بالإضافة لبعض الحضور غير الرسمى للمناطق الفرنسية ؛ مثل تشاد والسنغال وموريتانيا ، وهى الفترة نفسها التى كان قد اكتمل فيها استقلال غانا (١٩٥٦) وغينيا (١٩٥٨) .

وكانت غانا ترفع شعار الكفاح السلمى (Passive Action) ؛ وفق فلسفة غاندية لنكروما فى ذلك الوقت ، ولم يكن ذلك جاذباً بقدر كاف لحركات استنفدت وسائل الكفاح السلمى تقريباً ؛ كما كانت غينيا منعدمة الإمكانيات، وشبه معزولة ؛ بسبب موقف ديجول من تأديبها ؛ نتيجة قولة " لا " الكبيرة التى أعلنها سيكوتورى فى وجهه فجأة ؛ ورغم ذلك رتب الرئيس نكروما عقد مؤتمر جميع الشعوب الإفريقية (AAPC) فى أكرا فى ديسمبر ١٩٥٨؛ ليحمل بعض معالم التنافس بين القاهرة وأكرا فى مجال تحرير المستعمرات، وكان شعار الكفاح السلمى فى أكرا ، والذى سخر منه " فرانز فانون " فى ذلك الوقت ؛ وهو صاحب فلسفة العنف المضاد للاستعمار ، والتى تأثرت بالثورة الجزائرية ؛ قد شكل نوعاً من الفرز ظهر فيه مثلاً " توم مبويا " المعتدل والمؤيد من أكرا ، فى مواجهة " أودنجا " الثورى الممثل لحزب "كانو" فى القاهرة ؛

مما جعل للحضور فى القاهرة طعماً خاصاً ؛ وفق فلسفة ناصرية تعلن أن أفضل ما تقدمه ليس العون المادى المحدود بطبعه، قدر ما تقدم فرصة اتصال هذه الحركات بالعالم الخارجي ضد القهر الاستعمارى الذى يحجبهم عن العالم ؛ لذلك خرجت النيوزويك يوماً تتحدث عن " الغابة " التى أقامها عبد الناصر للمتمردين فى الزمالك! كما صدر كتاب Arab Role in Africa لجاك بولين الفرنسى عام ١٩٦١ ؛ عبر سلسلة بنجوين الواسعة الانتشار "ككتاب أسود" عن نشاط ناصر فى إفريقيا .

باكتمال صورة مصر فى إفريقيا فى موقعة " الكونغو " عام ١٩٦٠، وإلى جانب لومومبا وضد الإمبريالية الأمريكية الصاعدة ؛ اكتملت عناصر العلاقة بحركات التحرير الإفريقية ، وأصبح تمثيلها فى القاهرة يصل إلى حوالى اثنين وعشرين مكتباً وهيئة مع أوائل الستينيات ؛ نتيجة ازدواج التمثيل لبعض هذه البلدان ، أو إضافة تمثيل أقطار مثل موزمبيق ، وأنجولا ، وغينيا بيساو ، وسوازيلاند ، وباسوتو لاند (ليسوتو بعد الاستقلال) ، وإلى جانبهم جالية من الطلاب فى الأزهر والمعاهد العلمية المختلفة تزيد على عشرة آلاف طالب .

لنتوقف قليلاً عند بعض الملاحظات حتى تلك اللحظة من المراحل الأولى .

أولاً : تمثل المرحلة الأولى من الاختيار الإفريقى (١٩٦٠/٥٢) قدراً من الاختلاط بين " الشعبوية الوطنية " و " الاستراتيجية البراجماتية ". لقد كانت الناصرية فى إفريقيا عاصفة ضد الاستعمار؛ فرنسياً كان أو بريطانياً، إمبريالياً أمريكياً أو استيطانياً مشابهاً لإسرائيل فى القارة ، ولقد ضاعفت هذه العاصفة من حجم العمل الإعلامى فى العلاقة مع حركات التحرير الإفريقية .

وقد كان الإعلام - وما زال - فى مصر ذا قدرة " ثقافية " محدودة، لكنه وفى تلك الفترة بوجه خاص كان مرتبطاً بكاريزما وطنية عالية ؛ جعلته فوقياً بأكثر مما تكونت به ثقافة سياسية تدفع قوى اجتماعية متنوعة مثل الشباب والعمال والمثقفين إلى الارتباط على نطاق واسع بالعمل الإفريقى؛ فبدا العمل الوطنى - رغم شعبويته - نخبوياً متخصصاً ، محصوراً فى الغالب فى مكاتب القمة ؛ سواء على المستوى البرلمانى (مجموعة فؤاد جلال) ، أو حتى العمالى (مجموعة أحمد فهيم) ، أو فى منظمة مشغولة بالعمل الخارجي أيضاً ؛ مثل التضامن الإفريقى الآسيوى (مجموعة يوسف السباعى) ، وشمل ذلك حتى الرابطة الإفريقية ؛ مركز حركات التحرر الإفريقية ، التى ارتبطت بتنظيم المساعدات المباشرة وليس العمل الثقافى المعمق ، وهو ما يبدو من الثقافة المحدودة التى بثتها مجلة نهضة إفريقيا ، بجهد خاص من عبد العزيز إسحق .

وانتقلت هذه الشعبوية فى أسوأ أشكالها إلى استغلال البعد الدينى على يد توفيق عويضة ومجلسه الإسلامى ، ومحاولته المستمرة استغلال الوافدين الشباب ؛ وخاصة فى الأزهر ، كحشد سياسى لشخصه فى السياسة الداخلية البراجماتية . هنا تمثلت

الرغبة فى تحقيق قدر عال من أصوات المواجهة للعالم الخارجي فى الاتجاهات كافة؛ دون بناء علاقات استراتيجية بين قطاعات شعبية وثقافية مؤمنة بالتحرر؛ ومثيلاتها على المستوى الإفريقى والدولى .

لعل هذه البراجماتية نفسها هى التى جعلت أفكاراً رجعية وأساليب المحافظين هى التى تسود على مستوى الثقافة السياسية فى التحرك نحو الشعوب الإفريقية ؛ مثل الالتقاء بتيارات الرجعية الإفريقية باسم الدين فى معظم بلدان غرب إفريقيا (السنغال/ نيجيريا، مثالاً) متجاهلين الحوار مع القوى الحديثة هناك بسبب يسارية معظمها فى الغالب ، ومثل أفكار الأنثروبولوجيا الكولونيالية والجغرافيا التقليدية التى سيدها معهد الدراسات الإفريقية فى ذلك الوقت ؛ ملتقياً فى النهاية مع تيار المحافظة الدينية ومفاهيمه عن فراغ القارة أمام الإسلام والعروبة ، أو تصوير انطلاق حركات التحرير الإفريقية فى فراغ سياسى لا يعرف تنظيم الدولة أو المجتمع ؛ مما كان مصدراً لبث أفكار ممعنة فى التخلف إلى الوسط السياسى والاجتماعى المصرى ؛ رغم انشغال نخبته بموجة التحرر الوطنى الكاسحة .

ثانياً : رغم هذه الشعبوية الملحوظة ؛ فإننا لابد أن نشير إلى فارق بارز فى العمل الإفريقى عنه فى العمل العربى . لقد استمر العمل الإفريقى لفترة طويلة محتفظاً بشعارات موحدة عن الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية، وبعلاقات مع منظمات تحررية ذات أهداف محددة وقواعد شعبية واسعة ؛ مثل منظمة التضامن الإفريقى الآسيوى ، أو مؤتمر كل الشعوب الإفريقية ، بينما عانى العمل العربى الوطنى مبكراً من المناورات الحكومية فى المنطقة ، والمؤامرات المتبادلة بينها ، ولم تمنحه شعبيته إلا الثورة الجزائرية .

ومن المفيد هنا أن نذكر انعكاس ذلك على عملية تنظيم العلاقة مع إفريقيا وحركات التحرير الإفريقية . وأدى توحيد المفهوم إلى تركيز النشاط فى مكتب الشئون الإفريقية برئاسة الجمهورية ؛ بإشراف الأستاذ محمد فائق مديراً للمكتب ؛ ثم وزيراً للإعلام ومشرفاً على المكتب فى الوقت نفسه . ورغم بعض منافسات هنا وهنالك مع هذا المكتب أو ذاك (فؤاد جلال - يوسف السباعى - عبد العزيز إسحق..إلخ) ، أو من أجهزة قريبة أو بعيدة نسبياً (مجلس الدفاع الوطنى / الخارجية)، ورغم تنافسات حركات التحرير الإفريقية وصراعاتها فإنها ظلت فى النهاية تحت إشراف شبه موحد ؛ ضمن استمرارية النفس التحررى للقاهرة سليماً وقوياً فى إفريقيا، وهذا خلاف الكارثة التى كانت تشهدها " الشئون العربية " بين صراع المكاتب من جهة والقوى العربية التحررية نفسها من جهة أخرى ؛ ولذلك فإن وثائق العمل الوطنى الإفريقى لمصر لابد أن يبحث عنها فى ملفات " الشئون الإفريقية " بالرئاسة وليس ملفات وزارة الخارجية ؛ رغم أن الأولى " كُدِّست " فى

مخازن الأخيرة فى ظروف تصفية الرئيس السادات للمكاتب المتخصصة ضمن "تصفيته" لمراكز القوى . وتبقى ملفات " مجلس الدفاع الوطنى " مسألة أخرى .

المرحلة الثانية : المأسسة (١٩٦١ - ١٩٦٦) :

ليس هناك ذلك القطع المميز لفترات اندماج القاهرة فى العمل الإفريقى ، ولكننا نحاول رصد الحدث - الملمح الذى أعطى السياق الإفريقى لمصر طابعه الذى لا نراه إلا فى سياق حركة التحرر الوطنى العربية الإفريقية. والذين يذكرون معنى تدخل مصر فى قلب الحدث اللبنانى فى عام ١٩٥٨ ؛ ضد المناورات الغربية هناك ، وأثر ذلك فى علاقة لبنان بسوريا والعروبة كلها حتى الآن ؛ يمكنهم أن يتصوروا معنى تدخل مصر فى الحدث الكونغولى خريف عام ١٩٦٠ إلى جانب لومومبا ، وأثره فى بناء التلاحم الإفريقى الوحدوى ؛ الذى انتهى بعد أشهر بإقامة مجموعة الدار البيضاء فى مطلع يناير ١٩٦١ .

ففى الحدث الكونغولى ؛ لم تكتف مصر بالتهديد بالتدخل العسكرى مثلما حدث فى لبنان ، ولكنها شكلت مع غانا وغينيا والمغرب قوة التدخل الأساسية باسم " الشرعية الدولية" وباسم " القومية الإفريقية" فى الوقت نفسه.

وكما حاولت الولايات المتحدة استغلال الشرعية الدولية دائماً ، حاولت مصر الناصرية مع دول التحرر الوطنى تأسيس " الشرعية الأخرى"؛ فوقفت ضد مناورات الأمريكيين والبلجيك لتقسيم الكونغو ، وبذلت الجهد من أجل إبقاء وحدته تحت قيادة لومومبا ، حتى قتل على يد موبوتو وتشومبى . وقصة هذه الأحداث لابد أن يرويها عدد من فرسانها الباقين على قيد الحياة ؛ من ضباط ودبلوماسيين وسياسيين (د. مراد غالب - محمد فائق .. إلخ)؛ لأنها أسست لمعنى المشاركة العربية فى حركة تحرير الشعوب الإفريقية وفق ظرف تطور سياسى اجتماعى معين ، مثلما اشترك تجار ورأسماليو العرب من قبل فى حركة تجارة الرقيق بشكل أو بآخر وفق ظروف اجتماعية سياسية أخرى .

والروايات عن الكونغو تكشف اتصال عبد الناصر بنكروما ؛ لتنحية قائد الجيش الغانى (الجنرال الإنجليزى) الذى لم ير عبد الناصر معنى ولا إمكانية لأن يشارك رجل مثله فى عملية وطنية مثل هذه ، وستكشف الجنرال المغربى الذى كان أداة الفرنسيين والبلجيك ، من خلف ظهر الملكية المغربية ، وستكشف نوع التعامل مع العسكريين الإفريقيين من قبل الاستخبارات الغربية؛ مما أهل مجموعة منهم لقيادة انقلابات ٦٥ / ٦٦ الشهيرة ، بعد أن كشفت المواقف انحياز قيادة ٦٠ / ١٩٦١ السياسية الكونغولية للمخطط الغربى لتقسيم الكونغو ، أو تسليم البلاد لعميلهم تشومبى وكازافوبو ؛ ولكل ذلك نقول بأن توثيق هذه الأحداث قد ينفع الجيل الحالى .

أدى التلاحم حول الحدث الكونغولى إلى تأسيس " مجموعة الدار البيضاء " ؛لتميز موقفها عن مجموعة أخرى تحولت من برازافيل إلى أبيدجان حتى سميت بمجموعة منروفيا ، فى علاقة وثيقة بالموقف الغربى . وليس مصادفة أن سميت مجموعة الدار البيضاء إعلامياً " بالمجموعة التحررية " حيث اتسمت الأخرى بـ " الرجعية " .

ولم تكن " المجموعة التحررية " خطابية كما يبدو للبعض ، ولم تكن مجرد "مجموعة مشاغبة " ضد الغرب كما يحلو لآخرين أن يطلقوا عليها . والدراسة الوثائقية لهذه المجموعة تنبئ بأنها سرعان ما عبرت أزمة الكونغو لتبنى " التضامن الإفريقى " مؤسسة لجان العمل الاقتصادية والدفاعية والاجتماعية .. إلخ ، إلى حد تأسيس اتحاد بريدى بين دول المجموعة ؛ وهى الأبنية التى أسست لبناء منظمة الوحدة الإفريقية بعد ذلك ، بينما لم تشهد مجموعة " عقلاء التغريب " إلا صراع الأنجلوفونيين ضد محاولات فرنسا والفرنكفونيين لتشكيل المنظمة ككل ضمن مجموعة " الأوكام " (OCAM)؛ مجموعة المستعمرات الفرنسية سابقاً .

ولأنى لست هنا بصدد دراسة بديلة لما يجب أن تبنيه حركة التوثيق ؛ فإننى قصدت فقط الإشارة إلى القيمة الأساسية لهذه التحركات العربية الإفريقية المشتركة بالنسبة لبناء مستقبل القارة ، ويهمنى هنا تحديداً دخول الثورة المصرية - ومعها الثورة الجزائرية - إلى قلب الحدث الإفريقى ؛ حيث كانت حكومة الجزائر المؤقتة بالمنفى عضواً بكل هذه التكوينات التحررية ، وقد أرسى ذلك قاعدة لأشكال التضامن العربى الإفريقى فترة الثورة ، قبل أن يقترن هذا التعبير بتضامن عصر النفط والبترودولار ؛ أى فترة الثروة .

وفى فترة تالية ؛ اتفقت المجموعتان - الدار البيضاء ومنروفيا - على إقامة منظمة الوحدة الإفريقية ، وقد روى الكثير عن ظروف نشأتها فى جو "مساومة تاريخية " بين التحرريين والمحافظين .

ومن حقنا أن نطالب السيد محمد فائق ، وبعض الدبلوماسيين الذين شهدوا هذه الفترة ؛ بتقديم " رواية أخرى " عن هذا الحدث المهم الذى وثقه بوجهة نظر معينة - وأعتبرها من جانبى منحازة بشكل صارخ للمحافظين - د. بطرس غالى فى كتبه عن منظمة الوحدة وعن الدبلوماسية العربية والإفريقية .

إن التوازن والمشاهد التصالحية التى قدمها عبد الناصر ونكروما وسيكوتورى وهيلاسلاسى جديرة بتوثيق مختلف ؛ من أول المجاملة فى تسميتها بمنظمة " الوحدة" حتى الموقف التحررى الذى أعطى الكفاح المسلح شرعيته الدولية والإقليمية بتكوين "لجنة تحرير المستعمرات " ملحقة بتنظيم القمة الدورية . والذين يدرسون ظروف منظمة الوحدة ومشكلات الاعتراف بموريتانيا ، أو الحكومة الانقلابية فى التوجو ، وتمثيل الكونغو .. إلخ ؛ يركزون فى الغالب على " البعد السياسى " الذى أحاط بتكوين المنظمة ، بينما يعطى قليل من الاهتمام لدراسة أسباب تجاهل " قيادات

التحرر الوطني " والوحدة الإفريقية لدور التنظيمات الشعبية والحركات الاجتماعية والفكرية التى أسست لنهج " التحرر " و " الوحدة " أصلاً .

ولا بد أن يلاحظ المراقب لتطورات ما بعد قيام منظمة الوحدة أن التجمعات الشعبية ، بدءاً من " مؤتمر الشعوب الإفريقية " ؛ قد شلت حركتها تقديراً لظروف مشاركة الحكومات المحافظة . ومن ناحيتى أضيف سبباً آخر ؛ هو أن النظم السياسية " التحررية " نفسها لم تكن جادة بقدر كاف فى التعامل مع المنظمات الجماهيرية (شعبية واجتماعية وأهلية .. إلخ) ، كمنظمات مشاركة فى الحكم بسبب " ضعف النَفَس الديمقراطى " عند هذه النظم نفسها ، وإن كان ذلك لم يعق الحركة العمالية مثلاً عن مواصلة مسيرتها لبعض الوقت رغم مشكلات العمل المشترك فى هذا المجال ، واستمرار نهج الفوقية بين " تتيجا " الغانى ، و " أحمد فهيم " المصرى ، و " توم مبويا " الكينى ، على اختلاف مشاربهم .

ويحتاج نشاط لجنة تحرير المستعمرات منطلقة من تنزانيا بدوره إلى هذا النوع من التوثيق الجديد ؛ لنتبين مناورات المشارب فى هذا المجال ، بين الاتجاه " الماوى" فى دار السلام لصالح حركات ضعيفة القاعدة ، فى نفس الوقت الذى تحاول فيه تنزانيا حجب دور مصر كدور " عربى " غير مرحب به عموماً فى شرق إفريقيا ، أو بصفته تابعاً - من وجهة نظرها - للنشاط السوفييتى .

كما كانت الجزائر تحاول بدبلوماسية بوتفليقة النشيطة - كوزير للخارجية - أن تبدو أكثر إفريقية واستقلالية عن التوجه المصرى ؛ الأمر الذى انتهى بصراع دموى حول زنجبار ، تحالفت فيه تنزانيا مع الجزائر وشُوِّهت فيه الصورة المصرية بعض الوقت ؛ لولا تدارك الدبلوماسية المصرية للموقف بالاعتراف المبكر بالتطور الجديد ، كما استردت صورتها تماماً بالطبع ، بعقد مؤتمر القمة الإفريقية الأول بالقاهرة صيف ١٩٦٤ .

وقد استمر تصاعد الدور المصرى الإفريقى فى أكثر من قضية بعد ذلك ؛ سواء باستمرار موقفها من الوحدة الوطنية للكونغو ضد تشومبى ، أو بتسليمها بوحدة إثيوبيا رغم تعاطفها مع قضية الشعب الإرتيرى ، أو ببناء الجيش الوطنى الصومالى ، أو عدم مسايرة المغرب فى مطلبه بتبعية موريتانيا له .

لكن دعونا نتأمل حدثاً مهماً فى هذه الفترة ؛ وهو الموقف من إعلان إيان سميث استقلال روديسيا عن بريطانيا من جانب واحد UDI فى نوفمبر ١٩٦٥ ، وتغاضى بريطانيا عن مسئوليتها " كدولة مستعمرة لروديسيا الجنوبية " . لنتأمل مسارعة مصر وغانا بتعبئة مواقف إحدى عشرة دولة إفريقية لقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة كبرى مثل بريطانيا لتحميلها مسئولية سلوك حكومة مستعمرتها فى روديسيا الجنوبية، وشاركت فى المقاطعة من الشمال العربى مصر والسودان والجزائر وليبيا والصومال.

وكان هذا الحدث مثل تكوين مجموعة الدار البيضاء شاهداً جديداً على الموقف العربى مع التحرر الوطنى الإفريقى ، وتأكيداً لمقولة المشاركة العربية فى الضراء (تجارة الرقيق) والسراء (حركة التحرر) ! وهو تشابه أقامته الظروف الجديدة للتشابه فى نظم الحكم " الرئاسية " أو الكاريزمية الوطنية ، وفى نظام الحزب الواحد " الشعبوى " ، وفى الثقافة السياسية ذات النماذج السوفييتية أو الماوية ؛ وهو الظرف نفسه الذى جعل زيارة عبد الناصر لعدد من دول التحرر الوطنى (غانا - غينيا - مالى - تنزانيا) عام ١٩٦٦ تأتى أيضاً على قمة التضامن التحررى العربى الإفريقى .

دعونا نتأمل فى مرحلة مأسسة العلاقات المصرية الإفريقية هذه بعض الحقائق والوقائع ؛ التى أسست لمفاهيم ومواقف على الجانبين ، لم يخدم بعضها عملية التأسيس بعيدة المدى التى كانت مستهدفة بالطبع .

١ - على الجانب الإفريقى : بدأ الصراع الصينى السوفييتى إلى حد استبعاد أو عزل الصين من مقر حركة التضامن الآسيوى الإفريقى فى القاهرة ؛ كما كان يجرى عزل السوفييت فى دار السلام ، ولا شك أن حجم المصالح المتصاعدة لمصر مع السوفييت جعلها تبدو مسلمة بعملية العزل هذه .

ولقد أثر ذلك فى عدم إمكانية تعبئة حقيقية استقلالية لشعوب العالم الثالث أو الجنوب فى مواجهة المؤامرات الغربية على حركة التحرر دون دعم سوفييتى مباشر. وحين لم يكن ذلك فى مخطط السوفييت ، صعب على دول التحرر إنجاز هذه التعبئة وحدها ، والمثل على ذلك عدم تمتع تجمع القارات الثلاث الذى حاولت كوبا وبعض قوى أمريكا اللاتينية الدعوة له ، بقدر من الاستقلالية رغم علاقة كوبا بالسوفييت .

٢ - انعكست هذه الصراعات على حركات التحرر الإفريقية فى علاقتها بالقوى المختلفة ، وفى انشقاقاتها وتصنيفاتها الداخلية ؛ مثلما حدث بين الدول الإفريقية نفسها تجاه هذه الحركات الوطنية .

كان هناك المجموعة الأصلية (Authentic) إشارة إلى أصالتها فى النضال وقوتها الفعلية ، وتلميحاً إلى الوجود المفتعل للحركات الأخرى المنافسة والمنشقة . وضمت هذه المجموعة ؛ حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى (ANC) (جنوب إفريقيا)، ومنظمة شعب جنوب غرب إفريقيا(SWAPO) (ناميبيا)، والحركة الشعبية لتحرير أنجولا (MPLA) ، وجبهة تحرر موزمبيق (FRELIMO) ، والحزب الإفريقى لاستقلال غينيا بيساو وكاب فير (PAIGC) ، وحزب الشعب الإفريقى الزيمبابوى (ZAPU) ، وعرفت هذه المجموعة ضمناً بالولاء للتوجه السوفييتى ومعاداة الماوية فكراً ومواقف . وكانت هى المجموعة الأقوى بالفعل على أرض الواقع الإفريقى ، ووصلت كلها إلى السلطة (ماعدا " ZAPU ") بنضال فعلى .

أما المجموعة الثانية من غير الأصلاء فضمت جماعات متهافتة ؛ ليس بينها ذو شأن نسبى إلا حزب الوحدة الإفريقية (PAC) من جنوب إفريقيا، وحزب " زانو " ZANU من زيمبابوى ، وقد اندثر الأول مع الآخرين وإن وصل الثانى إلى الحكم . لكن بقية المجموعة عملت مع القوى الاستعمارية ، وفى مقدمتهم يونيتا بأنجولا ، والاتحاد الوطنى (أنجولا أيضاً)، وكوريمو (موزمبيق)، و Fliming (غينيا بيساو)، بل وكان (PAC) ، من جنوب إفريقيا متهماً بدوره بالتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية .

أقول ذلك وقد أتيح لى معايشة تجربة الاتصال بكل هذه الأطراف معايشة يومية فى الرابطة الإفريقية بالزمالك ، طوال الستينيات وجزء كبير من السبعينيات ، من خلال الجمعية الإفريقية . وأشهد أن مصر حاولت الحفاظ على شعرة معاوية مع كل الأطراف أملاً فى توحدها ، وإن كانت عند الحسم كانت تحسم لصالح المجموعة الأولى ؛ سواء لمعرفة بقوة موقفها وشكا فى سلوك المجموعة الأخرى ، أو مشاركة للموقف السوفييتى الذى يقدم أفضل المساعدات لحركات التحرر بالفعل .

وقد أثبتت الأحداث كيف انتهى سافيمبى وهولدن من أنجولا إلى دائرة الاستخبارات الأمريكية ؛ كما عمل أقرانهما من موزمبيق وغينيا بيساو مع السلطات البرتغالية ، ومع ذلك لم تتراجع بكين يوماً عن دعمهم واستعمالهم فى الهجوم والصراخ فى المؤتمرات ضد السوفييت و " أعوانهم ".

٣ - على الجانب الإفريقى أيضاً : كانت " الثقافة الماوية " أكثر اهتماماً بمواجهة السوفييت من بناء علاقة حقيقية مع الواقع الإفريقى ؛ بمعنى اهتمامها بالتحليلات التى تضع السوفييت فى الدائرة الأولى " كإمبريالية اشتراكية " مع "الإمبريالية الأمريكية"، وتجعل الصين نفسها فى موضع قيادة " الريف العالمى " بحركاته الوطنية ضد المدنية البرجوازية ، أو " الحضر العالمى " الممتد من موسكو إلى واشنطن .. وهكذا.

ولقد أدى بها ذلك إلى إدانة النظم الوطنية التقدمية دون نقد بناء لواقعها، وكان قابلاً للنقد بالفعل ؛ ولكن الصين كانت تشير فقط إلى وضع هذه النظم فى دائرة " الهيمنة الاشتراكية " ، وقد بلغ بها هذا الموقف إلى إدانة مشروع السد العالى فى مصر ؛ باعتباره ضمن الرؤية السوفييتية البرجوازية المرتدة للمشروع الكبير غير الشعبى؛ وبالمثل كان الحال تجاه نكروما وسيكوتورى ..إلخ ، وإلى حد تأييد نميرى عندما "سحق الشيوعيين المرتدين" وأعدم من أعدم منهم !

لكن اللافت هنا - إزاء موضوعنا بالأساس - أن التوجهات الماوية قد شاعت فى الدوائر الأكاديمية والمثقفة فى إفريقيا إلى حد كبير ؛ من جامعة دار السلام ومعسكرها الماوى الشهير، إلى جامعات نيجيريا الكبرى . وقد تكون شعبوية التحليل الماوى جاذبة للمثقفين ، ولكن ذلك كان متسقاً أيضاً مع حملة العداء للشيوعية ؛ أو قل

السوفييتية التى قادتها الدوائر البرجوازية فى العواصم الغربية ، وقد انعكس ذلك إلى حد كبير على علاقة المثقف الإفريقى -الماوى النزعة فى الغالب ، والبرجوازى الغربى بالأساس - بالمثقف العربى؛ الذى حدث أن كانت تغلب عليه التوجهات السوفييتية ، وبحكم اندماجه فى الناصرية ذات العلاقة الوثيقة بالسوفييت أيضاً .
إننى كثيراً ما أشعر أن خطاب المثقف الإفريقى تجاه العرب ، وإن بدا ذا نزوع عرقى أحياناً بوضع العروبة مقابل الإفريقانية ؛ إلا أنه مدعوم حديثاً بالتوجه الذى ساد بوضع الماوية فى مقابل السوفييتية (ثمة كراهية شائعة بين المثقفين الأفارقة ضد حزب المؤتمر بجنوب إفريقيا لهذا السبب) وليس مصادفة أن ثمة مراجعة لكل هذه المواقف بانسحاب الموجة الماوية والسوفييتية والنظم الممثلة لهما فى القارة .

٤ - على الجانب المصرى والعربى عموماً : يُثار السؤال عن طبيعة الثقافة السياسية التى سادت فى مرحلة المأسسة هذه ، مع السيطرة الإعلامية المفرطة لم يكن هناك مجال لعمل تثقيفى جاد حول إفريقيا ؛ بمعنى تأسيس هذه الثقافة فى النظام التعليمى ، أو فى مشروعات إشباع الحاجات الثقافية .
وفى دراسة لى حديثة عن " صورة الإفريقى فى الثقافة العربية " أذهلتنى طبيعة الإنتاج الثقافى حول إفريقيا طوال فترة الستينيات والسبعينيات ، والذى دار بالأساس حول " انتشار العروبة والإسلام فى إفريقيا " ، أو " دور مصر فى تحرير شعوب إفريقيا " .. إلخ ؛ انطلاقاً من " فضاء إفريقى "/لم يتصل " بالتحضر " ، أو بثقافته التاريخية الخاصة ، أو بديانات أخرى ! .
وهى نغمة لا تباعد نفسها كثيراً عن نغمة كتابات عن " الإمبراطورية المصرية فى إفريقيا " قبل ثورة يوليو ، أو " رسالة مصر " فى بداية الثورة، ثم " نشر العروبة والإسلام " فى مرحلة التأسيس . ولم يوجد فى المكتبة العربية أى منتج ثقافى حقيقى عن " ثورات التحرير الإفريقية " ، أو حركة الكفاح المسلح ، أو التكوين الاجتماعى الإفريقى بشكل مختلف عن صياغات الانثربولوجيا الكولونيالية لأنماط المجتمعات الإفريقية ؛ إلا متأخراً فى السبعينيات .
كما لم يتح للمثقف العربى الاختلاط على أى نحو بحركة المثقفين الأفارقة ؛ فى مؤتمراتهم الشهيرة بروما ١٩٥٦ ، وباريس ١٩٥٩، وداكار ١٩٦٦ . وبقى اتحاد الكتاب الإفريقى الأسيوى أقل شعبية من حركة التضامن، ويضم أكثر العناصر التقليدية بين المثقفين الأفارقة ؛ لذلك لم يكن غريباً أن يروج اسم ليوبولد سنجور الرومانسى - الفرنكفونى ؛ بينما يروج اسم " شيخ أنتاديوب " من السنغال أيضاً ؛ وهو صاحب نظرية الأصول الإفريقية للحضارة الفرعونية ، ولو على سبيل الحوار مع هذه النظرية بالسلب أو الإيجاب ، كما لم يكن غريباً ألا يروج " فرانز فانون " حتى فى الثقافة العربية بالجزائر ؛ وهو ملهم معظم الثوريين فى إفريقيا نتيجة تحليلاته عن الثورة الجزائرية .

٥ - على الجانب العربى أيضاً : بقى الأزهر والأزهريون رمز العلاقة المقدسة بالمجتمعات الإفريقية ، وكان هذا منطقياً مع طبيعة الثقافة السائدة عن هذه العلاقات كثقافة محافظة لم تساير عملية التحديث التى يلتزمها النظام، وإنما وفق فكريات نشر الثقافة العربية والإسلام .

ولم يدرك كثير من المثقفين الذين كتبوا بهذه الطريقة أنهم يشاركون بذلك دعوات " استشراقية " وأنثروبولوجية كولونيالية عن " العبء الحضارى للرجل الأبيض " أو " نشر المسيحية وسط الوثنيين .. إلخ " .

من هذا المنطلق بدا دور الأزهر حاملاً ذلك العبء التحضيرى العربى الإسلامى ، ولم يجتهد أحد - إلا فى أضيق الحدود - للإشارة لدور الكنيسة المصرية فى إثيوبيا وشرق إفريقيا ما دمنا نتحدث عن القناة الدينية فى هذه العلاقة .

وقد أدى ذلك إلى أن تكون مدينة البعوث الإسلامية هى موقع تجسيد هذه العلاقات حتى فى ثوبها الجديد . وقد خلط البعض - بحسن نية فى الغالب- بين هذا الحضور الطلابى وبين أروقة الأزهر التاريخية ؛ مثل البرناوية والجبرتة والتكارنة .. إلخ . وتصور هؤلاء البعض استمرارية غير قائمة مع متطلبات الاستقلال الوطنى وبناء الدولة الحديثة ، وهم يعرفون أن الناصرية كانت حركة تحديث للمجتمع المصرى والعربى عموماً ؛ وليست حركة تقليدية تاريخية .

اعتبر هؤلاء البعض أن إرسال المعلمين الأزهريين واستقبال آلاف الطلاب فى الأزهر هو غاية المراد ؛ وإذ بالشكوى تترى من السفارات المصرية من جهة حول التكوين الثقافى لهؤلاء المبعوثين ، ومحدودية رؤياهم فى مجتمع ينشد التحديث . كما توالت الشكوى من السفراء الأفارقة بالقاهرة ضد توجيه الطلاب ، أو اتجاههم للالتحاق بالأزهر لسهولة الحصول على المنح ودفع القوى التقليدية الإفريقية لهم ، مناشدين " الرئاسة " المصرية - فى مقابلات أعتقد أنها ما زالت فى ملفاتها - تقديم منح الكليات العملية لهؤلاء الطلاب . وعند محاولة " الشئون الإفريقية " معالجة ذلك بتوجيه رئاسى من عبد الناصر نفسه اصطدمت بعدم معرفة الطلاب الجدد للغة العربية ، فاستصدرت قراراً رئاسياً بزيادة منح الطلاب فى الكليات العملية التى تدرس تلقائياً بالإنجليزية .

كما وجهت بعض الكليات النظرية بتخصيص مقررات دراسية بالإنجليزية ؛ فعلت ذلك كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بل وكلية الزراعة، وعندما لم تتحقق نتائج كبيرة نشأت فكرة المعهد العالى الفنى بشبرا؛ ليقدم عدة تخصصات عملية جامعة باللغات الأجنبية،وكانت تجربة ناجحة لبعض الوقت.

ما يستخلص هنا هو أن جهداً كبيراً بُذل فى استيعاب آلاف من الطلاب بالفعل فى القاهرة ، لكن ذلك لم يؤد إلى نشوء علاقة ثقافية جديدة وحقيقية بالمجتمعات الإفريقية؛ حيث سرعان ما لاحظ المشتغلون فى الميدان توجه الطلاب إلى موسكو وأوروبا

الشرقية نتيجة التسهيلات التى قدمت هناك ، ثم صار الاتجاه - مرة أخرى - إلى أوروبا لتكوين النخبة التى تقود الجامعات الإفريقية حتى الآن . ولا يستطيع أحد للأسف أن يشير إلى وجود أى قيادة ثقافية أو حتى أكاديمية مهنية فى أنحاء القارة من خريجى القاهرة فى الستينيات ؛ ناهيك عما حدث فى هذا المجال عموماً فى السبعينيات .

فإذا أضفنا افتقاد النخبة الإفريقية الزخم المصرى ؛ فإن النخبة المصرية نفسها لم تنشغل كثيراً بإفريقيا ، والذين انشغلوا حرفياً فى إطار معهد الدراسات الإفريقية يعرفون المأساة التى ألحقتها المدرسة الجغرافية ، إلى جانب مدرسة الدراسات السودانية بهذا المعهد ؛ بحيث لم يستطع فى أى مرحلة تقديم " أنتلجنسيا " مصرية ذات صلة بالقضايا الفكرية والثقافة العقلية فى إفريقيا ، ومازالت خطوات المعهد - بتأثير أيقوناته القديمة - تتعثر حتى الآن .

وفى هذا الجو السياسى والثقافى المشحون بالمشكلات ؛ لم تغب عن يوليو أهمية العمل الاقتصادى ، لا بمعنى توسيع " المجال الحيوى " كما بدا لبعض المغرضين ؛ ولكن لأن المنطقى أن يلتحم العمل الاقتصادى بالسياسى فى معركة الاستقلال الوطنى.

لقد كانت التجارب الوطنية عموماً تعظم من فلسفة " بدائل الاستيراد"؛ ظناً منها إمكان الابتعاد بدرجات مختلفة عن إطار السوق الرأسمالى العالمى ذى الطابع الاستعمارى الجديد ؛ ولذا نشطت الحركة الاقتصادية لدول العالم الثالث الفعالة ؛ مثل الهند ويوغوسلافيا ومعهما مصر ، وإلى حد تنافسها أحياناً على أسواق فى بلدان إفريقيا والعالم الثالث . وكان ذلك يعنى الإسهام فى بناء الاستقلال الوطنى ، حتى أدرك هؤلاء أنفسهم قيمة التعاون فيما بينهم ، ونشأت لذلك أجهزة بوجه خاص بين الهند ويوغوسلافيا ومصر ؛ كادت تدخل معاً الصناعات الحربية وصناعة الطائرات عام ١٩٦٩ .

إن تطوير العمل الاقتصادى بهذا الشكل يحسب على جدية نظم التحرر الوطنى لإقامة بنية حقيقية للتضامن ؛ وليس مجرد " العمل الأيديولوجى " كما يصوره البعض.

هذا هو الإطار الذى أتصور أن ندرس فيه عمل " شركة النصر للاستيراد والتصدير " المصرية ؛ بعيداً عن المهاترات حول صلة الشركة بالاستخبارات المصرية ، أو محمد غانم قائدها الماهر كرجل من رجالات الثورة والأمن .. إلخ ، وحتى بعيداً عن أخطاء التصدير المصرية التى يبالغ البعض فى تصويرها من خلال حوادث الأحذية المختلطة، أو معلبات الفول التى تكتشف أنها معلبات فاصوليا ! فإن هذه المشاركة حقيقية مع الواقع الاقتصادى فى إفريقيا .

ولابد من دراسة مفصلة وحقيقية لعمليات شركة النصر، وصلتها بالصناعة والتجارة العربية والإفريقية وبخطوط الملاحة .. إلخ ، ولن يعيبها - وقتئذ - صلتها حتى بأعمال استخبارات مع حركات التحرر والاستقلال (وأنا أكتب هذه الورقة أقرأ أخبار تحقيقات مع شركة العال الإسرائيلية فى هولندا باتهامات نقل أسلحة تدمير ونفايات ذرية ..) .

المرحلة الثالثة ٦٧ - ١٩٧١ مرحلة الانكسار :

بدت نكسة ١٩٦٧ للكثيرين حلقة فى سلسلة انتكاسات إفريقية عاشتها القارة بين ٦٥ و١٩٦٧؛ فقد كان هناك انقلاب موبوتو للسيطرة على الكونغو، وبدا انقلاب بومدين فى الجزائر فى نفس العام مغامرة ضد اختيارات الجزائر العالم ثالثية رغم تطوره المختلف ، ولحق بذلك الانقلاب العسكرى ضد نكروما عقب انقلاب سابق على ذلك مباشرة فى نيجيريا ، بل وسبقت هؤلاء وأولئك انقلابات فى بعض دول إفريقيا الفرنكفونية ، ثم محاولات انقلابية فى تنزانيا وكينيا وأوغندا ؛ هكذا بدت نكسة ثورة يوليو عام ١٩٦٧ "مشاركة عربية" معتادة فى الظواهر الإفريقية من الاسترقاق إلى التحرير إلى النكسة، وأشاع ذلك جواً من الإحباط بين الكوادر العاملة فى المجال الإفريقى، وأسهمت أجواء منظمة الوحدة الإفريقية عامة بالنظم الجديدة التى أصبحت تحضر اجتماعاتها فى إثارة مشاعر محبطة أكثر لهذه الكوادر ؛ حيث فوجئت بالتعثر الذى تواجهه قرارات متواضعة حول احتلال إسرائيل للأراضى العربية ، وعزوف الكثيرين عن الوقوف بقوة إلى جانب " الشقيقة الكبرى " مصر ! أو الاستنكار اللائق لتعنت إسرائيل فى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، إلى درجة قول البعض إن الأراضى العربية - حتى سيناء - ليست أراضى إفريقية تنشغل بها منظمة لعموم القارة !

فى هذا المناخ ، نشأت مشكلة انفصال بيافرا ، بل وتصاعدت موجة الكفاح المسلح فى المستعمرات الإفريقية ، وأنا لا أقصد هنا التوحيد بينهما بأى شكل ، ولكنى أشير إلى تنشيط العمل المصرى الإفريقى فى مناخ ما كان يمكن أن تنشطه طبيعة الظروف التى ألمت بمصر أو بمعظم البلدان الإفريقية .

فعملية انفصال بيافرا نشطت موقف مصر إلى جانب قضية " الوحدة الوطنية" للبلدان الإفريقية ، وارتبط ذلك بعون عسكرى مصرى لصالح حكومة نيجيريا الاتحادية ، وإن كانت ممثلة لانقلاب عسكرى بقيادة " يعقوب جوان " وقتئذ . وقد روى السيد محمد فائق الكثير عن موقف عبد الناصر من بعث حيوية الطيارين المصريين الذين عطلتهم ضربة يونيو الإسرائيلية للمطارات المصرية .

أما انطلاقة الكفاح المسلح فى موزمبيق وأنجولا وغينيا بيساو وروديسيا ؛ فقد نشطت عمليات التدريب للكوادر العسكرية المصرية، وبعثت وزن مصر فى هذا المجال عن طريق " لجنة تحرير المستعمرات " القائمة فى تنزانيا .

والحق أن صعود الكفاح المسلح ضد الاستعمار والإمبريالية فى هذه الفترة فى إفريقيا ، مثله فى فيتنام ، فى هذه الظروف المحبطة ؛ جدير بدراسة خاصة ؛ لأننا لا ننسى الإحباط الآسيوى أيضاً الذى شاع بانقلاب إندونيسيا ضد سوكارنو؛ مما وحد النكسة الإفريقية بالآسيوية أيضاً ، حتى أنقذتها هبة فيتنام مثلما أنقذت الروح الإفريقية هبات الكفاح المسلح .

ولقد فتحت لمصر منافذ متعددة من هذه التطورات ؛ أهمها نيجيريا بقوتها البترولية، وكادت الإدارة المصرية أن تستفيد من ذلك فى مجال إيفاد الفنيين والأطباء والمعلمين ، بل وفتحت أبواب المقاولات والمشروعات الإنشائية لما كانت تدمره الحرب فى بيافرا ، ولكن للأسف لم يستثمر ذلك جيداً لتأسيس علاقة وثيقة مع نيجيريا خاصة ؛ ويرجع ذلك نسبياً إلى عدم مشاركة قطاعات أوسع منذ وقت مبكراً فى القضايا المثارة أمام العمل المصرى الخارجى عموماً .

لا شك أن الثورة المصرية كانت تعانى فى إعادة بناء الجيش ، بل وبناء ما دمرته نكسة ١٩٦٧ عموماً فى الاقتصاد والمجتمع ، وقد أتاح ذلك لإسرائيل وغيرها مساحة أكبر فى إفريقيا ؛ لم تكن قادرة من قبل على النفاذ إليها بسبب الحضور المصرى والعربى الشمالى عموماً . وبرغم مقاومة النفوذ الفرنسى والأمريكى الطبيعية ؛ فإن إسرائيل كانت أكثر قدرة على التغلغل فى إفريقيا بعد هيمنتها على سيناء وحرمان مصر من ميزة قناة السويس ، بل وراح السوفييت يعملون وحدهم فى أنحاء مختلفة من القارة ؛ مركزين على حركات التحرير الإفريقية التى ضعف حضورها فى مصر بالضرورة ، كما ازداد انقسامها حدة بين تيار الماوية والسوفييتية .

ويمكننا القول إن الانقلابات التى وقعت فى كل من ليبيا والسودان والصومال عام ١٩٦٩ كانت تعنى الكثير بدوزها بالنسبة لحيوية ثورة يوليو الخارجية ، وقد جاءت ثورتا ليبيا والسودان لتعلنا أنهما جزء لا يتجزأ من "يوليو" ؛ كما أن مجلس الثورة الجديدة فى مقديشو - بزعامة سياد برى - كان يتشكل من أغلبية من خريجى الكلية الحربية فى مصر؛ وكان ذلك يعنى الكثير بالنسبةِ لمناطق القرن الإفريقى ، ووسط إفريقيا ، وبلدان الصحراء الغربية الإفريقية .

ها نحن نلاحظ أن بعث الروح فى الدور المصرى يجىء ثانية عبر العسكرية المصرية بأكثر مما يجىء من دوائر الثقافة أو التعليم ؛ كما أن القضايا التى دفعت بالدور المشترك لهذه التجارب مع مصر ارتبطت بدورها بمسائل ذات طابع عسكرى؛ مثل بناء الجيش الوطنى الصومالى ، أو حل مشكلة العمل العسكرى الذى يجرى به معالجة الجنوب السودانى عبر منهج تفاوضى جديد طرحته " ثورة مايو " .

هكذا بدت أواخر الستينيات مبشرة بمنهج جديد لمصر إزاء القضايا الإفريقية والعلاقات المصرية الإفريقية برغم ما فرضته النكسة ، وكان يمكن لهذه الأرضية ، التى تمتد من كوناكرى ونيجيريا وحتى مقديشو ودار السلام ؛ أن تمهد لمرحلة سياسية

اقتصادية جديدة تدعمها الثروة النفطية العربية والإفريقية على السواء ، لكن السبعينيات جاءت بما لا تشتهى السفن فعلاً :

١ - فقد اتجهت الرؤية الجديدة للرئيس السادات إلى التنسيق مع السياسة الأمريكية والفرنسية خلافاً للرؤية السابقة ؛ وهو ما أدى بعد بضع سنوات إلى المشاركة فى معارك مباشرة ضد الثورة الوطنية باسم العداء للشيوعية والسوفييت .

٢ - اتجهت الطبقة الوسطى إلى العمل في منطقة الخليج ، بل واتجه المستثمرون المصريون فى عصر الانفتاح إلى الشمال الأوروبى ، أو جذب الخليجيين إلى مصر ، ضمن مرحلة من التبعية لتوجهات الرأسمال العالمى فى توظيف القوى المحلية وتوحيد سياساتها الاقتصادية .

٣ - تحدد العمل الاقتصادى والثقافى مع تحديد دور شركة النصر إزاء عملية حل القطاع العام ، وتحديد مخصصات المنح الدراسية للطلاب الوافدين ؛ ومن هنا لم تعد هناك قاعدة مادية أو ثقافية كافية للعمل المصرى الإفريقى .

ولا شك أن اختفاء " الكادر " الذى عمل بجهد لا ينكر، فى إطار مركزى مكثف ؛ برغم الملاحظات الواردة على ذلك ؛ هذا الاختفاء المفاجئ بسبب السجن أو النقل أو حل مؤسسة " مكتب الرئاسة " للشئون الإفريقية كان جديراً بالإشارة إلى تغيير شامل فى هذا القطاع ؛ افتقدنا معه ليس الاتجاه أو المصالح الوطنية مع إفريقيا ، وإنما افتقدنا أيضاً مصادر المعرفة بما يجرى !

المناقشات

دارت المناقشات حول عدد من الموضوعات أهمها :

(أ) وضع صيغة مؤسسية لإدارة العلاقات مع إفريقيا :

أشار بعض المشاركين إلى أهمية وجود جهة مركزية تكون مسئولة عن إدارة السياسة المصرية فى إفريقيا ؛ على أن تتبع هذه الجهة رئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس الوزراء ، فمن أهم عوامل نجاح ثورة يوليو فى توجهها الإفريقى أنها وضعت صيغة مؤسسية لإدارة العلاقات مع الدول الإفريقية ؛ تمثلت فى إنشاء مكتب الرئيس للشئون الإفريقية؛ حيث أتاحت هذه المركزية فى إدارة العلاقات مع الدول الإفريقية إمكانية كبيرة لتحقيق التفاهم والانسجام بين كل أجهزة الدولة المعنية بالقارة الإفريقية؛ كما سمحت بتجاوز الكثير من القيود البيروقراطية ، والسرعة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بإفريقيا .

وفى هذا الإطار ، اقترح د. السعيد البدوى إنشاء لجنة تنفيذية عليا تتبع مجلس الوزراء مباشرة ؛ تكون مهمتها وضع وتنفيذ الاستراتيجية المصرية تجاه إفريقيا ، والتى يجب أن تأخذ فى اعتبارها أهمية القارة بالنسبة لمصر؛ فيما يتعلق بنهر النيل ، وفتح أسواق جديدة ، وتشغيل العمالة المصرية ، ومواجهة التغلغل الإسرائيلى فى إفريقيا وتحقيق أمن البحر الأحمر .

(ب) تنشيط التعاون الاقتصادى مع إفريقيا :

اتفق معظم الحاضرين على أهمية تفعيل العمل الاقتصادى مع الدول الإفريقية لخلق منافع مشتركة مع هذه الدول ؛ مما يسهم فى ترسيخ العلاقات وتوطيدها .

وفى هذا المجال طرح العديد من الاقتراحات ؛ من أبرزها :

- تأكيد د. هدى عبد الناصر أهمية دور الدولة فى تشجيع القطاع الخاص على إقامة المشروعات الاستثمارية فى إفريقيا ؛ عن طريق توفير المعلومات عن الخريطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى إفريقيا، وتحديثها باستمرار؛ لعدم وجود إمكانات كبيرة لدى رجال الأعمال للتعرف على مدى إمكان إقامة المشروعات فى الدول الإفريقية ؛ كما يمكن أن تساعد الدولة المستثمرين المصريين فى تسهيل

العلاقات مع نظرائهم الأفارقة . وفى هذا الإطار؛ أشارت د. هدى إلى أهمية إقامة مكتب تابع لرئيس الجمهورية مباشرة ؛ على غرار مكتب مساعدة حركات التحرير فى إفريقيا، الذى أنشأته ثورة يوليو من قبل .

- إشارة أ. محمد غانم إلى ضرورة التركيز على مفهوم المشروعات الصغيرة المشتركة ، وفق منظور استراتيجى يراعى إعطاء الأولوية للدول الإفريقية التى يوجد لمصر بها مصالح مهمة ومباشرة ؛ كدول حوض النيل على سبيل المثال ، على ألا يتم تركيز هذه المشروعات فى عاصمة الدولة الإفريقية ، وإنما تكون منتشرة فى أنحائها المختلفة ؛ حتى يتعاظم الإحساس بالحضور المصرى فى هذه الدولة .

كما أكد ضرورة إعطاء مزايا إضافية لرجال الأعمال المصريين الراغبين فى الاستثمار بالدول الإفريقية ؛ نظراً لمساعدتهم سياسة الدولة فى ترسيخ الوجود المصرى فى هذه الدول.

- اقتراح تعزيز وسائل النقل ؛ الجوية والبحرية والبرية ، بين مصر والدول الإفريقية ، مع التركيز على مشروعات السكك الحديدية التى تعد الشريان الحيوى للعلاقات الاقتصادية بين الدول ، وإحياء ميناء شرق العوينات ؛ نظراً لأهميته فى تحقيق الترابط بين مصر والدول الإفريقية .

- اقتراح إنشاء مجلس لرجال الأعمال المصريين والأفارقة ، مع إشراك عناصر عربية بهدف فتح ميادين للاستثمار المشترك ؛ الأمر الذى من شأنه أن يعطى دفعة كبيرة للتعاون العربى - الإفريقى فى المدى المنظور.

وقد ضرب أ. عبد الحليم المحجوب مثالاً على نجاح هذا الاقتراح فى السابق ؛ حيث تعاونت مصر وليبيا فى بداية السبعينيات فى إقامة مشروعات مشتركة على أراضى أوغندا ؛ الأمر الذى كانت له نتائج إيجابية عديدة .

- إعطاء مزايا للدول الإفريقية فى المجال الاقتصادى والتجارى ؛ كمنحها وضع الدولة الأولى بالرعاية .

- دعم المشروعات المشتركة بين الشباب المصرى والإفريقى ؛ من جانب الصندوق الاجتماعى للتنمية ، وصندوق المعونة الفنية لإفريقيا التابع لوزارة الخارجية، وعدم الاقتصار على تقديم الأخير للخبرات فقط؛ الأمر الذى من شأنه أن يساعد فى معالجة مشكلة البطالة فى مصر وبعض الدول الإفريقية ، ويقوى التعاون المشترك بينهما .

- إشارة أ. محمد عاشور إلى انتقاء بعض الطلاب الأفارقة الدارسين فى مصر، وتدريبهم على إدارة المشروعات الصغيرة المشتركة مع نظرائهم المصريين .

• تأكيد أ. محمد غانم أهمية المحافظة على القواعد التى تمكنت مصر من توفيرها للتعاون الاقتصادى ، وأشار فى هذا المجال إلى مقر شركة النصر للتصدير والاستيراد فى " أبيد جان " بساحل العاج ؛ الذى يمثل علامة بارزة على الوجود المصرى ، والدور الذى لعبته الشركة فى ترسيخه .

(ج) الدور الثقافى المصرى فى إفريقيا :

لعب الأزهر دوراً مؤثراً فى تدعيم الوجود المصرى فى إفريقيا عن طريق تعميق التواصل الثقافى مع أبناء الدول الإفريقية ، وبرغم أن هذا الدور كان سابقاً على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فإن قيادة الثورة حرصت على تطوير دور الأزهر باستمرار؛ لكى يتمكن من تلبية احتياجات التنمية فى إفريقيا.

وفى هذا الإطار ؛ أشار أ. محمد فائق إلى خطورة الدور الذى لعبه الأزهر فى إفريقيا ؛ فعند قيام الثورة لم تكن لمصر أى علاقات ثقافية مع إفريقيا إلا عن طريق الأزهر؛ ولذلك حرصت الثورة على استمرار هذه العلاقات وعزلتها تماماً عن النواحى السياسية ؛ حتى " لا تقطع أرجله " تماماً فى إفريقيا ، وقد أسهم ذلك فى انتشار الحركات الصوفية فى المناطق النائية لإفريقيا ، ونشر اللغة العربية والإسلام فى هذه المناطق .

وأكد د. يونان لبيب رزق أن ثورة يوليو قد استثمرت الدور التاريخى للأزهر فى إفريقيا، وقامت بتحديث هذا الدور والتخطيط له ، وهو ما ظهر فى إنشاء مدينة البعوث الإسلامية، والتوسع فى المنح للطلاب الأفارقة وغير ذلك.

وحول تقويم دور الأزهر فى إفريقيا ظهرت عدة اتجاهات ؛ من أبرزها :

الاتجاه الأول : ينتقد اقتصار دور الأزهر على التعليم الدينى ؛ فى ظل حاجة الدول الإفريقية إلى مختلف الخبرات والتخصصات العملية والفنية لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة فى ظل مرحلة ما بعد الاستقلال . ويرفض أنصار هذا الاتجاه أن يكون للأزهر دور فى نشر العروبة والإسلام فى إفريقيا .

وقد عبر عن هذا الاتجاه أ. حلمى شعراوى ، الذى وصف دور الأزهر المقصور على التعليم الدينى " بالرجعية " ، وبأنه لن يعود على مصر بأى مردود إيجابى .

الاتجاه الثانى : يرى ضرورة استمرار دور الأزهر فى نشر الحضارة الإسلامية والعربية ؛ مع تطوير هذا الدور عن طريق التوسع فى إنشاء كليات عملية داخل جامعة الأزهر؛ حتى تتاح للإخوة الأفارقة الفرصة لتحصيل المعرفة العلمية إلى جانب المعرفة الدينية .

وتزداد هذه الضرورة فى ضوء دعم فرنسا للثقافة الفرنكفونية وبريطانيا للثقافة الأنجلوفونية ، ويرفض أنصار هذا الاتجاه إضفاء صفة الرجعية على الأزهر ، بل

ويؤكدون استمرار التعليم الديني للأفارقة في الأزهر؛ لأن هذا النوع من التعليم هو الذي يجعل لمصر تأثيراً ملموساً في إفريقيا .
وقد عبر عن هذا الاتجاه د. السعيد البدوى و د. يونان لبيب رزق .

الاتجاه الثالث : يلفت النظر إلى المشكلات العملية التي تواجه الخريج من الأزهر في إفريقيا ؛ فخريجو الأزهر من الطلاب الأفارقة لا يتم الاعتراف بشهاداتهم في بعض الدول الإفريقية ؛ كما أن بعض الحكومات ترتاب في هؤلاء بعد انتشار موجة الإرهاب الأصولي في دولها ، هذا على عكس الطالب الإفريقي الذى يعود من الولايات المتحدة أو أوروبا بعدما يكون قد تعلم الطب أو الهندسة ، والذى يشغل منصباً مرموقاً ويحصل على عائد مناسب ؛ ومن ثم يقترح أنصار هذا الاتجاه ضرورة تعديل دور الأزهر ، وأن تكون هناك بعثات ومنح مخصصة للطلاب الأفارقة بشكل يفي باحتياجات التنمية في الدول الإفريقية ، وفي الوقت نفسه يفي بالمتطلبات الاجتماعية للطالب الإفريقي ؛ سواء من حيث سهولة الحصول على وظيفة، أو من حيث الحصول على عائد مادى مناسب . وقد عبر عن هذا الاتجاه د. ابراهيم نصر الدين .

وقد طالب السفير الأوغندى إبراهيم موكيبى بفتح فروع ومعاهد للأزهر في الدول الإفريقية ؛ لحل مشكلة طول الفترة التي يقضيها الطالب الإفريقي في الأزهر نتيجة معادلة شهادته الثانوية بالشهادة الابتدائية في مصر.

ويقترح السفير موكيبى توسيع المنح التي تقدمها مصر للأفارقة لتشمل غير المسلمين ؛ فأوغندة ، على سبيل المثال ، بلد متعدد الأديان كأغلبية الدول الإفريقية ، ومن ثم يجب أن تراعى مصر أصحاب الديانات الأخرى ، وألا تقصر مساعداتها الثقافية على المسلمين فقط ؛ حتى لا يسود اعتقاد بأن الحكومة المصرية تقصر مساعداتها فقط على المسلمين ، وتتجاهل أصحاب الديانات والمعتقدات الأخرى .

وبالرغم من أن د. السعيد البدوى أشار إلى وجود طلاب أفارقة غير مسلمين في الجامعات المصرية ، وحصولهم على منح من الأزهر في كليات الطب والزراعة وغيرها ؛ فإنه طالب بزيادة أعداد الطلاب غير المسلمين من إفريقيا في الجامعات المصرية .

واتفق معظم الحاضرين على أهمية البعد الثقافي في دعم العلاقات المصرية الإفريقية في المدى البعيد ، وإدراك ثورة يوليو لهذه الأهمية حتى في أصعب الفترات.

فقد أشار السيد محمد فائق إلى أن الحكومة المصرية بعد ١٩٦٧ ؛ لم تسعَ إلى خفض الميزانية الخاصة بالتعليم في إفريقيا ، بل وطالبت بزيادتها بعد موقف معظم الدول الإفريقية المؤيد للقضايا العربية .

ونبه د. أبو الحسن فرح إلى خطورة اعتقاد بعض المسئولين المصريين الحاليين بأن تدعيم البعد الثقافي لمصر في إفريقيا أمر مكلف وغير ذى جدوى ، في الوقت

الذى تولد فيه اقتناع لدى مصر فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر بأن الإنفاق على الطلاب الأفارقة ومساعدة الدول الإفريقية فى المجال الثقافى يعد استثمارا بعيد المدى؛ فلولا الدور الثقافى والتعليمى لمصر فى السودان فى الفترة السابقة لأخذ شكل العلاقات المصرية السودانية منحى مختلفاً تماماً فى الفترة الحالية ؛ الأمر الذى يؤكد أن الوجود المصرى ثقافياً فى السودان كان استثماراً لها .

وأشار د. أبو الحسن إلى الصعوبات التى تواجه الطلاب السودانيين فى الالتحاق بالجامعات المصرية الآن ، ومعاملتهم معاملة الطلبة الأجانب ، ومنعهم من الدراسات العليا ، ورأى أن هذه الصعوبات لن تفيد العلاقات بين البلدين فى المستقبل .

وأكد السيد محمد فائق ضرورة استمرار العلاقات الثقافية حتى مع تدهور العلاقات السياسية ؛ لأنها تتسم بالبقاء والقدرة على المساعدة فى تجاوز الخلافات السياسية .

وإذا كان السفير إبراهيم موكيبى قد لفت النظر إلى ضعف الاهتمام المصرى بإفريقيا بصفة عامة ، وشعور بعض الأفارقة بأن مصر ليست جزءاً من إفريقيا ، ودعا إلى إقامة المعارض الفنية المصرية ، وتنشيط الجولات السياحية للمصريين فى إفريقيا ؛ فإن د. إجلال رأفت رأت ضرورة أن يكون الاهتمام الثقافى متبادلاً بين مصر والدول الإفريقية ، وألا يقتصر النشاط الثقافى على مصر فقط .

كما رأت ضرورة أن يكون هناك تبادل ثقافى بين الطرفين ، وأن يتم إرسال طلاب الدراسات العليا المصريين إلى الدول الإفريقية ؛ لكى يعايشوا ظروف هذه الدول ، ويفهموا أوضاعها ؛ بدلاً من إيفادهم إلى أوروبا والولايات المتحدة لدراسة الشئون الإفريقية .

وأشارت د. إجلال إلى أنها كانت تتمنى وهى تعد رسالة الدكتوراه عن السنغال أن تكون هناك بعثات إلى داكار، أو إلى الجزء الغربى من القارة الإفريقية ؛ لكى تستطيع الإلمام بأحوال وظروف هذه المنطقة .

وأشار أ. محمد أبو العينين إلى أهمية تعميق الاهتمام الأكاديمى المصرى بعدة موضوعات تتعلق بإفريقيا ؛ مثل صنع القرار المصرى تجاه إفريقيا ، والتجمعات الاقتصادية والسياسية الإفريقية ، والوحدة الإفريقية ومشكلات الحدود وغيرها .

(د) موقع إفريقيا فى أولويات السياسة الخارجية المصرية :

رأى معظم الحاضرين أن ذكر الدائرة الإفريقية بعد الدائرة العربية وقبل الدائرة الإسلامية فى كتاب فلسفة الثورة لم يكن يعنى تقديم دائرة على أخرى .

ورأت الوزيرة المفوضة جيهان أمين أن الأولوية الخاصة بالدائرة الإفريقية على المستوى التنفيذى لم تتغير منذ الخمسينيات ، وإن اختلفت أساليب التحرك المصرى فى إفريقيا .

فبعد قيام ثورة يوليو فى ١٩٥٢ قادت مصر حركات التحرير فى إفريقيا ، ودعمت الاستقلال السياسى للدول الإفريقية ، واستضافت العديد من القادة الأفارقة ، وساعدت فى إنشاء الرابطة الإفريقية .

أما فى الستينيات فقد اختلفت طبيعة الدور المصرى ؛ حيث زاد التركيز على دعم قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى إرساء قواعد العمل الإفريقى ؛ فقامت مصر بالإسهام فى إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية ، وصياغة ميثاقها الذى أكد مجموعة من المبادئ المهمة ؛ مثل قدسية الحدود ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، واحترام سيادة الدول ووحدتها الإقليمية .

وفى السبعينيات بدأت مرحلة جديدة من اهتمام مصر بإفريقيا ؛ بعد أن أكدت حرب أكتوبر١٩٧٣ الارتباط الوثيق بين الأمن القومى المصرى والعربى والإفريقى؛ حيث اتسعت دائرة الاهتمام لتشمل دولاً إفريقية أخرى خارج منطقة حوض النيل والقرن الإفريقى .

ومع انهيار النظام الدولى ثنائى القطبية فى بداية التسعينيات ، ركزت مصر على دعم منظمة الوحدة الإفريقية، وطالبت بمقعد دائم لإفريقيا فى مجلس الأمن ، وعملت على بناء وتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول والتجمعات الإفريقية ؛ بالتركيز على الاستثمار والتجارة ؛ حيث تقوم الاستراتيجية المصرية الحالية تجاه إفريقيا على شقين أساسيين :

الشق الأول هو إيجاد فرص تجارية واستثمارية مشتركة تحقق المنفعة المتبادلة بين جميع الأطراف ؛ الأمر الذى من شأنه أن يدعم العلاقات السياسية مع الدول الإفريقية . وتأتى جولات وزير الخارجية عمرو موسى ووفود رجال الأعمال فى إفريقيا فى إطار التوجه الاقتصادى الحالى للسياسة الخارجية المصرية ومزجها بين السياسة والاقتصاد .

الشق الثانى هو تعميق الارتباط المصرى بالتجمعات الإفريقية الإقليمية . ومن أمثلة ذلك انضمام مصر إلى مجموعة دول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) فى ٢٩ يونيو ١٩٩٩ .

(هـ) الوجود الإسرائيلى فى إفريقيا :

نجحت الدبلوماسية المصرية فى ظل ثورة يوليو فى تحجيم الوجود الإسرائيلى فى غالبية الدول الإفريقية ، واتضح ذلك عندما قطعت معظم الدول الإفريقية علاقاتها مع إسرائيل بعد احتلالها الأراضى العربية فى يونيو ١٩٦٧.

وفى هذا الإطار ؛ أشار أ. محمد فائق إلى ارتباط النفوذ الاستعمارى بالوجود الإسرائيلى فى إفريقيا ؛ فقد عملت الدول الاستعمارية السابقة فى الغالب على تدعيم النفوذ الإسرائيلي في الدول الإفريقية ؛ ومن هنا ارتبط نشاط ثورة يوليو فى مناهضة الاستعمار بوقف النشاط الإسرائيلى فى إفريقيا؛ ولذلك عملت مصر باستمرار على الكشف عن محاولات إسرائيل المتكررة للاحتيال والتلاعب بالدول الإفريقية فى مجالات الرى والزراعة وغيرها .

وذكر الحاضرون أمثلة على قوة الموقف المصرى فى مواجهة إسرائيل فى إفريقيا؛ فقد روى السفير فريد عبد الكريم حادثة وقعت فى غانا فى أعقاب انتهاء مؤتمر القمة الإفريقى الثانى فى ١٩٦٥ ؛ حيث أقام الرئيس الغانى كوامى نكروما حفلاً كبيراً للاحتفاء بالرئيس جمال عبد الناصر والإمبراطور الإثيوبى هيلاسلاسى ، وكان هذا الحفل على مستوى غير مسبوق فى إفريقيا، وكان نكروما يعول عليه كثيراً لتدعيم شعبيته فى بلاده . وعندما علم الرئيس جمال عبد الناصر بوجود السفير الإسرائيلى فى الحفل اعتذر عن حضوره ؛ فلم يكن أمام المسئولين الغانيين إلا الذهاب إلى السفير الإسرائيلى وزوجته، وطلبوا منهما مغادرة الحفل ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يطرد فيها السفير الإسرائيلى من حفلة رسمية ، وبعدها حضر الرئيس عبد الناصر الحفل ؛ بعدما اعتذر الغانيون عن خطأ إدارة المراسم بدعوة السفير الإسرائيلى فى حفلة مدعو فيها الرئيس جمال عبد الناصر .

وفى نيجيريا ، وعندما كان أ. محمد فائق يرأس وفد مصر فى مؤتمر مساندة غينيا فى مواجهة المحاولات الانفصالية ؛ اعتذر فائق للرئيس النيجيرى جوان عن حضور المؤتمر عندما علم بمشاركة السفير الإسرائيلى فيه ، وبمجرد أن علم وزراء الخارجية الأفارقة بموقف مصر ؛ تضامن معظمهم مع موقف السيد محمد فائق ، ورفضوا المشاركة فى المؤتمر؛ فاضطر الرئيس النيجيرى إلى رجاء السفير الإسرائيلى مغادرة المكان ليتم عقد المؤتمر .

(و) الاعتراف بجمهورية أرض الصومال :

رفض د. السعيد البدوى اعتراف مصر بجمهورية أرض الصومال؛ لأن الاستراتيجية المصرية لا تحبذ الاتجاهات الانفصالية ، بل وكانت ثورة يوليو ١٩٥٢ تدعم باستمرار حركات الاندماج الوطنى ؛ كما حدث عندما أرسلت الحكومة المصرية قوات عسكرية وأسلحة لمقاومة حركات الانفصال فى إقليم بيافرا فى نيجيريا ، وإقليم كاتنجا فى الكونغو .

وبالرغم من اتفاق أ. محمد فائق على عدم جواز الاعتراف بالدولة الجديدة فى شمال الصومال ؛ فإنه رأى ضرورة أن تكون هناك علاقات اقتصادية وثقافية مع الدولة الناشئة ، وأن يكون هناك وجود مصرى حقيقى؛ حتى تكون مصر قادرة على التأثير فى قضية وحدة الصومال من جهة ، ولضمان عدم السيطرة الإسرائيلية على موانئ الصومال الاستراتيجية فى بربرة وزيلع من جهة ثانية ، إذا ما تأخر الوجود المصرى فى شمال الصومال .

القسم الثانى

العلاقات المصرية ـ السودانية

الفصل الأول : العلاقـات المصريـة ـ السودانيـة
((رؤية مصرية))

الفصل الثانى : العلاقات المصرية ـ السودانية
((رؤية سودانية))

الفصل الأول

العلاقات المصرية - السودانية
((رؤية مصرية))

العلاقات المصرية ـ السودانية : رؤية مصرية

د . ابراهيم نصر الدين

لا ينصرف هدف هذه الدراسة إلى تتبع تطور العلاقات المصرية ـ السودانية؛ فذلك أمر لا تحتمله هذه الورقة من جهة ، ثم إنه يشق حتى على مؤرخ واحد تناوله من جهة أخرى ؛ نظراً لطول أمد هذه العلاقات وتشعبها .

ومن ثم فإن هذه الدراسة تسعى إلى استنباط الخبرة التاريخية من مسيرة هذه العلاقات فى تفاعلاتها بالإيجاب والسلب ؛ حتى يتسنى التوصل إلى قواعد موضوعية تحكم مسيرة هذه العلاقات فى المستقبل .

وبناء على ما تقدم فسيتم تقسيم هذه الورقة على النحو التالى :

أولاً : العلاقات المصرية ـ السودانية (١٨٢٠ ـ ١٩٥٦) .

ثانياً : العلاقات المصرية ـ السودانية (١٩٥٦ ـ ١٩٨٩) .

ثالثاً : الوضع الراهن للعلاقات (١٩٨٩ ـ ١٩٩٨) .

رابعاً: ميراث الخبرة التاريخية ؛ مدركات وسلوك .

أولاً : العلاقات المصرية - السودانية
(١٨٢٠ - ١٩٥٦)

سيتم تناول هذه الفترة ابتداء من الفتح التركى - المصرى للسودان عام ١٨٢٠ وحتى استقلال السودان عام ١٩٥٦ .

ففى الفترة التى سبقت الفتح التركى - المصرى للسودان عام ١٨٢٠ كانت دولة الفونج (١٥٠٤ - ١٨٢١) تتهاوى وتضمحل ، وكان جنوب السودان يعيش حالة من الفوضى والحروب القبلية ، وكانت القبائل القوية مثل الأزاندى والدنكا تسيطر على القبائل الضعيفة وتقهرها .

ومع دخول السودان فى ظل الحكم التركى - المصرى فإن هذه الأوضاع سرعان ما انتهت ؛ ذلك أن هذا الحكم قد أقام سلطة مركزية فى السودان ككل لأول مرة ، تمكنت من إنشاء دولة السودان ، بحدودها المعروفة حالياً ، وتمكنت من تجميع الجماعات الإثنية والثقافية السودانية المتنوعة كافة فى إطار واحد ، واستطاعت نشر الأمن بين ربوع السودان ، هذا فضلاً عن أن الحكم التركى - المصرى قد ألقى بتأثيراته العربية الإسلامية على شمال السودان .

وقد ذكر المؤرخون العديد من الأسباب الدافعة لقيام محمد على بفتح السودان نذكر منها : (١) .

١ - الرغبة فى العمل على رفاهية البلاد وأهلها ؛ ذلك أن محمد على قد استاء من تدنى أحوال السودانيين خلال أواخر عهد دول الفونج (١٥٠٤ - ١٨٢١) ، وقرر أن يضع لها حداً بالقوة ؛ حتى يخلص السودانيين من تلك المصاعب والمآسى ، ويوحدهم مع إخوانهم المصريين فى دولة قوية تعمل لخير ورفاهية الشعبين .

٢ - الرغبة فى تدعيم الروابط الطبيعية والحيوية والقومية والسياسية ، وروابط اللغة والدين والدم .

٣ - مخاوف محمد على من قيام المماليك الذين هربوا إلى السودان بتشكيل قوى عسكرية يهددون بها مصر .

٤ - استناد محمد على إلى " نظرية الخلو " ؛ بما يعرف فى وقتنا الراهن بنظرية " ملء الفراغ " ؛ حيث قام بالفتح لسد الفراغ الناجم عن خلو السودان من سلطة مركزية قادرة على تحقيق الأمن فى ربوعه .

٥ - رغبة محمد على فى استغلال موارد السودان البشرية (تجارة الرقيق - تشكيل جيش من السودانيين) ، والاقتصادية (الذهب ، وريش النعام .. إلخ) .

٦ - أن الفتح جاء استجابة لرغبة أهالى السودان الذين طلبوا من محمد على ذلك ؛ أملاً فى إشاعة الأمن فى السودان ، نتيجة انتشار الفوضى والفساد فيه فى أواخر عهد دولة الفونج .

ومما سبق يتبين أن هناك اختلافات بينة بين المؤرخين فى تفسير دوافع محمد على لفتح السودان ؛ وهى اختلافات اصطبغت بشكل أو بآخر بالانتماء الوطنى والتوجه الأيديولوجى للمؤرخين ؛ وهو الأمر الذى حدا ببعضهم إلى تأييد مسلك محمد على ، وحدا بالبعض الآخر إلى رفضه واستهجانه ، وأيا ما كان الأمر فإن كل الأسباب المذكورة آنفاً ، والحجج التى ترتكن إليها ؛ تبدو مبررة إذا ما رجعنا للظروف التاريخية التى واكبت عملية الفتح من جهة ، وإذا ما تأملنا طبيعة هذه الأسباب بالمفهوم المعاصر من جهة أخرى ؛ ذلك أن ما ذكر من أسباب إنما ينطوى على "رغبة فى التعاون " "أوتحقيق الرفاهية" أو " مساندة جار طلب العون " أو " السعى لتحقيق المصالح " أو " الحفاظ على الأمن القومى " .

وأياً كان ما قيل عن الحكم التركى - المصرى للسودان ، والادعاء بعدم كفاءته ؛ فإن هذا الحكم قد أسهم فى قيام دولة السودان ، والحفاظ على وحدتها، ونشر الأمن بين ربوعها (٢) .

وقد جاء اندلاع الثورة المهدية عام ١٨٨١ ضد الحكم التركى - المصرى ليلقى بظلاله السلبية على العلاقات المصرية - السودانية ، وعلى ما أنجزته الإدارة المصرية فى السودان ؛ فرغم أن هذه الثورة وصفت بأنها ثورة وطنية بحكم مشاركة كل من شمال وجنوب السودان فيها ؛ فإنها عجزت عن خلق آليات للتعاون مع الجيش المصرى الموجود بالسودان ، بل وكالت إليه الضربات حتى اضطر إلى الجلاء عن السودان عام ١٨٨٥ (٣) .

وإذا كان من الصحيح أن الشيخ جمال الدين الأفغانى قد أيد هذه الثورة لأسباب سياسية ؛ نتيجة معاداة المهدية للسلطان العثمانى ، وليس إيماناً بدعاوى المهدية الدينية ؛ فإنه من الصحيح أيضاً أن العرابيين قد وقفوا من هذه الثورة موقفاً معادياً ، واشتبكوا معها فى معارك عسكرية عدة ؛ باعتبارها حركة تمرد ضد النظام الشرعى يتعين القضاء عليها ، وباعتبار حقوق مصر القانونية والتاريخية فى السودان ، هذا فضلاً عن أن هذه الثورة قد قامت وتصاعدت فى ظل ظروف خضعت مصر فيها

للاحتلال البريطاني منذ ١٨٨٢ بشكل أقعد الجيش المصرى عن مواجهة الاحتلال(٤).

ثم إن الثورة المهدية انصرف جل همها إلى الحرب على مختلف الجبهات، وبالذات مع كل من مصر والحبشة ؛ وهو الأمر الذى صرف جهدها عن إقامة حكم مركزى قوى بديل للحكم التركى - المصرى، بعد أن دمرت كل أثر للإدارة والسلطة لهذا الحكم ؛ فعادت الفوضى والاضطرابات تضرب بأطنابها فى مختلف أرجاء السودان .

وقد كان طبيعياً ، والأمور تتدهور على النحو السابق ، أن تفكر بريطانيا فى إعادة فتح السودان مرة أخرى وبعون مصرى ؛ فأعيد فتح السودان عام ١٨٩٨ ، وهُزمت جيوش الثورة المهدية شر هزيمة ؛ خاصة أن الضعف قد بدأ يسرى فى صفوفها ؛ لطول أمد القتال من جهة ، وعجزها عن السيطرة على ربوع السودان بالتبعية من جهة أخرى (٥) . وهكذا خضعت السودان منذ عام ١٨٩٨ لما سمى بالحكم الثنائى البريطانى - المصرى ، وقد عارضت الحركة الوطنية المصرية اتفاقية الحكم الثنائى؛ باعتبارها انتقاصاً للسيادة المصرية على السودان ، فقد نظم الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل حملة قومية في جريدته اللواء ضد الاتفاقية ، ووصفها بعدم الشرعية لمنافاتها للدستور المصرى الذى يشير إلى أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر (٦) .

وقد نظم الوطنيون المصريون فى أوائل العشرينيات حملة دعائية قوية ضد مؤيدى حق السودان فى الحكم الذاتى وتقرير المصير ؛ خاصة ضد السيد عبد الرحمن المهدى الذى أعتبر صنيعة للإنجليز ؛ ذلك أنه وفى غمار الكفاح الوطنى المصرى أثناء ثورة ١٩١٩ ذهب إلى لندن ليقدم سيف الإمام محمد أحمد المهدى هدية إلى الملك جورج ، فى حفل الانتصارات عقب الحرب العالمية الأولى . وقد أدى تصاعد الحركة الوطنية فى كل من مصر والسودان آنذاك إلى سعى بريطانيا لتقليص الوجود المصرى فى السودان ؛ فاستغلت حادثة قتل السردار السير لى ستاك بالقاهرة عام ١٩٢٤ واتخذت منها ذريعة لإنهاء الوجود المصرى كلية فى السودان (٧) .

وخلال الفترة من عام ١٩٢٤ إلى ١٩٣٦ انفردت بريطانيا بحكم السودان ؛ متحالفة مع أنصار المهدية - وهم الذين اتهموا الدولة العثمانية وخديوى مصر أثناء الثورة المهدية بالتحالف مع الكفار " أعداء الدين من الإنجليز " - واتجهت منذ ذلك الحين إلى إضعاف العلاقات المصرية - السودانية من جهة ، وإلى تمزيق أوصال السودان إلى شمال وجنوب من جهة ثانية (٨) .

فقد حاربت بريطانيا انتشار التعليم المصرى المدنى والأزهرى فى السودان ، وعملت على تقليص الوجود المصرى المدنى بكافة الأساليب ، وحجمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى أدنى حد لها ، وبرغم أنها أبرمت اتفاقية مياه النيل فى عام ١٩٢٩ مع مصر، والتى اعترفت فيها بالحقوق المائية لمصر؛ فإن هذه الاتفاقية

أوغرت صدور بعض السودانيين الذين رأوا فيها انحيازاً إلى جانب مصر (٩) . وقد تواكب مع ذلك قيام بريطانيا بالعمل على تمزيق أوصال السودان ؛ فقد فتحت الباب واسعاً أمام التجارة الأوروبية وبعثات التبشير في الجنوب ، ثم إن سياستها في التطور المنفصل للجنوب قد أسهمت في تعميق الفوارق إلى حد كبير بين الشمال والجنوب ؛ ذلك أن تطبيق قانون المناطق المقفلة في الجنوب منذ عام ١٩٢٩ قد انتهى إلى إغلاق الجنوب في وجه الشماليين تماماً ؛ بما في ذلك التجار ، ورجال الإدارة، وخلق نظام سياسي خاص بالجنوب يعتمد على الحكم غير المباشر من جانب الزعماء القبليين ، فضلاً عن إبعاد الحامية الشمالية من الجنوب ؛ والتي كانت تشكل بالإضافة إلى التجار الشماليين حلقة وصل بين الشمال والجنوب، وحلت محلها الفرقة الاستوائية التي أنشئت عام ١٩١٧ ؛ والتي ظلت تمثل القوة العسكرية الرئيسية في الجنوب حتى أغسطس عام ١٩٥٥ ؛ وقد أدى ذلك إلى تعميق الفوارق الثقافية واللغوية والدينية بين الشمال والجنوب ؛ خاصة أن بريطانيا كانت ترى آنذاك أن الجنوب أقرب إلى إفريقيا السوداء منه إلى السودان ، بل وراحت تفكر في ضمه إلى أوغندا أو كينيا (١٠) .

وهكذا فإن بريطانيا بذرت بذور الحرب الأهلية المستعرة في السودان حتى وقتنا الراهن من جهة ؛ ثم إن هذه الأوضاع قد شكلت عبئاً على السودان بعد استقلاله في أي مسعى لتحقيق أي شكل من أشكال الارتباط مع مصر من جهة أخرى .

ومنذ ذلك الحين تشرذمت الحركة الوطنية المصرية والسودانية بين العديد من التيارات ؛ أحدها : هو مصري بالأساس ظل ينادي بحق مصر في السيادة على السودان ، وثانيها : مصري - سوداني راح يرفع شعار وحدة وادي النيل ، وثالثها : سوداني بالأساس نادى بحق تقرير المصير والاستقلال؛ وكانت الغلبة في النهاية للتيار الأخير .

ومنذ عام ١٩٣٦ - عام توقيع معاهدة الصداقة والتحالف - وحتى عام ١٩٤٦- عام مفاوضات صدقي / بيفن - بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المصرية - السودانية ؛ حيث رفع الحظر البريطاني الذي فرض على هذه العلاقات ، وقبلت بريطانيا بعودة أسباب الاتصال بين الشعبين ؛ كما سمحت بعودة رمزية عسكرية ومدنية مصرية للسودان ؛ وبرغم أن هذا الوضع قد أسفر عن تزايد حجم الاتصالات بين الشعبين ، وتلاحم بعض فصائل الحركة الوطنية المصرية والسودانية معاً للمناداة بوحدة وادي النيل ؛ فإن فترة الاثنتي عشرة سنة من الغياب المصري عن السودان (١٩٢٤ - ١٩٣٦)، فضلاً عن الممارسات البريطانية في السودان طوال هذه الفترة ، قد ولدت أوضاعاً وتوجهات مختلفة في الساحة السودانية .

فمن جهة حدث تغير في حجم ونوعية المثقفين السودانيين ، وانخرط أغلب هؤلاء في سلك الوظائف الحكومية ، ثم إن النسبة الغالبة من هؤلاء تعلمت تعليماً إنجليزياً في كلية غوردون والجامعة الأمريكية ببيروت ؛ بشكل أبعدهم عن الثقافة المصرية

والتعليم المصرى ، ودفعهم إلى رفض منافسة الإداريين والمثقفين المصريين لهم فى السودان ، ومن بين هؤلاء كان إسماعيل الأزهرى أحد أقطاب مؤتمر الخريجين الذى تشكل عام ١٩٣٨، ودعا بصفة أساسية إلى حق تقرير المصير للسودان عقب الحرب العالمية الثانية ، وذلك فى إطار وحدة وادى النيل (١١) .

ومن جهة ثانية ؛ فإن بريطانيا اتجهت عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة إلى العمل على إنماء " هوية سودانية " متميزة ، فعدلت عن السياسة الجنوبية تحت دعوى أنه رغم أن شعوب جنوب السودان هى شعوب متزنجة إفريقية ؛ فإن " العوامل الجغرافية والاقتصادية تعمل على الربط بين هذه الشعوب وبين التطور المستقبلى لبلاد الشرق الأوسط وشمال السودان ؛ حيث تسود النزعة العربية " ، وربما يكون هذا التحول ناجماً عن رغبة بريطانيا فى تقوية السودان فى مواجهة مصر .

ففى عام ١٩٤٦ كانت المفاوضات دائرة بين بريطانيا ومصر لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وكان من بين المطالب المصرية ضرورة اعتبار السودان جزءاً لا يتجزأ من مصر ؛ خاضعاً لسيادتها بحكم الحقوق القانونية والتاريخية. وقد تشككت بريطانيا فى مقدرة السودان المقسم إلى شمال وجنوب على مقاومة الضغط المصرى ؛ هذا فضلاً عن أن بعض الجنوبيين لم تكن تحدوهم الرغبة فى الخضوع مرة أخرى للحكم المصرى (١٢) .

ومن جهة ثالثة ؛ فإن استمرار الإصرار المصرى الرسمى والشعبى على وحدة وادى النيل ، القائمة على خضوع السودان للسيادة المصرية ؛ أدى إلى انعكاسات سلبية على مستقبل العلاقات المصرية - السودانية .

ففى عام ١٩٤٦ رفضت مصر الاعتراف بالوفد السودانى - برئاسة إسماعيل الأزهرى - ومنعته من المشاركة فى مفاوضات بروتوكول صدقى / بيفن ؛ تحت دعوى أن الحكومة المصرية هى الممثل الوحيد للشعبين تحت راية وحدة وادى النيل . وبرغم اعتراف بريطانيا فى ذلك الحين بالسيادة المصرية على السودان ؛ فإن البروتوكول سرعان ما انهار ، واستقال صدقى فى ديسمبر ١٩٤٦ ، وخلفه النقراشى فى رئاسة الوزارة ، وقد عرض الأخير الأمر على مجلس الأمن ، وأصر على موقف مصر التقليدى ، وطالب بما سمَّاه حقوق مصر القانونية والتاريخية فى السودان(١٣).

ومع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢؛ فإن معظم فصائل الحركة الوطنية السودانية قد أيدتها، وقد كان جانب من هذا التأييد يحمل فى طياته البعد العاطفى ؛ بحكم رئاسة محمد نجيب - وهو من أصول سودانية - لمجلس قيادة الثورة ، وسرعان ما أصدر المجلس فى منتصف أغسطس ١٩٥٢ قراراً "بالاعتراف بحق السودان فى تقرير مصيره ، ووقف سياسة استجداء بريطانيا فى أمر علاقة مصر بالسودان ؛ حيث لا تمتلك قانوناً أو شرعاً أمر البت فيه"(١٤) .

وتمت دعوة السيد على الميرغنى راعى طائفة الختمية والأحزاب الاتحادية ، والسيد عبد الرحمن المهدى راعى طائفة الأنصار والأحزاب الاستقلالية ؛ لزيارة مصر للتشاور ، وقد تم توحيد الأحزاب الاتحادية فى حزب واحد هو الوطنى الاتحادى ، وأيضاً الأحزاب الاستقلالية ، وجرى تفويض الجانب المصرى للاتفاق مع بريطانيا ، وقد انتهى الأمر بتوقيع اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ ؛ التى منحت السودان الحكم الذاتى وحق تقرير المصير ، وأجريت الانتخابات العامة فى السودان ، وعلى ضوء نتائجها تم تشكيل الحكومة الانتقالية برئاسة إسماعيل الأزهرى ؛ الذى حضر بعد ذلك على رأس وفد سودانى للمشاركة فى احتفالات الثورة عام ١٩٥٤(١٥) .

وقد جاء اعتراف الثورة المصرية بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره ليشكل أول سابقة إفريقية فى هذا المجال ، وبرغم اختلاف ظروف العلاقات المصرية - السودانية عن غيرها من الحالات الإفريقية ؛ فإنه يلاحظ أن رفض جنوب إفريقيا الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الناميبى، ورفض إثيوبيا الاعتراف بهذا الحق للشعب الإريترى ، فضلاً عن رفض المغرب الاعتراف بهذا الحق للشعب الصحراوى ؛ كل هذا وذاك قد أسفر عن مواجهات دامية أهدرت الموارد وأزهقت الأرواح دونما طائل .

وعلى أية حال ؛ فما أن تشكلت الحكومة السودانية الانتقالية حتى بدأت نذر الخلافات مع مصر تلوح فى الأفق ؛ فمن جانب ترك صراع مجلس قيادة الثورة مع محمد نجيب آثاره السلبية لدى دعاة الاتحاد مع مصر من السودانيين الذين رأوا فى نجيب رمزاً لوحدة وادى النيل ، ومن جانب ثان فإن اختلاف طبيعة نظامى الحكم فى الدولتين ألقى بظلاله على مسيرة العلاقات (فى مصر حكم عسكرى أنهى التعددية الحزبية ، وفى السودان نظام حكم برلمانى يقوم على التعددية الحزبية) ، ومن جانب ثالث بدأت الوفود السودانية تصل إلى مصر مطالبة بوضع قواعد للعلاقات المائية بين البلدين ، بل وضرورة تعويض سكان منطقة حلفا عما سيلحق بأراضيهم من أضرار من جراء إقامة السد العالى .

وتدهورت العلاقات بين البلدين ، وواكبها حملات دعائية معادية بشكل دفع دعاة الاتحاد مع مصر إلى النزوع إلى الاستقلال ، ويمكن إيجاز بعض مظاهر هذا التردى فى العلاقات فيما يلى (١٦) :

١ - رفض إسماعيل الأزهرى ؛ رئيس الوزراء ورئيس وفد السودان لدى مؤتمر باندونج (إبريل ١٩٥٥) أن يشكل وفده مع الوفد المصرى برئاسة جمال عبد الناصر وفداً واحداً يمثل وادى النيل ، وإعلانه أنه يفضل أن يظهر السودان منفرداً ليظهر قدراته .

٢ - عقب عودة الأزهرى إلى الخرطوم فإنه دعا اللجنة العليا والهيئة العامة للحزب الوطنى الاتحادى إلى الاجتماع ؛ حيث تقرر " قيام جمهورية سودانية مستقلة لها كامل السيادة " ، وقد صدر إعلان الاستقلال رسمياً من داخل البرلمان السودانى فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ ، وبدأ سريانه بالفعل اعتباراً من أول يناير ١٩٥٦ .

٣ - ورغم مشاركة مصر فى احتفالات الاستقلال ، واعترافها بالسودان ؛ فإن أملها فى " أن تستمر حكومة السودان فى رعاية الاتفاقيات والمعاهدات التى عقدتها دولتا الإدارة الثنائية نيابة عن السودان ، أو اتفقتا على تطبيقها على السودان " - على نحو ما جاء فى مذكرة الاعتراف المصرى بالسودان - هذا الأمل وُوجه بمعارضة من الأزهرى ؛ الذى أعلن " أن حكومة السودان لا تعلم شيئاً عن تلك الاتفاقيات أو المعاهدات لأنها لم تكن طرفاً فيها ، وأن هذه الاتفاقيات متى عرفت ستعرض على البرلمان الذى يقرها أو لا يقرها " .

وهكذا ومنذ اللحظة الأولى لاستقلال السودان ، بذرت بذور الخلافات بين الدولتين؛ وهى خلافات لا تزال تطرح بآثارها السلبية على العلاقات بينهما ، وتتمثل هذه الخلافات فيما يلى :

١ - النزوع المغالى فيه من قبل السودان نحو الذاتية والاستقلالية ، وما ترتب عليه من حساسيات مفرطة تجاه أى علاقة تعاونية مع مصر .

٢ - الخلافات حول مياه النيل ، وتحديد أنصبة البلدين منها .

٣ - اتفاقيات الحدود ومدى الالتزام بحجيتها من عدمه .

٤ - ما يطرحه اختلاف طبيعة نظام الحكم وتوجهاته فى البلدين على العلاقات بينهما .

وبرغم ما تقدم فإن هذه الفترة شهدت قيام مصر بافتتاح فرع جامعة القاهرة بالخرطوم عام ١٩٥٥ ؛ كما شهدت إسهام مصر فى تسليح الجيش السودانى ، والتبرع بأول عربات مدرعة يمتلكها هذا الجيش ، ثم إن مصر قامت بإنشاء سلاح الطيران السودانى عام ١٩٥٦ ، وعادت فى العام نفسه أول دفعة من الطيارين السودانيين الذين تدربوا بمصر على طائرات تدريب مهداة من مصر (١٧) .

ثانياً : العلاقات المصرية - السودانية
(١٩٥٦ - ١٩٨٩)

بانتهاء احتفالات السودان بالاستقلال ، استقال إسماعيل الأزهرى ؛ الذى دعا بعد ذلك إلى تشكيل أول حكومة وطنية للسودان ، غير أنه لم تكد تمر بضعة أشهر حتى سقطت الحكومة فى اقتراع بسحب الثقة منها فى ٥ يونيو ١٩٥٦ .

وتشكلت أول حكومة ائتلافية من حزب الأمة ، وحزب الشعب الديمقراطى - الذى انشق عن الحزب الوطنى الاتحادى - برئاسة عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة ؛ الذى عُرف بشكوكه الشديدة تجاه مصر وعبد الناصر بشكل خاص ، وأيضاً بتعاطفه الشديد مع الغرب .

وبرغم ذلك فإن قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس لتخصيص عائدات المرور بها لتمويل بناء السد العالى قد لاقى صدى شعبياً إيجابيا فى السودان ؛ خصوصاً بعد وقوع العدوان الثلاثى على مصر ، وهو ما دفع مجلس الوزراء السودانى إلى اتخاذ عدد من القرارات لمؤازرة مصر؛ منها : إعلان التعبئة العامة ، وتوفير ملاذ آمن لبعض الطائرات المصرية التى استطاعت أن تفلت من الضربة الجوية الأولى - البريطانية والفرنسية - فى مطار وادى سيدنا ، والإعلان عن اتخاذ كل الخطوات الضرورية لتأمين وفرة المواد الغذائية لمصر ، بالإضافة إلى تأكيد السودان إدانتها العدوان ومطالبتها بسحب القوات المعتدية من مصر ، غير أن هذه القرارات وغيرها لم تصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا على نحو ما فعلت العديد من الدول العربية (١٨) .

وباكتمال انسحاب القوات المعتدية من منطقة قناة السويس ؛ سعى عبد الناصر إلى إقامة السد العالى ، وجرت مفاوضات مصرية - سودانية بشأن مياه النيل تعثرت غير مرة ؛ فقد أصرت السودان على وجوب تحديد حصتها من المياه قبل إقامة السد العالى ، وذلك على أساس مساحة الأراضى الجيدة سهلة الرى ، أو طبقاً لعدد السكان.

وبالرغم من التوتر فى العلاقات ، وتعاطف عبد الله خليل مع الغرب ؛ فإن حكومة السودان عارضت بشدة مشروع أيزنهاور لملء الفراغ فى منطقة الشرق الأوسط(١٩) .

ومع مطلع عام ١٩٥٨ ، وبينما كانت السودان تستعد لإجراء أول انتخابات عامة فى ظل الحكم الوطنى ؛ أرسلت مصر مذكرة إلى السودان تطالبها بتسليم منطقتى حلفا وحلايب إلى الإدارة المصرية ، وقامت بإرسال لجان الاستفتاء على قيام الجمهورية العربية المتحدة إلى المنطقتين ، غير أن السلطات السودانية قامت باحتجاز أعضاء هذه اللجان ؛ وتصاعد التوتر بين البلدين بشكل غير مسبوق ، وفشلت المفاوضات بينهما لإيجاد حل ، وتقدمت السودان بشكاوى إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ضد مصر ، غير أنه أمكن احتواء الأزمة ؛ حين قررت الحكومة المصرية إرجاء تسوية موضوع الحدود بين البلدين إلى ما بعد الانتخابات السودانية ، وحين أعلنت أن القوات المسلحة المصرية لم تقم لغزو السودان ، ولكنها دائماً السند للسودان ضد العدوان المشترك (٢٠) .

وبهذا فإن مصر سدت الطريق أمام القوى الاستعمارية التى أرادت الاستفادة من هذا الوضع فى ظل ظروف الحرب الباردة من جهة ، ثم إنها أكدت التزامها بالتوجه العربى فى وقت كانت تقيم فيه دولة الوحدة مع سوريا من جهة ثانية ، ثم إنها أغلقت الباب أمام حزب الأمة الذى أراد استغلال هذه الأزمة للاستفادة منها فى معركة الانتخابات من جهة ثالثة ؛ خاصة وقد لاحت فى الأفق بوادر تقارب بين الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى ، كان يمكن أن يسفر عن سحب الثقة من حكومة عبد الله خليل ، أو هزيمتها فى الانتخابات القادمة .

ووسط هذه الأجواء ؛ استولى الفريق إبراهيم عبود على السلطة فى الخرطوم فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨- وهو يوم انعقاد البرلمان للنظر فى سحب الثقة من حكومة عبد الله خليل - وأعلن النظام الجديد حل البرلمان ، وتعطيل العمل بالدستور ، وحل الأحزاب السياسية ، ووقف إصدار الصحف إلى حين، والأهم أنه أكد أنه سيعمل على إزالة الجفوة " المفتعلة " مع مصر .

وقد اعترفت مصر على الفور بالنظام الجديد ؛ على اعتبار أن هذا شأن سودانى داخلى ، غير أن هذا الاعتراف قد فسر من بعض الأوساط السودانية بأن عبد الناصر كان قد ضاق ذرعاً بحكومة عبد الله خليل التى تعمدت عدم الوصول إلى اتفاق بشأن مياه النيل ، وهو ما أخر البدء فى إقامة السد العالى، وأن مصر فضلت التعامل مع العسكر باعتبار أن ذلك قد يكون أفضل للتوصل إلى حلول عاجلة للقضايا المعلقة بين البلدين (٢١) .

وسرعان ما شكل الجانب السودانى لجنة لتبحث على وجه السرعة القضايا المعلقة بين البلدين (مياه النيل والتجارة) ، تشكل على أثرها وفد قام بزيارة القاهرة للتوصل إلى اتفاق حول هذه القضايا ، وبعد العديد من المشاورات تم التوقيع على اتفاقية مياه النيل فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩ (٢٢) - ويلاحظ على هذه الاتفاقية ما يلى :

١ - أن السودان حصل على نحو ثلثي المياه التي يوفرها السد العالي (١٤,٥ مليار متر مكعب) ، في حين أن مصر لم تحصل إلا على الثلث (٧,٥ مليار متر مكعب) .

٢ - أن مصر قد دفعت تعويضات لحكومة السودان عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتها نتيجة التخزين خلف السد العالي مقدارها ١٥ مليون جنيه مصري . (وهو ما يعادل نحو ٤٥ مليون دولار آنذاك) .

٣ - أن مصر قد استغنت عن التخزين في جبل الأولياء ، وتركته للسودان دون مقابل .

٤ - أن مصر تحملت التكلفة المالية لبناء السد العالي كاملة ؛ ناهيك عن التكاليف الباهظة التي تحملتها مصر مالياً ، ومادياً ، وبشرياً في معركة السد العالي ؛ معركة العدوان الثلاثي على مصر .

وإثر ذلك تحسنت العلاقات بين البلدين ، وقام عبد الناصر بزيارة الخرطوم في ١٥ نوفمبر ١٩٦٠ للمشاركة في احتفالات السودان بوصول عبود إلى السلطة ، وكان استقبال الشعب السوداني لعبد الناصر حافلاً ، بشكل أزال الجفوة بين البلدين ، وخلال هذه الزيارة أهدت مصر للسودان ٦ مقاتلات، و٥ عربات نقل للجيش السوداني(٢٣).

غير أن الإجراءات القمعية التي استخدمها عبود في الداخل ، فضلاً عن تردي الأوضاع الاقتصادية في السودان من جراء تصاعد الحرب الأهلية في الجنوب ؛ قد أدى إلى قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤ بشكل اضطر معه عبود للانسحاب من الحياة العامة نهائياً ، وتشكلت حكومة مدنية برئاسة سر الختم خليفة ، ثم أجريت انتخابات عامة في عام ١٩٦٥ ؛ أسفرت عن تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة محمد أحمد محجوب (حزب الأمة) ، ثم تشكيل حكومة ائتلافية ثانية في عام ١٩٦٦ برئاسة الصادق المهدي، فحكومة ائتلافية ثالثة في عام ١٩٦٧ برئاسة محمد أحمد محجوب مرة أخرى (من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي) .

وفي ظل هذه الحكومة الأخيرة حدثت نكسة عام ١٩٦٧، وقد اتخذت الحكومة السودانية العديد من القرارات والإجراءات لمساندة مصر؛ منها : وضع الجيش السوداني في حالة تأهب قصوى ، وإرسال قوات سودانية إلى الجبهة المصرية ، والتعهد بتلبية جميع احتياجات الحكومة المصرية على الفور، وتدخل السودان لتسوية المسألة اليمنية بين مصر والسعودية ؛ لتنقية الأجواء العربية ، وعقد مؤتمر القمة العربي بالخرطوم في أغسطس ١٩٦٧، والذي قدم دعماً معنوياً ومادياً لدول المواجهة، فضلاً عن تحفظ السودان على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢؛ لأنه لا ينص صراحة على الانسحاب من جميع الأراضي العربية ، ولا على حقوق الشعب الفلسطيني (٢٤) .

وخلال الفترة (١٩٦٧ - ١٩٦٩) شهدت العلاقات المصرية - السودانية تحسناً ملحوظاً ، كما شهدت انصراف الحزبين الرئيسيين؛ الاتحادى الديمقراطى وحزب الأمة ، إلى ترتيب الأوضاع الداخلية فى السودان ؛ حيث جرت مناقشات واسعة حول وضع الدستور الدائم للسودان الذى اتفق فى النهاية على أن يكون إسلامياً ورئاسياً .
وبدأ الحزب الاتحادى يستعد للانتخابات الرئاسية القادمة ودفع بإسماعيل الأزهرى كمرشح له ، وبدأ حزب الأمة هو الآخر بعد توحيده (جناح الصادق ، وجناح الإمام) يستعد لهذه الانتخابات ، ودفع بالإمام الهادى المهدى كمرشح له . وقد اتفق على إجازة الدستور فى غضون ستة أشهر؛ على أن تجرى الانتخابات الرئاسية فى مطلع عام ١٩٧٠ (٢٥) .

غير أنه وللمرة الثانية ، وفى ظل ظروف مشابهة ، يقوم الجيش السودانى بقيادة جعفر نميرى بالاستيلاء على السلطة فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، ويعلن حل مجلس السيادة، ومجلس الوزراء ، والجمعية التأسيسية ، ولجنة الانتخابات ، والمجالس المحلية .

وكانت القاهرة أيضاً أول عاصمة عربية تعترف بالنظام الجديد ، وقد فُسِّر هذا الموقف بأنه معاد للحزب الاتحادى الديمقراطى الذى كان يأمل فى الوصول إلى السلطة فى الانتخابات القادمة .

وقد قام عبد الناصر بزيارة للسودان مرتين فى عام ١٩٧٠ ؛ المرة الأولى فى يناير للمشاركة فى الاحتفالات بعيد الاستقلال ، والمرة الثانية فى مايو للمشاركة فى الاحتفالات بالذكرى الأولى لاستيلاء نميرى على السلطة .

ومنذ بداية السبعينيات وحتى سقوط نظام حكم نميرى عام ١٩٨٥، شهدت العلاقات المصرية - السودانية تحسناً ملحوظاً ، هذا برغم عجز السودان عن الدخول مع كل من مصر وليبيا فى رابطة اتحادية لاعتبارات داخلية ، ويمكن إيجاز أهم ملامح هذا التحسن فيما يلى :

١ - مساعدة كل من مصر وليبيا لنميرى فى العودة إلى السلطة عقب انقلاب يوليو ١٩٧١ (٢٦) .

٢ - مشاركة القوات السودانية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

٣ - توقيع منهاج العمل التكاملى فى عام ١٩٧٤؛ بهدف تنمية القدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية للبلدين فى إطار من التكامل المشترك ، وقد توج ذلك بتوقيع ميثاق التكامل فى أكتوبر ١٩٨٢ ، الذى أسفر عن إقامة مؤسسات لرعاية التكامل منها المجلس الأعلى للتكامل ، وبرلمان وادى النيل ، والأمانة العامة ، واللجان الفنية المشتركة وصندوق التكامل ، كما تم إنشاء العديد من الشركات المشتركة فى ميدان الزراعة والملاحة النهرية، والتعدين ، والاستثمار .. إلخ ، كما وقعت العديد من البروتوكولات اشتملت على مشروع قناة جونجلى ١٩٧٤؛ التى توقف العمل فيها نتيجة الحرب الأهلية فى الجنوب ، وعلى التعاون فى المجالات

العلمية ، والثقافية ، والرياضية ، والتجارية . وأنشأ الميثاق منطقة تكامل على الحدود المصرية السودانية فى منطقة وادى حلفا والبحر الأحمر .. إلخ (٢٧) .

٤ - توقيع اتفاقية الدفاع المشترك فى يوليو ١٩٧٦ .

٥ - برغم توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل ؛ فإن السودان كانت من بين عدد محدود من الدول العربية التى لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر .

وبرغم هذا التحسن الملحوظ فى العلاقات ، والذى بدأ يأخذ الطابع المؤسسى المشترك ، ويجد صدى له على أرض الواقع بصورة كان يمكن أن تؤدى إلى توارى عوامل الخلافات الأساسية بين البلدين (مياه النيل - الحدود)؛ فإنه يبدو أن مثل هذه الأوضاع لم تصادف هوى لدى بعض فئات المجتمع السودانى ؛ التى خشيت أن تؤدي مسيرة التكامل فى نهايتها إلى صيغة اتحادية بين البلدين ؛ فاتجه بعضها إلى رفع راية " الاستعمار الثنائى المصرى - الأمريكى " هذه المرة ؛ خصوصاً بعد التنسيق المصرى - الأمريكى فى عملية التسوية فى الشرق الأوسط ، وبعد مناورات النجم الساطع ، واتجه البعض الآخر إلى تفسير اتفاقية الدفاع المشترك بأنها تستهدف الحفاظ على النظام الحاكم فى الخرطوم ، وأطلق البعض الثالث شائعات فى جنوب السودان مفادها أن الهدف من إقامة مشروع قناة جونجلى هو توطين مئات الألوف من الفلاحين المصريين هناك بشكل ألهب مشاعر الجنوبيين من خطر الوجود المصرى .

وعلى أية حال فإنه لم يقدر لمسيرة التكامل الاستمرار؛ ذلك أن تردى الأوضاع الاقتصادية فى السودان ؛ نتيجة انتشار الفساد من جهة ، وتصاعد حدة الحرب فى الجنوب من جهة ثانية ؛ قد أسفر عن تذمر شعبى أسفر عن قيام انتفاضة إبريل ١٩٨٥، التى أطاحت بحكم نميرى ، وبعملية التكامل بين البلدين برمتها .

وقد تميزت الفترة الانتقالية التى أعقبت الانتفاضة بعداء ورفض كامل لكل ما يتصل بمصر؛ باعتبار أن مصر مسئولة عن استمرار حكم نميرى لمدة ستة عشر عاماً ، وفسرت كل الاتفاقيات والمواثيق التى تمت بأنها اتفاقيات مشبوهة ؛ صنعت خصيصاً لحماية نظام نميرى من جهة ، واستثمرتها مصر للتخفيف من أثر العزلة العربية التى فرضت عليها بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل من جهة أخرى(٢٨).

ولقد جاء رد الفعل المصرى للانتفاضة حذراً ، وبرغم ذلك فإن مصر أكدت أن ما يجرى فى السودان شأن داخلى ، وأن من حق الشعب السودانى تشكيل مساره السياسى والاجتماعى حسب رؤيته ، كما أكدت حرصها على تنمية العلاقات مع النظام الجديد (٢٩) .

غير أن ممارسات نظام الحكم الجديد قد أثارت مخاوف مصر؛ ذلك أن هذا النظام سارع بتطبيع علاقاته مع ليبيا - وكانت على خلاف مع مصر آنذاك - وسعى إلى مد الجسور مع سوريا ، وإيران ، وإثيوبيا ، كما حرك العديد من المظاهرات العدائية

لمصر، وفى الوقت نفسه فقد تجاهلت الحكومة الانتقالية مصر بصورة غير مسبوقة ؛ وبصفة خاصة بالنسبة للزيارات التى قامت بها وفودها إلى الخارج بحثاً عن سند وتأييد (٣٠) .

وبرغم ما تقدم فإن الموقف المصرى تجاه تطورات الأحداث فى الفترة الانتقالية قد تميز بالهدوء ، والحرص على احتواء ما أفرزته من سلبيات؛ حيث تعالت الصيحات فى السودان مطالبة بإلغاء ميثاق التكامل ، واتفاقية الدفاع المشترك ، وضرورة إعادة فتح ملفات الحدود ، واتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ .

وجاءت فترة الحكم المدنى الثالثة عام ١٩٨٦ بحكومة ائتلافية بين حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى ، وترأسها الصادق المهدى زعيم حزب الأمة صاحب الأغلبية البرلمانية ، ولم تبد الحكومة الجديدة اهتماماً كافياً بتطوير العلاقات مع مصر ؛ ذلك أن برنامج الحكومة الذى قدمه رئيس الوزراء للجمعية التأسيسية حجّمَ هذه العلاقات ، حيث نص على " للسودان علاقات متميزة مع بعض جيرانه " وقد شمل لفظ الجيران إلى جانب مصر؛ المملكة العربية السعودية ، وليبيا ، ودول حوض النيل . أما بشأن العلاقات مع مصر منفردة فقد جاء فى البرنامج " إن العلاقات الخاصة بين السودان ومصر سوف تصاغ فى شكل جديد يخدم مصلحة البلدين " (٣١) .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تجاهل رئيس الوزراء زيارة مصر طوال عام ١٩٨٦ ؛ برغم قيامه بجولات واسعة عربية ودولية ، وبنهاية عام ١٩٨٦ تشكلت لجنة مشتركة من حزبى الأمة والاتحاد الديمقراطى لدراسة العلاقات المصرية - السودانية؛ وتقييم التجارب السابقة ، وانبثق عن هذه اللجنة ما سمى " ميثاق الإخاء " الذى تم التوقيع عليه بالقاهرة من قبل رئيسى حكومتى البلدين فى فبراير ١٩٨٧ كبديل لميثاق التكامل . وهكذا فإن مصر وقعت على الميثاق دون أن يطرح للمناقشة ، ويبدو أنها رأت فيه - وبحق - مجرد إعلان أو بيان مشترك يفصح عن مواقف مصر والسودان بشأن أوجه العلاقات الثنائية ، ولا يرقى إلى مرتبة الاتفاقية الدولية الملزمة (٣٢) .

وقد استمر الفتور يطغى على العلاقات المصرية - السودانية طوال هذه الفترة ، حتى وقوع الانقلاب العسكرى الثالث فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ بزعامة عمر البشير؛ تحت مظلة الجبهة الإسلامية القومية ، وهى التى وقفت منذ عام ١٩٨٦ موقفاً عدائياً من الحزبين التقليديين ؛ فحزب الأمة لم ينس للجبهة وقوفها إلى جانب نميرى فى تأييد قوانين الشريعة الإسلامية (سبتمبر ١٩٨٣)، وتصويرها للصادق المهدى بالعلمانى المعادى للقوانين الإسلامية ، وانتقاداتها لممارساته إلى درجة أضعفت هيبة الدولة ، أما الحزب الاتحادى فقد أزعجه أن الجبهة مدت نفوذها على حسابه فى مناطق نفوذه التقليدية فى الشمال والوسط ، وأنها أجهضت - بالتعاون مع حزب الأمة - مبادرة زعيمه محمد عثمان الميرغنى ؛ المتمثلة فى اتفاقية السلام التى وقعها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فى نوفمبر ١٩٨٨ (٣٣) .

ثالثاً : الوضع الراهن للعلاقات
(١٩٨٩ - ١٩٩٨)

كان التأييد المصرى لانقلاب البشير / الترابى (أو ما سمى بثورة الإنقاذ) واضحاً منذ البداية ؛ فقد اعتبرته القيادة المصرية انقلاباً وطنياً أتى ليحقق الاستقرار فى السودان ، ويحل أزمة الجنوب ، ويواجه الأزمة الاقتصادية الطاحنة (٣٤) .

وفى المقابل ؛ فإن النظام السودانى الجديد حاول الاستفادة من حالة الفتور السابقة بين مصر وحكومة الصادق المهدى ؛ بغية تحقيق عدة أهداف كان منها : توطيد أركانه ، واكتسابه الشرعية الإقليمية والعربية عبر البوابة المصرية ، وتخفيض حدة الضغوط الأمريكية التى بدأت فى الظهور نتيجة إقدام قادة الانقلاب على حل الأحزاب والنقابات ، ومصادرة الصحف ، ومطاردة المعارضة ، والسعى لتسوية مشكلة الجنوب بمساندة مصرية (٣٥) .

وأثناء زيارة البشير للقاهرة فى فبراير ١٩٩٠ أبدت مصر تحفظاتها تجاه الممارسات الداخلية للنظام السودانى ؛ الأمر الذى اعتبره بعض أعضاء المجلس العسكرى الحاكم فى السودان تدخلاً فى الشئون الداخلية للسودان (٣٦).

وقد جاء الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ، والتأييد السودانى للعراق ، ليشعل الخلافات المصرية - السودانية ؛ خاصة بعدما ترددت أنباء عن نشر العراق لصواريخه فى السودان ، وأنها موجهة ضد مصر ؛ الأمر الذى دفع الرئيس مبارك إلى التهديد بضربها حال ثبوت ذلك (٣٧) .

ومنذ ذلك التاريخ برزت القضايا الخلافية على السطح ، وظهرت قضايا جديدة أثرت بالسلب على العلاقات بين البلدين ؛ كان منها :

١- قضايا الإرهاب :

فقد أشيع أن السودان قد وفرت ملاذاً آمناً ومعسكرات لتدريب أعضاء الجماعات الإسلامية الفارين من مصر ، وقد تفاقمت هذه الأزمة إثر محاولة الاغتيال الفاشلة التى تعرض لها الرئيس مبارك بعد وصوله إلى أديس أبابا لحضور القمة الإفريقية فى

يونيو ١٩٩٥، والتى ثبت تورط السودان فيها ؛ مما دفع مجلس الأمن إلى فرض العقوبات على السودان (٣٨) .

٢ - قضية الحدود :

وقد تجددت مسألة حلايب فى أكتوبر عام ١٩٩١ ، عندما أعلنت السودان عن مزاد للتنقيب عن البترول فى مثلث حلايب ، وتعاقدت مع شركة كندية لهذا الغرض فى نهاية ديسمبر ١٩٩١ ، ورداً على ذلك قامت مصر بإرسال تحذير إلى نحو مائة شركة بترول عالمية ، اعتبرت فيه أى اتفاق مع غير الحكومة المصرية اعتداء على السيادة المصرية ؛ وهو ما دفع الحكومة الكندية إلى الإعلان فى يناير ١٩٩٢ عن أنها أصدرت تعليمات للشركة الكندية بعدم التنقيب عن البترول فى منطقة حلايب ؛ وإزاء ذلك قامت السودان بسحب الترخيص الممنوح للشركة الكندية .

وفى محاولة لتهدئة الأجواء استجابت مصر لطلب السودان ؛ إبان زيارة اللواء الزبير محمد صالح نائب الرئيس السودانى للقاهرة فى فبراير ١٩٩٢ ، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المسألة ، وعقدت اللجنة اجتماعين (الخرطوم فى مارس ١٩٩٢، والقاهرة في أكتوبر ١٩٩٢) ، وكان مقرراً عقد الاجتماع الثالث فى الخرطوم فى يناير ١٩٩٣، غير أن السودان قدمت مذكرة إلى مجلس الأمن فى ١٩٩٢/١٢/٢٧ ، استهدفت المساس بسيادة مصر على حلايب ، وردت مصر على المذكرة فى ١٩٩٣/١/٦، فعادت السودان وقدمت مذكرة مماثلة ثانية لجامعة الدول العربية ؛ وهو الأمر الذى أدى إلى توقف أعمال اللجنة .

وبرغم اتفاق الرئيسين مبارك والبشير - فى اجتماعهما على هامش القمة الإفريقية بالقاهرة فى نهاية يونيو ١٩٩٣ - على العمل على إزالة نقاط الخلاف ؛ فإن السودان اتخذ العديد من الإجراءات الاستفزازية ضد مصر ، كان من بينها : الاستيلاء على الممتلكات المصرية بالسودان عام ١٩٩٣، ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا (٢٦ يونيو ١٩٩٥)؛ مما دفع بمصر إلى تعزيز وجودها العسكرى والمدنى فى حلايب ، فعادت السودان لتتقدم بمذكرتين لمجلس الأمن فى ٢٩ يونيو و٦ يوليو ١٩٩٥؛ رد عليهما وزير الخارجية المصرى فى ١٠ يوليو من العام نفسه ، وقرر مجلس الأمن على ضوء الرد المصرى حفظ الموضوع ، غير أن السودان استمرت فى عملية التصعيد ؛ فأعلنت حالة التعبئة العامة تحت دعوى اكتشاف مؤامرة لغزو السودان من الخارج تديرها المعارضة السودانية ، وتشارك فيها مصر بالدعم والتدريب ، وتم تسيير مظاهرات معادية لمصر تندد بالاعتداء المصرى (٣٩) .

٣ ـ مصادرة الممتلكات المصرية فى السودان :

ففى عام ١٩٩٣؛ قامت السودان بضم مدارس البعثة التعليمية المصرية فى السودان إلى وزارة التعليم السودانية ، واستولت على فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، وحولته إلى جامعة سودانية باسم جامعة النيلين، كما استولت على استراحات وزارة الرى المصرية بالسودان. وقد فشلت المفاوضات التى جرت بين البلدين فى الخرطوم عام ١٩٩٨ فى التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة ؛ رغم أن الحكومة السودانية كانت قد أعلنت عن استعدادها لإعادة هذه الممتلكات إلى مصر (٤٠) .

٤ ـ اتجاه السودان للتعاون مع إيران :

رغبة منها فى تحجيم الدور المصرى فى الخليج ، وفى منطقة حوض النيل ؛ قدمت إيران للسودان الدعم العسكرى ، والتدريب ، وقامت ببذل جهود ملموسة لتطبيع علاقات السودان بدول الجوار؛ وبالذات أوغندا ، غير أن هذه الجهود سرعان ما منيت بالفشل (٤١) .

وإزاء تدهور الأوضاع الداخلية فى السودان ؛ (تفاقم الوضع الاقتصادى وانتشار حدة الحرب فى الجنوب ، وامتدادها إلى الشرق) ، وإزاء عزلة النظام السودانى عربياً وإقليميا نتيجة لتوجهاته الأصولية، وإزاء عزلته دولياً بعد فرض العقوبات عليه من مجلس الأمن نتيجة لرعايته للإرهاب ؛ إزاء هذا وذلك اتجه النظام السودانى إلى العمل على تهدئة التوتر مع مصر .

فقد التقى البشير مع مبارك أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربى بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦، وقيل إنه تمت إزالة قدر نسبى من الحساسيات المفتعلة وسوء الفهم ، وقد أسفر اللقاء عن عقد اجتماع مشترك بالخرطوم ؛ غلب عليه الطابع الأمنى فى سعى مصر لتسليم المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك ، غير أن هذا الاجتماع قد منى بالفشل، ولم تستمر المحادثات طويلاً (٤٢) .

وبرغم هذا التأزم غير المسبوق فى العلاقات المصرية ـ السودانية، فإن مصر ظلت متمسكة بالعديد من الثوابت ، رغم الاستفزازات المتعمدة من جانب النظام الحاكم فى السودان ، ومن هذه الثوابت :

١ ـ التأكيد على وحدة السودان وسلامته الإقليمية ، ورفض أى دعاوى لانفصال الجنوب .

٢ ـ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للسودان ، فرغم وجود قادة المعارضه السودانية فى مصر؛ فإنها لم تسمح لهم بممارسة أى أنشطة عسكرية انطلاقاً من

أراضيها ، وذلك على عكس ما تفعل دول الجوار الإفريقى للسودان (إريتريا - إثيوبيا - أوغندا).

٣ - الإصرار على عدم استخدام الجيش المصرى فى مواجهة مع الجيش السودانى بشكل قد يعمق المرارات من جهة ، ويتيح لقوى المعارضة الجنوبية الانفصال بالجنوب من جهة أخرى .

٤ - تقديم العون للشعب السودانى غير مرة ؛ سواء للملايين الذين يعيشون على أرض مصر ، أو للسودانيين الذين تعرضوا لمحنة الفيضانات والمجاعة فى الداخل .

٥ - الوقوف فى مجلس الأمن ضد تشديد العقوبات على السودان بشكل قد يضر بالشعب السودانى بالدرجة الأولى ويزيد من معاناته .

رابعاً : ميراث الخبرة التاريخية
مدركات ، وسلوك

إن المتتبع للمسار التاريخي العام للعلاقات المصرية - السودانية ، على نحو ما عرض آنفاً ؛ يمكن أن يستنبط دونما عناء كبير النتائج التالية :

أولاً : إن التركيب التعددي للمجتمع السوداني ، وما يفرزه من حالة عدم استقرار سياسي (ثلاث فترات حكم مدني ، وثلاث فترات حكم عسكري في أقل من نصف قرن) ؛ قد شكل العامل الأساسي في عدم استقرار العلاقات المصرية - السودانية ؛ ذلك أن هذه العلاقات تحسنت في فترات ، وفترت في أخرى ، وتأزمت في ثالثة انطلاقاً من قاعدة تغير أنظمة الحكم في السودان ، وتغير توجهاتها ومدركاتها وسلوكها تجاه مصر .

وفي المقابل فإن مدركات وسلوك السياسة المصرية تجاه السودان ظلت محكومة بثوابت استهدفت حماية الأمن الوطني للبلدين ، والرغبة في تدعيم العلاقات بينهما انطلاقاً من الإدراك بالأهمية الاستراتيجية للسودان .

ثانياً : أنه كلما نمت وتعززت العلاقات بين البلدين ؛ ازدادت حساسيات بعض طوائف المجتمع السوداني ، وسعت إلى تدمير هذه العلاقات ، وتعالت صيحاتها مرة بمخاطر الاستعمار المصري - التركي ، وثانية بمخاطر الاستعمار المصري - البريطاني ، وثالثة بمخاطر الاستعمار المصري- الأمريكي في الثمانينات .

ويمكن حصر هذه المدركات والحساسيات في طائفتين :

الأولى ، من جانب حزب الأمة - طائفة الأنصار - بعدائه التقليدي تجاه مصر ؛ وهو العداء الذي استمر على مدى قرن من الزمان رغم تغير الظروف ، وتكرس في مواقفه تجاه مصر كلما تقلد سدة الحكم في السودان .

والطائفة الثانية ، تتمثل في الجنوبيين الذين يخشون من أن يكون أي تقارب سوداني مع مصر على حساب مصالحهم ؛ باعتبار أن التقارب من شأنه تقوية شوكة الشمال في مواجهتهم ، والعكس بالعكس ؛ فكلما فترت العلاقات المصرية - السودانية والتزمت مصر جانب الحذر والحرص تجاه ما يحدث في السودان باعتباره شأناً داخلياً ، اتهمت مصر بإهمال الشأن السوداني ، والتراخي عن القيام بمسئولياتها

التاريخية تجاه الشعب السودانى، وتجاه مصالحها الاستراتيجية فى السودان ، وتعالت الصيحات بضرورة قيام مصر بدور إيجابى فى السودان . ويعبر عن هذا المدرك والسلوك الحزب الاتحادى ، وهو الذى نكص على عقبيه ونكث بعهوده عندما أعلن استقلال السودان عام ١٩٥٥؛ متجاهلاً ما أعلنه من توجهات اتحادية مع مصر قبل ذلك ؛ كما يعبر عن ذات المدرك والسلوك جميع جماعات المعارضة السودانية فى مصر فى الوقت الراهن ، والمنضوية تحت لواء التجمع الوطنى السودانى ، وأى جماعات معارضة سودانية تضطرها الظروف فى الداخل إلى اللجوء إلى المنفى فى مصر .

ثالثاً : إن مصر لم تقف مرة ، ومنذ استقلال السودان ؛ ضد إرادة الشعب السودانى ، فقد قبلت ما يقبله ، وقبلت ما يتصوره حكامه فى شأن إدارة العلاقات مع مصر ؛ ذلك أن مصر قبلت حق تقرير المصير للسودان ، واعترفت باستقلاله فى أول بادرة إفريقية فى هذا السياق ، بل اعترفت وقبلت التعامل مع مختلف أنظمة الحكم فيه؛ مدنية كانت أم عسكرية ، رغبة فى الحفاظ على العلاقات بين الشعبين ، حتى أنها قبلت ما سمى "ميثاق الإخاء" من جانب حكومة الصادق المهدى فى الفترة المدنية الأخيرة .

وبرغم أن هذا التصور والسلوك قد تعرض للنقد من جانب بعض فصائل المعارضة السودانية ؛ فإننا نرى أن هذا النقد لا محل له ؛ ذلك أن إحجام مصر عن التعامل مع حكم عسكرى فى السودان كان من شأنه خلق المزيد من التأزم فى العلاقات قد تصل إلى حد القطيعة من جهة ، والمزيد من قهر المعارضة السودانية من جهة أخرى .

رابعاً : ولذلك فإن ما يطرحه نفر من المثقفين السودانيين بأن مصر لا تستريح إلا فى التعامل مع الحكم العسكرى فى السودان أمر تنقصه الدقة والموضوعية ؛ ذلك أن مصر تعاملت مع الحكم المدنى فى الفترة الانتقالية حتى الوصول بالسودان إلى الاستقلال ، وشهدت العلاقات المصرية - السودانية تحسناً ملموساً أثناء الفترة المدنية الأولى ؛ وبالذات إبان حرب السويس ، كما شهدت تحسناً ملموساً أيضاً أثناء الفترة المدنية الثانية إبان حرب ١٩٦٧ . وشهدت العلاقات بعض التأزم فى النصف الثانى من السبعينيات أثناء حكم نميرى ، وتدهورت العلاقات فى ظل الحكم العسكرى الحالى .

أما الزعم بأن مصر - وباعتبار الأحادية السياسية التى ظلت مسيطرة على حكمها حتى أواخر السبعينيات - تعجز عن التعامل مع نظام سودانى يقوم على التعددية الحزبية فهو زعم مردود عليه بأن العلاقات المصرية - السودانية سادها الفتور خلال

الفترة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦- ١٩٨٩) فى وقت كانت فيه مصر تأخذ بالتعددية الحزبية .

خامساً : استناداً إلى ما تقدم فإنه يبدو أن السودان لا يستريح فى تعامله مع مصر إلا فى حالات الضعف النسبى " المتصور " للنظام المصرى ، وقد تكرر هذا الأمر عدة مرات ؛ حدث هذا فى بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ وقبل أن توطد أركانها .
وفى ظل الصراع داخل مجلس قيادة الثورة ؛ مارست السودان دوراً فاعلاً فى الحياة السياسية المصرية ، أسفر عن حصولها على تقرير المصير والاستقلال ، وحدث ذلك أيضاً أثناء حرب السويس وما أعلنته السودان من مؤازرة لمصر ، وحدث كذلك إبان حرب يونيو ١٩٦٧ وما بعدها ، وحدث أيضاً أواخر السبعينيات عند المقاطعة العربية لمصر . فهل هذا التصور والسلوك السودانى يعبر عن عمق العلاقات بين البلدين ، أم أنه يحمل فى طياته رغبة فى أن يكون للسودان القدح المعلى فى هذه العلاقات رغبة فى جنى مكاسب وتحقيق مصالح ؟

سادساً : يلاحظ أن السودان ، وفى فترات الحكم المدنى بالذات ؛ تبحث فى الغالب الأعم عن بديل جار على حساب علاقاتها مع مصر ، وكان حصولها على هذا البديل غالباً ما يدفعها إلى التضحية بعلاقاتها مع مصر .
وعلى سبيل المثال كان التقارب السودانى - الليبى (فى النصف الثانى من الثمانينيات) على حساب العلاقات المصرية - السودانية ، وكان التقارب السودانى - الإثيوبى - الإريترى (فى النصف الأول من التسعينيات) على حساب هذه العلاقات ، ويبدو أن فكرة البحث عن البديل لمصر ظلت تشكل الشغل الشاغل لبعض التيارات السياسية السودانية (حزب الأمة - الجبهة القومية الإسلامية بتعاونها مع إيران) دونما سعى جدى لخلق صيغة توازنية للتعاون فى المحيط الإقليمى أو مع دول الجوار .

سابعاً : يلاحظ أن هناك رفضاً ، يكاد يكون جماعياً ؛ من جانب معظم التيارات السياسية السودانية للاتفاقيات التى أبرمت نيابة عن السودان قبل الاستقلال (اتفاقيات الحدود) ، أو تلك التى أبرمتها حكومة السودان مع مصر عام ١٩٥٩(بشأن مياه النيل) ، تحت دعوى أن السودان إما أنها لم تكن طرفاً فيها أو أن حكماً عسكرياً قد أبرمها دون إجماع وطنى ، وقد ظل هذا الوضع يشكل المصدر الأساسى لتأزم العلاقات المصرية - السودانية . صحيح أنه فى فترات التعاون تخبو هذه المسائل، إلا أنها سرعان ما تعود لتظهر على السطح مرة أخرى ، فيما يبدو وكأنه رغبة من الجانب السودانى فى إبقاء هذه الأوضاع لاستخدامها كورقة ضغط عند الحاجة ، ولتعبئة الشعب السودانى فى فترات عجز أنظمة الحكم عن الوفاء بمتطلبات هذا الشعب . والغريب أن التجمع الوطنى السودانى غير راغب حتى الوقت الحاضر فى تحديد موقفه بوضوح تجاه هذه القضايا (الحدود - مياه النيل).

ثامناً : ويلاحظ خلال فترة حكم البشير / الترابي أن شكاوى السودان ضد مصر بشأن مسألة الحدود قد تعددت أمام مجلس الأمن ، وبصرف النظر عن الجوانب القانونية لهذا النزاع فإنه يمكن إبداء بعض الملاحظات فى هذا السياق :

١ - لو أن هذا النظام مقتنع بحق بالراية الإسلامية التى يرفعها ؛ فما الداعى لإثارة مسألة الحدود ، اللهم إلا إذا كان يعتبر مصر دار حرب لا دار سلام؟!

٢ - إن معظم - إن لم يكن كل - المثقفين السودانيين لديهم إصرار كامل على أن مثلث حلايب أرض سودانية ، بل إن نفراً منهم زايد إلى حد الزعم بأن حدود السودان تصل إلى أسوان ، وراح يعد العدة لطرح مبرراته فيما لو عرضت المسألة على التحكيم الدولى (٤٣) .

٣ - وفى المقابل نجد أن قادة الفكر والرأى فى مصر يسعون إلى البحث عن حل سياسى ؛ إما من خلال تكامل وظيفى فى المنطقة يشكل بؤرة للتعاون بين البلدين ، أو من خلال المقايضة ؛ بحيث يأخذ السودان ما يرغب فيه من منطقة جبل علبة وحلايب، وتعوض مصر بامتداد حدودها الجنوبية على ضفتى نهر النيل حتى الجندل الثالث عند مروى وكريمة (٤٤) .

وفى النهاية يتضح أن معظم التأزم فى العلاقات المصرية - السودانية إنما يعود بالأساس إلى مواريث تاريخية ، وعوامل سيكولوجية سودانية ، كما يرجع إلى الطبيعة التعددية للمجتمع السودانى ، والتى أسفرت عن مدركات وأشكال من السلوك غير مواتية لتنقية أجواء العلاقات المصرية - السودانية .

وبدون وجود إجماع وطني سودانى داخلى أولاً (لا يتجاهل المناطق المهمشة فى الجنوب والشرق والغرب) على صيغة الحكم فى السودان ، وآليات تقاسم السلطة والثروة فيه ، فإن إمكان الحديث عن وضع قاعدة راسخة للعلاقات المصرية - السودانية يصبح أمراً لا معنى له .

المصادر والهوامش

(١) حسن أحمد إبراهيم : " رؤية سودانية للعلاقات التاريخية المصرية / السودانية " في أسامة الغزالي حرب : العلاقات المصرية / السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٣٩ - ٤٣ .

وانظر أيضاً :

- محمد فؤاد شكري : الحكم المصري في السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥ ، القاهرة: ١٩٤٨، ص ٢٣.

وانظر : محمد أحمد الجابري : في شأن الله ، القاهرة : د.ت ، ص ١٨.

وانظر كذلك :

- يونان لبيب رزق : " الخبرة التاريخية في العلاقات المصرية - السودانية- محاور أساسية " في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ٥٧.

(٢) محمد عمر البشير : جنوب السودان : دراسة لأسباب النزاع ، ترجمة أسعد حليم ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١، ص ٣٢ .

وانظر كذلك :

- Sam.C. Sarkesian, " The Southern Sudan: A Reassessment", A Paper Delivered at the African Studies Association. Annual meeting, Nov. 8 - 11, 1972, Philadelphia, p.3.

(3) Robert O. Collins, Southern Sudan, 1883 - 1898 . A Struggle for Control, New Haven: Yale Univ. Press, 1962, p.57.

(٤) حسن أحمد إبراهيم : مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٥) لمزيد من التفصيل انظر :

- يونان لبيب رزق : السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ - ١٩٢٤، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٦ ، ص ١٣ - ٣٨.

(٦) المرجع السابق ، ص ٥٣ ، ٥٤ .

وانظر أيضاً :

- حسن أحمد إبراهيم : مرجع سابق ، ص ٤٥ ، ٤٦.

(٧) المرجع السابق ، ص ٤٦.
وانظر كذلك :
- عبد العزيز نوار : " إشكالية الإدراك المصرى للسودان " ، فى أسامة الغزالى حرب ، مرجع سابق ، ص ١٣١.
(٨) يوسف فضل حسن : لمحات من تطور العلاقات المصرية - السودانية - منظور تاريخى ، مرجع سابق ، ص ٩٨ ، ٩٩ .
(٩) يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادى النيل ، بين المعاهدة وتغيير الواقع الاستعمارى ١٩٣٦ - ١٩٤٦ ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥ ، ص٢١ - ٦٠ .

(10) Sam. C. Sarkesian, op. cit., pp. 7-14.

(١١) يونان لبيب رزق: قضية وحدة وادى النيل ، مرجع سابق،ص١١- ١٢.

(12) Mandour El Mahdi, A Short History of the Sudan. London: Oxford Univ. Press, 1995, Pp. 139 - 144.

وانظر أيضاً

- Dunstan. M. Wai, " Pax Britannica and the Southern Sudan: The View from the Theatre " African Affairs, (vol. 79, no. 316, July 1980), pp. 382 - 385.

(١٣) حسن أحمد إبراهيم : مرجع سابق ، ص ٤٧ ، ٤٨ .
(١٤) محمد سعيد محمد الحسن : عبد الناصر والسودان ، (القاهرة : ميدلايت المحدودة ، ١٩٩١) ص ١٦.
(١٥) المرجع السابق ، ص ١٦ - ٢١ .
(١٦) المرجع السابق ، ص ٢٥ - ٣٠ .
(١٧) محمد عمر بشير وعبد الرحمن أبو زيد : " إشكالية التعليم المصرى فى السودان - نظرة إجمالية " ، فى أسامة الغزالى حرب ، مرجع سابق، ص ٣٣١ - ٣٣٥ .
وانظر أيضاً :
- حسام سويلم وفاروق عبد السلام : " حول مشكلة الحدود بين مصر والسودان " ، ص ٤٨٩ .
(١٨) محمد سعيد محمد الحسن : مرجع سابق ، ص ٣١ - ٣٧ .
وانظر كذلك :
- محمد أحمد محجوب : الديمقراطية فى الميزان - تأملات فى السياسات العربية والإفريقية ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٩، ص ٩٠-٩٢.
وانظر أيضاً :
- محمد فائق : عبد الناصر والثورة الإفريقية ، القاهرة : دار المستقبل العربى، ١٩٨٢ ، ص ٤٢ .

(١٩) محمد سعيد محمد الحسن : مرجع سابق ، ص ٤٢ .
(٢٠) أكاديمية ناصر العسكرية العليا : مستقبل العلاقات المصرية - السودانية في ضوء التهديدات والتحديات التي تواجه السودان ، القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة ، إبريل ١٩٩٨، ص ٦٤ - ٦٨ .
(٢١) محمد سعيد محمد الحسن : مرجع سابق ، ص ٤٩ - ٥٠ .
(٢٢) راجع نص الاتفاقية في :
وزارة الإعلام : " العلاقات المائية بين دول حوض النيل" ، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، دراسات دولية معاصرة ، (رقم (١٠٧) ، نوفمبر ١٩٩٧) ، ص ٥٣ - ٦٣ .
(٢٣) محمد سعيد محمد حسن : مرجع سابق ، ص ٦٢- ٦٦ .
(٢٤) المرجع السابق ، ص ٧٦ - ١٠٢ .
(٢٥) المرجع السابق ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .
(٢٦) انظر رد فعل هذه المساعدة لدى الجنوبيين في البيان الصادر عن جبهة تحرير جنوبي السودان في أواخر عام ١٩٧١ ، والذي ينص على :
" إذا كان الانقلاب العسكري ضد نميري أمراً متوقعاً سواء من اليسار أو اليمين ، أو من جنوب السودان بطريقة غير مباشرة ؛ فإن الأمر الذي لم يكن في الحسبان هو تدخل كل من مصر وليبيا لإعادة نميري إلى السلطة. إن السؤال الرئيسي الذي يثيره الشعب السوداني جماعات أو أفرادا هو : هل الظروف قد تغيرت منذ عام ١٩٥٦ لتجعل الوحدة مع العرب أمراً مقبولاً ؟ "
راجع نص البيان في :
- " The Southern Sudan Liberation Movement, : The Return of Nimeri-Implications & South Sudan Reactions", in The Grass Curtain, (Official Statement , No. 1, August 4. 1971)
(٢٧) يوسف فضل حسن : مرجع سابق ، ص ١٠٢ - ١٠٤.
وانظر أيضاً :
- ميرغني النور جاويش : " العلاقات السودانية المصرية ما بين التكامل وميثاق الإخاء " في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ٦٢٥-٦٣٥.
(٢٨)،(٢٩)،(٣٠) المرجع السابق ، ص ٦٣٦ - ٦٤١ .
(٣١) المرجع السابق ، ص ٦٤٩ .
(٣٢) المرجع السابق ، ص ٦٥٠ - ٦٦٣ .
(٣٣) عندما تولى الصادق المهدي رئاسة الحكومة - عقب الانتفاضة - في ظل ائتلاف حكومي بين حزبه والحزب الاتحادي الديمقراطي ؛ فإن كلا الحزبين كان يفضل التسوية السلمية للحرب في الجنوب ، وبدأ مفاوضات مع الجيش الشعبي لتحرير

السودان ؛ سرعان ما انهارت وأدت بالمهدى إلى تغيير تحالفاته ؛ فقد ترك الحزب الاتحادى وتحالف مع الجبهة القومية الإسلامية ومع الإخوان المسلمين ، واتجه التحالف الجديد إلى تفضيل خيار الحرب والتأكيد على فرض الشريعة الإسلامية. وفى المقابل اتجه الحزب الاتحادى إلى إجراء مفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير الجنوب ؛ أسفرت عن التوقيع على خطة نوفمبر ١٩٨٨، والتى دعت إلى وقف إطلاق النار ، ووقف العمل بالشريعة الإسلامية ، وعقد مؤتمر دستورى يضم جميع الأحزاب والقوى السياسية فى السودان ؛ لكن البرلمان السودانى - وبتحالف حزب الأمة مع الجبهة القومية الإسلامية - رفض التصديق على الخطة ، وهو ما دفع الحزب الاتحادى إلى الخروج من الائتلاف الحكومى ، وإزاء ضغوط الحرب أضطر المهدى إلى التوقيع على خطة نوفمبر فى مارس ١٩٨٩ ، والاتفاق على عقد المؤتمر الدستورى فى ١٨ سبتمبر ١٩٨٩. وإزاء ذلك خرجت الجبهة القومية الإسلامية من الائتلاف ، ودخل الحزب الاتحادى مرة أخرى ، وهو الأمر الذى أثار حفيظة الجبهة القومية فدبرت انقلاب ٣٠ يوليو ١٩٨٩ للحيلولة دون تنفيذ خطة نوفمبر للسلام .
انظر :

- Judy Mayotte, "Civil War in Sudan: The Paradox of Human Rights and National Sovereignty", Journal of International Affairs, (Vol. 47, No. 2, winter 1994), pp.504 - 506.

(٣٤)،(٣٥)،(٣٦)،(٣٧) محمد سعد أبو عامود : " النظام السودانى من منظور علاقاته مع مصر " ، السياسة الدولية ، (القاهرة : مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٨ ، إبريل ١٩٩٧)، ص ٧٨ - ٨٠ .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٣٩) وزارة الإعلام : " الحدود المصرية السودانية" ، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات، دراسات دولية معاصرة ، (رقم (٤٦) ، أكتوبر ١٩٩٥)، ص ١٠،١١.

(٤٠) محمد سعد أبو عامود : مرجع سابق ، ص ٨١ .
وانظر كذلك :
- مركز الدراسات الحضارية : الأمة فى عام ، القاهرة : دار النشر للجامعات المصرية ، ١٩٩٦ ، ص ٣٨١ .

(٤١) أكاديمية ناصر العسكرية العليا : مرجع سابق ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٤٢) مركز الدراسات الاستراتيجية (السودانى) : التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٦ ، الخرطوم : دار جامعة إفريقيا العالمية ، ١٩٩٦، ص ١٢٨ - ١٣٠.

(٤٣) معاذ أحمد محمد حمد : " نزاع الحدود السودانى المصرى بين التاريخ والقانون الدولى " ، دراسات استراتيجية ، (الخرطوم : مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد ١٠ ، يوليو ١٩٩٧) ، ص ١١ - ١٥.

وانظر كذلك :

- الدرديرى محمد أحمد : " من أجل رؤية منهجية قانونية لنزاعنا الحدودى مع مصر " ، دراسات استراتيجية ، (العدد ١٢، يناير ١٩٩٨) ، ص ٩٥ - ١٠٨ .

(٤٤) عبد الملك عودة : " مستقبل العلاقات المصرية السودانية " ، أسامة الغزالى حرب ، مرجع سابق ، ص ٦١١ .

الفصل الثانى

العلاقات المصرية ـ السودانية
((رؤية سودانية))

العلاقات المصرية ـ السودانية : رؤية سودانية

أ . حيدر طه عبده

يصعب أن تنجو أى دراسة أو رؤية حول مسار العلاقات الدولية، أو القومية أو الإقليمية ؛ من تأثيرات التحولات الكبرى والتغيرات المتسارعة التى جرت فى العالم خلال العقدين الأخيرين ، وبما فرضته من مفاهيم حديثة وتفسيرات جديدة للتطورات والأحداث ، وبما أفرزته من ظواهر سياسية واقتصادية لا زال الباحثون يجتهدون فى رصد نتائجها ومدلولاتها ومدى تفاعلها أو تناقضها مع عملية التطور .

والباحث فى مسار العلاقات السودانية - المصرية ، فى حاضرها ومستقبلها ؛ لا بد أن يضع فى اعتباره هذه التحولات والتغيرات التى ترمى بتأثيراتها وظلالها على البلدين ضمن بلدان المنطقة الإفريقية ودول الشرق الأوسط فى وقت بدا كأن العالم يشهد الآن بزوغ ثقافة واحدة كبرى تهيمن على ثقافات مجتمعات عديدة تقع تحت هيمنة غير مباشرة لدول متقدمة . وقد وصف المفكرون والباحثون نتائج هذه الثقافة الواحدة الكبرى وهى فى تجلياتها السياسية والاقتصادية بـ " العولمة " أو " الكونية ".

تحت هذه " العولمة " التى يراد لها أن تنسج علاقات دول العالم؛ بدأت اختراقات حادة لمفاهيم وشعارات وأفكار ومبادئ كانت تعبر عن معتقدات سياسية أو ثوابت وطنية وقومية ؛ مما أوحى للفكر بأنه لم يعد هنالك شيء مستقر الآن ، وأن كل شيء عرضة للتغيير والإبدال والتكيف ، وأن التاريخ نفسه والجغرافيا أيضاً عرضة للتفكيك وإعادة التركيب ؛ لتنسجم مع هذه الثقافة الكبرى ولتخدم أهداف العولمة .

وفى هذا المناخ بدأ الحديث عن مسألتين هما : انهيار الدولة القومية وبروز الهويات العرقية ، وانحسار تأثير الأيديولوجيا أو بالأحرى سقوط الأيديولوجيا .

المسألة الأولى فتحت الباب أمام مراجعة " تطبيقية " لمفهوم السيادة؛ بحيث يسمح للدول الكبرى بالتدخل فى الشئون الداخلية للدول الصغرى ؛ عبر "المجتمع الدولى" الذى يمثله مجلس الأمن الدولى ، أو الولايات المتحدة منفردة بادعاء المسئولية فى مراقبة مسئولية الحكومات تجاه المواطنين (١) ، وربما يكون أبرز مثال لذلك قضايا مثل حقوق الإنسان ، والاضطهاد الدينى، واللاجئين والنازحين ؛ مما استدعى تقليص مفهوم السيادة .

ومن أبعاد ذلك أن الحديث عن غزو ثقافى أصبح من مخلفات العهد البائد ؛ بوجود سماوات مفتوحة لانتقال الأفكار والتجارب والأحداث بحرية أكثر عبر الفضائيات و "الإنترنت " .

ومن جانب آخر دخلت قضايا الأقليات العرقية والثقافية إلى صميم الدول المتقدمة، وأصبح الحديث عن حق تقرير المصير للأقليات والعرقيات تحت رعاية أو رقابة دولية أمراً عادياً ، كما - من جانب آخر - أصبحت شبكة مؤسسات المجتمع المدنى تعمل " بلا حدود " .

المسألة الثانية فتحت الطريق أمام " المصلحة والمنفعة " لتتقدم على المبادئ والشعارات ؛ ونتيجة لذلك انكفأت قيم النصرة والتضامن ، وتدنى الإحساس بوحدة المصير ؛ فأصبحت الفردية تتقدم على الجماعية ، والتجزئة على الوحدة ، والإقليمية والقطرية على الوحدة القومية .

ومن الطبيعى أن تدخل هواجس التحولات الكبرى والتغييرات المتسارعة فى العالم لتكون جزءاً من هموم العلاقات العربية - العربية ، وما يتفرع عنها من علاقات ثنائية؛ مثل العلاقات السودانية - المصرية ، فى وقت زاد فيه انشغال البلدين بقضايا استراتيجية قومية وإقليمية ، وأخرى محلية ؛ وما بينها من قضايا مشتركة .

ومعلوم أن العلاقات بين مصر والسودان مرت منذ بداية القرن التاسع عشر بمراحل وأحوال مختلفة ، صعوداً وهبوطاً ؛ من وحدة كانت بينهما جاءت نتاج الفتح تحت قيادة وحكم محمد على باشا وأبنائه وأحفاده ، إلى استقلال فى عهد أحمد المهدى وخليفته عبد الله التعايشى ، إلى تبعية فى عهد الحكم الثنائى شكلاً والبريطانى فعلاً ، إلى حكم ذاتى انتقالى ثم إلى استقلال فى عهد ثورة يوليو التى كانت تطمح إلى وحدة اختيارية شعبية حسب فلسفة الثورة وقائدها ، والتى كانت ملتزمة بمبادئ التحرر الوطنى والقومى .

ومنذ استقلال السودان فى يناير ١٩٥٦ ؛ لم تشهد العلاقات مع مصر تقدماً فى اتجاه واحد ، ولا ثباتاً على سياسات محددة ، إنما تأرجحت بين عدة مستويات وأحوال؛ حسب اتجاهات ومزاج وأوضاع الإدارات الحاكمة ، ومدى تفهمها للسياسات والقرارات الصادرة فى كلا البلدين ، ومدى احترامها لـ " الثوابت " ، والتزامها بالاستراتيجيات التى تحكم علاقة البلدين ، والتى تضبط ، بقدر المستطاع ، المتغيرات المتوقعة أو الطارئة أو المفاجئة .

الثوابت فى العلاقة بين البلدين :

سجل تاريخ العلاقات بين السودان ومصر ملىء بالإشراقات والحسنات التى جعلت المتحمسين لتطوير هذه العلاقات ، وبعض الباحثين والدارسين ؛ يصفونها بـ "الأزلية والخصوصية " ؛ نسبة إلى قدمها وامتدادها إلى أعمق أعماق الأزمان فى

التاريخ ، وقد أيقن هؤلاء أنها أزلية ليس لأى سبب عاطفى ، إلا لأنها تكونت منذ الأزل ؛ أى منذ القدم ، فالأزلى هو ما لا أول له ، وهذا يعنى - ولو تجاوزاً - أنها ولدت منذ ما قبل التاريخ . وكثير من الكتابات أشارت إلى أن حضارة قدماء المصريين امتدت فى العصور القديمة إلى جنوب الوادى ، وبلغت أقصى امتدادها فى الجنوب فى عهد الأسرة الثامنة عشرة الفرعونية ، حين نزحت أفواج كثيرة من المصريين إلى بلاد النوبة، وظهرت فى تلك البلاد فى الجنوب نهضة ثقافية مركزها نبته (قرب مروى الحالية) ، كما انتشرت فى ذلك العهد عبادة الآلهة المصرية جميعاً؛ وبخاصة آمون .

ما تؤكده هذه الكتابات أن الروابط بين مصر والسودان قديمة ، ترجع إلى عصر ما قبل التاريخ ؛ ذلك العصر السابق على اختراع الكتابة وتدوين الحوادث التاريخية بها ، وهو السابق على عام ٤٢٠٠ تقريباً قبل الميلاد (٢).

إلا أن هناك رؤية لا تتفق مع التوصيف القائل بـ " أزلية " العلاقات بين مصر والسودان ؛ لأنه من أكثر التوصيفات غموضاً بحكم ما يحيط به من هلامية بل وقدرية، وفضلت هذه الرؤية القول بأن العلاقات بين البلدين كانت دائماً خاصة ، بل و" خاصة جداً " ؛ باعتبار أن بالإمكان دائماً رصد مظاهر الخصوصية ، وهو ما يستحيل رصده أو قياسه بالنسبة للأزلية (٣).

فإذا اعتمدنا توصيف " الخصوصية " فى علاقات البلدين ؛ بما يعنى أن عناصر وعوامل وأسباباً اجتمعت لتصنع هذه العلاقات المتميزة التى لا تشبهها علاقات ؛ فعلينا أن نرصد هذه العناصر التى تشكل فى ذاتها ثوابت وركائز تستند عليها الروابط التاريخية بين شمال وجنوب وادى النيل . هذه الثوابت يمكن تلخيصها فى عدة نقاط :

١ - أن الجغرافيا جعلت البلدين يرتبطان بنهر النيل كدولتى مصب تتأثران بأحواله وتغيراته بدرجات متفاوتة ، كما حتمت الجغرافيا أن يقع البلدان فى شمال إفريقيا ، وفى الوقت نفسه يطلان على البحر الأحمر من جهة غربه ، ويتواصلان مع غرب إفريقيا ومع المغرب العربى ، دون أن تفصل بينهما حدود طبيعية .

٢ - أن التاريخ ربط بين البلدين بروابط ثقافية شكلت قيماً مشتركة ومعتقدات واحدة ؛ تهديدها من أى طرف خارجى يستنفر الدولتين لحماية هذه القيم والمعتقدات .

٣ - برغم تطور وسائل الاتصال والنقل والمواصلات ؛ فإن السودان ما زال جسراً لمصر إلى عمق القارة الإفريقية ، وأن مصر ما زالت تشكل معبراً للسودان نحو البحر المتوسط وأوروبا ؛ أى نحو الشمال .

٤ - أن البلدين يرتبطان بضرورات الأمن القومى المشترك ؛ حيث إن مصر تشكل عمقاً استراتيجياً للسودان ، كما أن السودان عمق استراتيجى لمصر.

هذه المكونات الأربعة شكلت المادة الحيوية لاستمرار العلاقة بين البلدين ، وثباتها رغم العواصف التى تأتيها فى غالب الأحيان من مصادر خارجية .

وتضاف إلى هذه المكونات عناصر متجددة ؛ مثل التصاهر الذى بدأ مع بداية هجرات المصريين إلى جنوب الوادى وتواصل إلى يومنا هذا، ومثل التعليم الذى ربط بين المبشرين الأوائل بدين آبائهم ؛ ثم بالرسالات السماوية ، إلى التعليم الذى ربط بين الأزهر وممالك السودان المختلفة فى عهد ما قبل ميلاد السودان الحديث فى عام ١٨٢١ ، ثم انتقل إلى التعليم الحديث بافتتاح المصريين لأول مدرسة حديثة فى الخرطوم عام ١٨٥٣(٤).

فمصر كان لها الدور الأكبر والأساسى فى إنشاء دولة السودان الحديث عام ١٨٢١؛ بتجميع الممالك والسلطنات القائمة فى الجزء الشمالى فى جنوب وادى النيل ، ثم رعاية ذلك بإقامة أسس الدولة الحديثة بإنشاء المدارس والمشاريع الزراعية والإدارة الحديثة .

ففى ذلك التاريخ تجلى الدور المصرى - الذى ظل يحكم سياسة مصر طوال ستين عاماً - فى ثلاث مسائل هى : صنع وحدة التراب الوطنى السودانى ، والمحافظة على تلك الوحدة ، والعمل على أن يظل السودان جزءاً من مصر مهما كانت التكلفة المادية أو الإنسانية .

وقد عبر محمد شريف باشا رئيس الوزراء المصرى فى ١٨٨٤ عن ذلك بقوله "إن السودان ألزم لمصر من الإسكندرية " (٥) ؛ وهو تعبير عن أهمية السودان لمصر فى إطار "الاستراتيجية والأمن القومى بمفهومه الأشمل" .

ومنذ ذلك الوقت ارتبطت المسألة السودانية فى الفكر السياسى المصرى بمفهوم الأمن القومى المصرى ؛ الذى يرى أن أى تهديد لوحدة السودان يعنى تهديداً لأمن مصر ، وأن أى مخططات تستهدف مياه النيل بهدف التحكم فيه هى موجهة لمصر والسودان .

وقد قصدنا التركيز على هاتين النقطتين لتوضيح المشكلات الكبرى التى تواجه العلاقة بين البلدين ، وتخلق عوامل زعزعة واضطراب كامنة أو ناشطة فى فترات ضعف تمر بها هذه العلاقة كما هو مشاهد الآن .

ولتوضيح بعض هذه المشكلات لابد أولاً من إيراد بعض الحقائق ؛ منها :

١ - أن مصر دولة قديمة ، استطاعت عبر آلاف السنين أن تخلق مجتمعاً موحداً ومنسجماً تحت نظام مركزى قوى ؛ ولذلك عاشت مصر معظم سنوات عمرها مستقرة ، إلا من حروب خارجية .

٢ - أما السودان فهو دولة حديثة التكوين ؛ حيث لم يبلغ عمرها كدولة موحدة سياسياً تحت اسم السودان أكثر من مائة وثمانين عاماً . وخلال هذه الفترة وإلى عام ١٩٥٦ ، وباستثناء ثلاثة عشر عاماً من حكم المهدية، كانت مستعمرة . ولأنها دولة حديثة قامت على أنقاض ممالك وسلطنات مختلفة؛ ظلت طيلة تلك الفترات تبحث عن هوية ، وعن نظام يعبر عن نطاق سياسى ووطنى لكل أبناء الممالك والسلطنات ؛

ولذلك ظل السودان الحديث يعيش عبر العهود السياسية المتعاقبة فترة انتقالية طويلة ، ومعلوم أن فترات الانتقال دائماً ما تسودها الاضطرابات والنزاعات والانقلابات. وما زال المشهد السياسى فى السودان يعبر عن نزوع للبحث عن هوية، وعن نظام سياسى يكفل التوازن بين قبائل وطوائف وأعراق وثقافات أهل السودان .

مشكلة الهوية وتقرير المصير :

فى وقت من الأوقات ، إلى ما بعد السبعينيات من هذا القرن ؛ كان الاعتقاد السائد أن هوية السودان محسومة ؛ بحكم أن الممالك العربية التى حكمت فى شمال السودان لأكثر من ثلاثة قرون قد أعطت من هويتها شخصية السودان العربية ، إلا أن أصواتاً ارتفعت لتقول أن ليس فى السودان هوية واحدة ، وأن هناك بجانب العرب سكاناً أفارقة وزنوجاً ، وكان الجدل فى أوقات سابقة يتناول موضوع الهوية ضمن نطاقات الأدب والثقافة والفنون .

ولكن بعد منتصف العقد الماضى (الثمانينيات) ، وبتشجيع التحولات الكبرى فى العالم ؛ انتقل الجدل حول الهوية إلى المحافل السياسية ، وإلى برامج الأحزاب ، حتى شهدنا انقساماً لأول مرة فى الجمعية التأسيسية بين كتلة أحزاب عربية وكتلة أحزاب إفريقية وسط النواب .

وامتد ذلك إلى الصراع فى دار فور حيث أصبح الحديث علناً عن قبائل عربية ضد قبائل غير عربية ، أو بالعكس ؛ رغم أن سكان دار فور مسلمون .

وفى ٣٠ يونيو ١٩٨٩؛ قام انقلاب عسكرى بقيادة العميد عمر حسن البشير تبنى مشروعاً إسلامياً ؛ بحكم أن الانقلابيين هم من جماعة الجبهة الإسلامية القومية ، فدخل هذا المشروع نطاق الجدل ليقرر من أعلى أن هوية السودان إسلامية ، وأن ما عداها مستوعب فيها .

ولأسباب عديدة اتجه المشروع الإسلامى الانقلابى إلى إضعاف العلاقة مع مصر بدلاً من تقويتها ؛ متجاهلاً الثوابت ، ومتجاوزاً الخطوط الحمراء التى حرصت الحكومات السابقة - وفى كل العهود - ألا تبلغها أو تتخطاها مهما حدث .وآثر هذا المشروع التوجه إلى إفريقيا طالباً الانتماء بعد أن عقد نفسه بمحور أممى خارج العلاقات التقليدية مع الدول العربية .

ورأى المشروع الإسلامى أيضاً أن دول شرق إفريقيا المتجمعة فى منظمة "إيجاد" خير وسيط لحل مشكلة جنوب السودان التى تعتبر أم المشكلات الحالية .

وربما رأى مشروع " الإنقاذ" أن القرن الإفريقى مجال مفتوح لتمدد المشروع الإسلامى ؛ باعتبار أن دول هذه المنطقة ما زالت هشة البناء ، وأن حكومتى إثيوبيا وإريتريا عليهما دين مستحق لحكومة البشير التى قدمت المساعدات إلى ميليس

زيناوى وأسياسى أفورقى . وتوهمت السلطة القائمة فى الخرطوم أن القرن الإفريقى أصبح " عمقاً استراتيجياً " لحماية " الثورة الإسلامية فى السودان .. " .

وكل ما يعنينا فى هذا النطاق هو أن الحكومة السودانية مهدت للتوجه نحو القرن الإفريقى بعدة إجراءات لفصم الروابط المادية والثقافية والمعنوية بين السودان ومصر؛ لأن مصر "العلمانية" مستعصية على الاختراق الإسلامى الذى حاولته "الأممية الإسلامية" من الخارج .

وتمثلت هذه الإجراءات فى التالى :

١ - إغلاق المدارس المصرية والجامعة والبعثات التعليمية ومصادرة ممتلكاتها . هذا الإجراء جاء ضمن حملة دعائية ترفع شعار " أسلمة التعليم " باعتبار أن التعليم كان علمانياً ، وأن الوجود الثقافى المصرى - فى نظر الحكومة السودانية - لا يعبر فقط عن علمانية ، بل يرمز إلى وجود أجنبى فى السودان . وكان فى الحملة محاولة لاستدعاء جراحات التاريخ لخلق علاقة من نوع مختلف ، لا تستند على ما للبلدين من "خصوصية" وتكامل وإخاء ، بل تقوم على التنافر والصدام .

٢ - مصادرة ممتلكات الرى المصرى ، ومضايقة الفنيين المصريين ومطالبتهم بمغادرة البلاد . وكان الهدف الضمنى إثارة موضوع مياه النيل كعنصر تهديد لأمن مصر القومى ، وتهديد حياة الشعب المصرى فى أعز ما يحتاج ويملك .

٣ - وقف الملاحة النهرية بين ميناءى أسوان وحلفا ؛ مما أدى إلى قطع أهم شريان لتواصل الشعبين ، ثم إعادة العمل بنظام التأشيرة بعد محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك .

٤ - تحريك الجماعات الإسلامية المتطرفة التى توصف سياسياً وإعلامياً بـ"الإرهابية" المناهضة لنظام الحكم فى مصر .

بهذه الأمثلة التى أوردتها لا أرغب فى الحقيقة أن أسكب زيتاً على نار بدأت تهدأ الآن ، أو أن يفهم ذلك بأنه من نشاطات المعارضة ، إنما قصدت أن أبين أن زعزعة واضطراب العلاقة بين البلدين ، إلى حد ممارسة أعمال عدائية مكشوفة ؛ جاء فى وقت تغيرت فيه توجهات السودان وفقاً لـ " هوية جديدة " قررها نظام الحكم ، وترتبت عليها نتائج وآثار شملت العلاقة بين السودان ومصر ، والسودان ودول أخرى .

وللمصادفة الغريبة ، أو للمفارقة المدهشة ، أنه فى الوقت الذى كان فيه السودان يتوجه نحو شرق إفريقيا كانت مصر تتجه نحو " شرق أوسطية " كخيار بديل أو موازٍ للتجمع العربى القومى ، أو للدوائر الثلاث الاستراتيجية؛ العربية والإفريقية والإسلامية .

ولذلك تقفز مجموعة من الأسئلة ، قوامها الاتجاهان المتباعدان للدولتين نحو شرق إفريقيا والشرق أوسطية ؛ أهمها : هل نزوع السودان ومصر نحو دوائر إقليمية مختلفة كان نتاج التحولات الكبرى فى العالم وفى المنطقة ، بما فيها " السلام " مع إسرائيل ، وانهيار الاتحاد السوفييتى ، وسيطرة القطب الواحد؟ وهل يأتى ذلك ضمن إعادة ترتيب أوضاع المنطقة بما يتلاءم مع مصالح دولية وإقليمية وربما محلية أو وطنية ؟

فإذا تجاهلنا الإجابة على هذه الأسئلة التى فرضتها مشكلات الانتماء القومى والتوجهات الوطنية فى الآونة الأخيرة ؛ فإن هناك أسئلة كثيرة فرضتها التغيرات التى طرأت فى مضمون وشكل العلاقة بين مصر والسودان خلال السنوات الأخيرة ، وهى تغيرات أثارت حوارات ومناقشات مكثفة داخل الجانبين وبين الجانبين ؛ بين الجانب السودانى بكل قواه وأحزابه ومراكزه وأطرافه ، وأيضاً وسط الجانب المصرى بكل مؤسساته وأجهزته وقواه وتياراته .

وفى التقدير العام أن هذه المناقشات قصدت البحث والتقصى فى أسباب الاضطرابات المتكررة أو الطارئة فى علاقة البلدين اللذين درجت الأدبيات السياسية ، فى مستوياتها المختلفة ، أن تصفها بأنها "أزلية وخصوصية" نسبة لما هو متوافر لها من عناصر التقارب والتوحيد .

إذن السؤال الذى أمامنا هو : ما هى أسباب زعزعة العلاقات بين البلدين ؟ وما هى سبل التخلص منها ودعم عناصر التواصل والتقارب والتكامل والتوحد ؟

هنالك عدة قضايا تدخل ضمن أسباب اضطراب العلاقة بين البلدين منها :

١ - اختلاف مستوى تطور البلدين ، مما يعنى أن كلا البلدين له مشكلاته الخاصة والتى لها تأثيراتها على علاقة البلدين ، وذكرنا آنفاً أن السودان مازال يبحث - وهذه إحدى مشكلاته - عن هوية وعن نظام ، وأنه متعدد الأعراق والثقافات .

هذه المشكلات تتطلب أن تحيط مصر بأحوال السودان بالقدر الكافى، وتبنى سياساتها تجاهه بما يساعد مصر على الاحتفاظ طوال الوقت برضا السودانيين فى غالبهم ؛ وهذا يستدعى أن تخلق علاقة متوازنة مع كل القوى السياسية السودانية ، وتتفهم برامجها وتوجهاتها ، وتعمل على إزالة ما علق من شوائب فى هذه العلاقة فى الماضى .

وربما أعطى اندفاع مصر لتأييد الانقلابات العسكرية فى التجارب الثلاث الماضية فى انقلاب الفريق إبراهيم عبود ، وانقلاب اللواء جعفر نميرى ، وانقلاب العميد عمر البشير انطباعاً لدى العامة أن مصر لا تحبذ قيام نظام حكم ديمقراطى فى السودان ، وفسر البعض هذا الموقف بأن مصر تطمئن إلى أن السلطة العسكرية فى السودان لا تنازعها إرادات مختلفة أو متصارعة؛ مما يسهل عليها التعامل مع " قوة واحدة " بدلاً من " قوة مشتتة "

ويرى آخرون أن اهتمام مصر بقضية أمنها القومي - خاصة من جهة النيل ومنابعه - جعلها ترغب في أن تكون الحكومة في جنوب الوادي عسكرية؛ حيث يمكن أن تتوحد الرؤى بسهولة ؛ خاصة أن الانقلابات العسكرية في السودان دائماً ما تتجه لتقوية علاقاتها بمصر ؛ كتعويض للمعارضة الداخلية أو العزلة الداخلية .
٢ - اختلاف الرؤية حول المصالح التي تربط البلدين ، ومفهوم الأمن القومي لدى كل جانب ، ومفهوم الأمن المشترك .

ولوقت طويل ظل السودانيون في غالبيتهم يعتقدون أن لمصر أطماعاً في السودان، وقد تولد ذلك الاعتقاد من أحداث التاريخ التي جرت في الفترة من ١٨٢١ إلى ١٩٥٢ ؛ خاصة أن كتب التاريخ المقررة على التلاميذ والطلاب في مراحل تعليمهم المختلفة تتحدث عن حملة محمد على باشا العسكرية للسودان بأنها هدفت إلى: تجنيد العبيد والبحث عن الذهب . وأخذت قوى كثيرة تغذي هذا الاعتقاد ؛ مستفيدة مما يطرحه البعض بأنه ليس أمام مصر الولود إلا التوسع جنوباً (وأثيرت قضية حلايب في هذا السياق) .
كما تثار بين حين وآخر اتفاقية مياه النيل ، ويحاول البعض أن يخلق منها مشكلة على زعم أن " القسمة غير عادلة " وأنه لا بد من تعديل هذه الاتفاقية لتصحيح الأوضاع .

هذه المسائل تثار عندما تظهر في الأفق بوادر أزمة بين البلدين ، ثم تتلاشى حينما تزول الأزمة ؛ مما يعني أن القضايا التي تثار دائماً تكون رصيداً مخزوناً في ذاكرة البعض يستخدمه وقت الحاجة .

المهم في ضرب هذه الأمثلة أن نشير إلى أن حجم المصالح العليا غير مدرك لبعض القوى في البلدين ، وأنه ليس بين مصر والسودان فهم مشترك على مستوى واحد لهذه المصالح الحيوية والاستراتيجية ؛ كما أن وسائل خدمة هذه المصالح غائبة عن اتفاق البلدين .

وفيما يتعلق بوسائل خدمة المصالح المشتركة طرحت بين البلدين عدة آليات تحت شعارات مختلفة ، وربما كان أوفرها حظاً في التطبيق "ميثاق التكامل الاقتصادي " الذي تم في السبعينيات بين البلدين ، ولكن المشكلة أن الميثاق وقع في عهد جعفر نميري الذي تعارضه كل القوى السياسية السودانية؛ فاعتبر جزءاً من إنجازات نظام "لا يحوز الشرعية والقبول " .

كما أن هذه القوى المعارضة فهمت عقد ميثاق للتكامل بين مصر والسودان بمثابة تأييد كامل للنظام الحاكم في السودان من مصر ، وهنا تكمن مشكلة التعامل مع أنظمة تعد في نظر "القوى الشعبية" غير شرعية ، ويتكرر موقف المعارضة مع الشركات

الأجنبية العاملة فى مجال البترول حاليا ؛ حيث حذرتها من أنها لن تعتبر أى عقود موقعة مع حكومة "الإنقاذ" قانونية.

٣ - عدم الاتفاق على مفهوم للأمن المشترك للبلدين أو لكليهما ، ويتجلى ذلك فى الموقف السياسى من جنوب السودان ؛ ففى حين أيدت كل القوى السياسية السودانية حق تقرير المصير لجنوب السودان كخيار من الخيارات لحل المشكلة ، أبدت مصر رفضا واضحا لهذه الخطوة ، واعتبرتها مساسا بوحدة السودان ومساسا بأمنها القومى.

كما تتجلى فى الموقف السودانى المعارض لأى خطوات تطبيع مع إسرائيل ، فى حين تقيم مصر علاقات عادية مع " الدولة الصهيونية " .

هذان الموقفان لم يتم استيعابهما فى فهم مشترك للأمن القومى المشترك ؛ حيث تخشى مصر وجودا إسرائيليا على منابع النيل ، أو فى جنوب السودان إذا انفصل ، وفى نفس الوقت هناك وجود لإسرائيل فى مصر .

وبنفس المقدار من تباين المواقف ؛ حدث عدم فهم " مشترك " تجاه معاهدة الدفاع المشترك بين السودان ومصر ، والتى وقعت عام ١٩٧٨ ؛ حيث اعتبرتها المعارضة للنظام فى السودان " حماية " للنظام بوسائل عسكرية؛ خاصة أن السودانيين يحفظون للرئيس السادات قولته بعد " اندحار انقلاب الحزب الشيوعى فى السودان عام ١٩٧١ بأن " له أسنان حامية " .

هنا اختلطت على السودانيين الحدود بين حراسة وحدة التراب الوطنى وحراسة النظام ، وعزز هذا التشويش حول " الأمن القومى المشترك " ما ظلت تردده بعض المصادر أن الطيران المصرى هو الذى قام بقصف جزيرة آبا فى مارس ١٩٧٠ ، وأن رئيس أركان القوات الجوية المصرية آنذاك (الرئيس حسنى مبارك) هو الذى قاد الهجوم .

وكان الكاتب الكبير المرحوم أحمد بهاء الدين أشار إلى هذه العملية فى عموده يوميات " ؛ بالرغم من أن مصادر مسئولة فى ذلك الوقت نفت لكاتب هذه السطور مشاركة الطيران المصرى فى الهجوم.

والملاحظة الجديرة بالتسجيل هنا أن الصحافة المصرية لم تنف الأمر ، ولم تشر لا من قريب أو بعيد إلى الواقعة ، وتركت الاعتقاد المزعوم يقبع فى ذاكرة البعض ؛ ليعيد إنتاج الواقعة بالكيفية التى تخدمه وتخدم خط " عزل السودان عن مصر " .

تلك أمثلة من مخزون الأحداث والقضايا التى تشكل اختلافا فى الرؤى حول المفاهيم الأساسية التى تشكل عامل تقارب أو تنافر بين البلدين .

إذن كيف السبيل إلى التخلص من مخزون المتفجرات والاضطرابات، والتطلع إلى دعم استمرار العلاقات " الخصوصية " بين البلدين ؟

رؤية نحو المستقبل :

مع التسليم بأن عناصر التقارب والتواصل على أرضية " العلاقة الخصوصية " بين البلدين أكبر كثيراً من عناصر التنافر والتباعد ؛ فإن الحفاظ على حيوية هذه العناصر لتكون فاعلة ونشطة فى كل وقت يتطلب الآتى :

١ - تعميق الفهم المشترك للمصالح التى تربط بين البلدين ، وتحديد المهددات والمخاطر التى تهدد الأمن القومى المشترك أو الأمن القومى لكليهما ؛ وهذا بدوره يحتاج إلى تواصل الاتصالات على جميع المستويات بين الشعبين ، ورفع كل العوائق التى تمنع هذا التواصل ؛ مع اقتراح إنشاء وحدة " للدراسات الاستراتيجية المشتركة " تعمل على إقامة قنوات دائمة بين المهتمين لمتابعة ودراسة أحوال البلدين ، والتوسع والتعمق فى تحديد وتبيان المصالح المشتركة والأمن القومى المشترك .

٢ - أن تعمل مصر اعتماداً على ثقلها واتصالاتها بأطراف النزاع فى السودان، وبالقوى المهتمة بالشأن السودانى ؛ على إقناع الطرفين بالجلوس فى مؤتمر قومى دستورى يتوصل إلى " مساومة تاريخية " ؛ على أن يحدد موعد أقصى لعقد هذا المؤتمر ، وفى حالة رفض طرف من الأطراف لهذه الآلية تتخذ مصر موقفاً واضحاً وصريحاً ولا رجعة فيه ضد من ينعزل .

٣ - اتجاه البلدين نحو تكامل اقتصادى شامل ؛ يتخطى الشعارات القديمة والمستهلكة بعد مراجعة سلبيات التجربة السابقة فى التكامل ، ويسبق ذلك مشروعات مشتركة مخططة تخطيطاً مدروساً بين هيئات البلدين ؛ تمهيداً لتكامل حقيقى ، حتى لا يأتى التكامل كشعار سياسى فقط .

وفى هذا المجال ؛ يستغرب المرء أنه فى الوقت الذى يتحدث فيه أبناء وادى النيل عن علاقة خصوصية ؛ لم يحدث أن تم إنجاز فى ربط شعبى وادى النيل عبر خطوط سكك حديدية مباشرة ، أو طرق برية سالكة ، فلا زال درب الأربعين هو الشريان البرى الوحيد .

٤ - فتح صفحات الصحافة المصرية والسودانية ؛ خاصة القومية ، ليتبادل فيها الباحثون والكتاب والمهمومون بعلاقة البلدين وجهات النظر ، والأفكار والإبداعات . ولا بد من إيراد ملاحظة فى هذا الجانب ؛ وهى : أن السودانيين يلمسون قصوراً

فادحاً لدى أشقائهم المصريين عن أحوال السودان ، وتركيبة مجتمعه ، ومشكلاته الحقيقية وطموحاته . فما زال عامة المصريين يتوقفون عند معلومة واحدة وناقصة ؛ وهى : أن أرض السودان كلها خصبة ولا تحتاج إلى أى مجهود ، فلماذا السودانيون كسالى فى إنتاج خيراتها ؟

فأشقاؤنا لا يعلمون أن أراضى شاسعة من السودان معرضة منذ سنوات للتصحر ، وأن البلاد التى يتصور أنها غارقة فى المياه تعيش حالة جفاف متكرر كل أربع سنوات ، وأن السودانيين ليسوا كسالى ؛ إنما طبيعة المناخ تحرم السودان من أكبر نسبة من طاقته البشرية العاملة .

المصادر والهوامش

) Roberta Cohen and Francis M-Deng, " Exdus within Borders the Uprooted who never left home ", Foreign Affairs, (vol. 77, No. 4, July/ August 1998), P. 14.

(٢) محمد إبراهيم بكر : تاريخ السودان القديم ، ط ٢ ، دار المعارف ، ١٩٨٣. انظر أيضاً د. مكى شبيكة ، السودان عبر القرون ، ط ٢، دار الثقافة ، ١٩٦٥ .

(٣) يونان لبيب رزق : الثوابت والمتغيرات فى العلاقات المصرية السودانية، دار الهلال ، نوفمبر ١٩٩٤.

(٤) يونان لبيب رزق ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٥) مذكرة شريف باشا إلى سير إفلين بارنج ، المرجع السابق ، ص ٢١ .


المناقشات

أشـارت د. إجـلال رأفـت إلـى أن ورقتـى د. إبراهيم نصـر الديـن و أ. حيدر طه قدمتا بعض النقاط المهمة فى العلاقات المصرية - السودانية ، ولكنـهما اختلفتا فـى النظر إلى هذه النقاط ؛ فهناك اختلاف فيما يتعلق بالمياه والحدود ، ومسألة الجنوب ، وتأييد الحكومات العسكرية ، واحترام إرادة الشعب السودانى .

بخصوص مسألة المياه ؛ يرى الجانب السودانى أن هنـاك إجحافاً فـى حصتـه مـن مياه النيل . وأعتقد أنه لا توجد مشكلة فى هذه المسألة ؛ نظراً لأن السودان لـم يسـتهلك كـل حصتـه مـن الميـاه حتـى الآن ، بـل إن مصـر تسـتعير بعضـاً مـن هـذه الحصـة ، والملاحظ أن هذه المسألة تثار فقط عندما تكون هناك مشكلات سياسية بيـن الحكومتيـن المصرية والسودانية .

وتتفجر مشكلة الحـدود أيضـاً عندمـا تتدهـور العلاقـات السياسـية بيـن مصـر والسودان، والدليل على ذلك أن مشكلة حلايب عندما أثيرت فى عام ١٩٥٨، لـم تصـل إلى درجة الحدة التى شهدتها فى التسعينيات .

وفى هذا الإطار ، طرحت د. إجلال حـلاً لتسوية هـذه المشكلة ؛ ألا وهـو التحكيم الدولى بخصوص حلايب ؛ مثلما حدث بين إريتريا واليمن ، وبين ليبيا وتشاد .

وبالنسبة لقضيـة إرادة الشعب السودانـى ؛ اختلفت د. إجـلال مـع وجهـة نظـر د. إبراهيم نصر الدين التى ترى أن مصر لم تعمل ضد إرادة الشـعب السـودانى ؛ ففـى بعض الأحيان ، لا تتفق السياسة المصرية بشكل كامل مع الإرادة الشـعبية السـودانية ؛ خصوصـاً عندمـا يتعلـق الأمـر بمتطلبـات الأمـن القومـى المصـرى. واعتقـدت أن الحكومات المصرية المتتالية تفضل التعامل مع الحكم العسكرى فى السودان ؛ باعتبـار بعض التشابه فيما بينهما مـن الناحيـة العسـكرية ، وسـرعة اتخـاذ القـرار ومركزيتـه ؛ مقارنة بأنظمة التعددية الحزبية التى قد تتسم بـالبطء فـى اتخـاذ القـرار ، وحاجتـها إلـى إحداث مساومات كثيرة .

واختلفت أيضاً مع د. إبراهيم نصر الدين فيمـا ذهـب إليـه مـن مسـئولية مصـر عـن انقلاب عبود ؛ فالعديد من الأدبيات السودانية تؤكد أنه كان ترتيباً سودانياً خالصـاً ليس لمصر دخل فيه ، ومع ذلك اعتقدت أن مصر أسهمت فـى نجـاح انقـلاب عمـر البشـير الأخير .

وفيما يتعلق بقضيـة جنـوب السـودان ؛ اعتقـدت د. إجـلال أن الجـانب المصـرى لا يرحب بانفصال الجنوب ؛ نظراً لخطورة ذلـك مـن وجهـة نظـر المصـالح المصريـة ، بينما يوافق الجانب السـودانى حكومـة ومعارضـة (فـى الشـمال والجنـوب) علـى حـق

تقرير المصير للجنوب بشروط ؛ والدليل على ذلك الاتفاقيات التى عقدتها الحكومة السودانية مع قادة المعارضة فى الجنوب برئاسة جون جارانج ، وموافقة بعض أوساط المعارضة - حزب الأمة - على حق تقرير المصير بشروط ، والتى من أهمها وجود فترة انتقالية مدتها أربع سنوات . ورأت أن الحكومة وحزب الأمة يتمسكان بهذا الشرط أملاً فى حدوث تنمية اقتصادية حقيقية فى الجنوب خلال السنوات الأربع ؛ مما يدفع جنوب السودان بعد ذلك إلى اختيار الوحدة ، وبناء على ذلك أكدت أن اختلاف الرأى المصرى والسودانى فى هذا الخصوص ليس حاداً ؛ حيث تتمنى كل من مصر والسودان (حكومة ومعارضة) أن يظل السودان موحداً فى النهاية .

كما أكدت أيضاً ضرورة أن يكون هناك حد أدنى من العلاقات المصرية - السودانية ؛ لا تتأثر عنده هذه العلاقات بالأيديولوجيات والنظم السياسية والحكام . وينبنى هذا الحد الأدنى من العلاقات على القواعد الثقافية والاقتصادية ، التى ستجعل هناك مرونة وسهولة فى إدارة العلاقات السياسية بين البلدين .

وأكد د. يونان لبيب رزق أهمية التركيز على النواحى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فى العلاقات المصرية - السودانية ؛ بدلاً من الاهتمام الزائد بالجوانب السياسية فى هذه العلاقات ؛ التى تثير الكثير من الجدل ، فقد لعبت مصر دوراً مهماً فى تعليم أبناء السودان ، ولا يشعر المصريون بأن ملايين السودانيين الذين يعيشون بينهم غرباء عنهم ، ويستشعر السودانيون أن مصر هى وطنهم الثانى ، فضلاً عن وجود مصالح اقتصادية مشتركة بين الشعبين فى مشروعات السد العالى ، وخزان جبل الأولياء وغيرها من مشروعات التكامل .

وأكد أ. عبد الحليم المحجوب أن تذبذب العلاقات المصرية - السودانية هو أحد الشواهد على العلاقات العربية - العربية بصفة عامة ؛ فعندما يحدث خلاف سياسى بين الحكومات العربية تتدهور العلاقات فى المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . ورأى أ. عبد الحليم أهمية تأمين وحماية المصالح المشتركة بين الشعبين المصرى والسودانى ؛ سواء فى مجالات الأمن أو المياه أو غيرها ، بعيداً عن الخلافات السياسية بين الحكومات.

وبالنسبة لقضية حلايب ؛ أكد السفير السودانى أحمد عبد الحليم أن كلاً من مشكلة حلايب ومشكلة المياه هما مشكلتان دالتان على عدم استقرار العلاقات ؛ أكثر من كونهما سببين لحالة عدم الاستقرار ، وقد أثبتت الخبرة التاريخية إمكانية احتوائهما إذا خلصت النيات ، وركز الطرفان على ما يجمعهما من مصالح مشتركة .

وقد رفض د. يونان لبيب رزق التحكيم الدولى بشأن حلايب ؛ انطلاقا من مبدأ "لا تحكيم حول السيادة " ، فالخلاف على " حلايب " هو خلاف على السيادة وليس على مواقع الحدود كما كان الحال فى قضية " طابا "، فضلاً عن اقتناع مصر بأن دخول طرف ثالث فى العلاقات المصرية - السودانية يفسد هذه العلاقات ؛ ومن ثم فإن

التفاهم المباشر والتشاور الموسع بين الدولتين هو الوسيلة الوحيدة التى تكفل احتواء المشاكل المعلقة بينهما .

وقد أعرب أكثر من مشارك عن ضرورة ممارسة مصر لدور فعال فى التقريب بين الحكومة السودانية والفصائل المعارضة لها ، على أن تمارس دور الضامن لتنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقيات . وفى هذا الإطار؛ أشارت الوزيرة المفوضة جيهان أمين إلى موقف مصر المبدئى الذى يؤكد وحدة التراب السودانى ، والتخفيف من مشاكل السودان .

وأكد السفير السودانى أحمد عبد الحليم ، قبول الحكومة السودانية لدور مصرى نشيط فى تحقيق الوفاق السودانى ، وفى ضمان تنفيذه ؛ حتى يمكن تفادى مسألة تدويل القضية السودانية ، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الأمن القومى المصرى والأمن القومى السودانى .

وقد رأى السفير الأوغندى إبراهيم موكيبى أن إزالة الشوائب العالقة فى العلاقات المصرية - السودانية من شأنه أن يساعد على حل الخلافات القائمة بين السودان وجيرانه فى حوض النيل بصفة عامة ، وأوغندة بصفة خاصة ؛ الأمر الذى من شأنه أن يساعد دول حوض النيل على الاندفاع لتحقيق مشروعات التنمية الاقتصادية .

وأكد عدد من الحاضرين أهمية التقريب بين مفاهيم الجانبين ، المصرى والسودانى ، تجاه قضايا الأمن القومى والمصالح المشتركة ؛ من خلال إفساح مساحات أوسع فى وسائل الإعلام بالدولتين ، للتعبير عن وجهة نظر كل طرف لدى الطرف الآخر؛ بواسطة الكتاب والباحثين ، مع التركيز على الثوابت التى تجمع بين البلدين ، والابتعاد عن المبالغة فى تصوير المشكلات .

وفى هذا السياق ؛ أشارت د. هدى عبد الناصر إلى طبيعة العقلية السودانية ، والثقافة العربية التى تعلى من قيمة التكاتف والتعاون على الخلافات فى مواجهة المصاعب ؛ خاصة إذا كانت هذه المصاعب تأتى من خارج الوطن العربى ، وهو ما ظهر جلياً فى وقوف السودان إلى جانب مصر فى عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ؛ حيث كان للاستقبال الشعبى الكبير للرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر الخرطوم ، وبعد نكسة ١٩٦٧ ؛ صدى هائل فى الخارج، ومؤشر على ثبات الدور القيادى لمصر فى المنطقة العربية .

خـــاتــمـــة

أدرك الرئيس جمال عبد النـاصر أن ثـورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ هـي جـزء لا ينفصـل عـن حركـة التحـرر الوطنـي التـي سـادت أنحـاء متفرقـة مـن العـالم خـلال عقـدى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ؛ حيث تمكنـت مصـر بمكانتـها الحضاريـة والبشرية أن تلعب دوراً رائداً فى مساندة حركات التحرر فى دول العالم الثالث .

وقد احتلت الحركة الوطنية التحررية فى القارة الإفريقية مكانـاً بـارزاً فـى السياسـة الخارجية لثورة يوليو من الناحيتين الفكرية والعملية مـن منطلـق إيمـان الثـورة بحتميـة تحرير القارة - التى تمثل العمق الاستراتيجى لمصر - من الاسـتعمار بكافـة أنواعـه ؛ السيطرة الاستعمارية الأجنبية ، والتمييز العنصـرى . فلم يقتصـر الارتبـاط بيـن عبد النـاصر وأفريقيا علـى مجـرد مكافحـة الاسـتعمار ، وإنمـا اتسـع ليشـمل عـدة خطـوات تنفيذية تعمل على دعم هذه الحركات التحررية منها إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عـام ١٩٦٣ ، والمسـاندة الاقتصاديـة والعسـكرية لحركـات التحـرر ، وفتـح مكـاتب لـهذه الحركـات فـى القـاهرة ، والدعـم والمسـاندة السياسـية فـى المحـافل الدوليـة ، وإنشـاء الإذاعات الأفريقية الموجهة من القاهرة ، وعقد المؤتمرات التى تضـم الـدول الإفريقيـة المستقلة .

بالإضافة إلى ذلك ؛ فإن تبنى عبد الناصر لسياسة عـدم الانحيـاز ، وجعلـها الطريـق الثالث بين المعسكرين الشرقى والغربى قد ساهم فى إضفاء قدر كبير مـن التـوازن فـى السياسة الخارجية لدول القارة ، فى محاولة لإبعادها عن الانخراط فى الحـرب البـاردة التى كانت سائدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى آنذاك حتى تتفـرغ للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وقد أكد المشاركون فى فعاليات هذه النـدوة أهميـة دعـم الأبعـاد الأمنيـة والسياسـية والاقتصاديـة للسياسـة الخارجيـة المصريـة تجاه دول القـارة خـلال المرحلـة القادمـة ، والعمل على توثيق عرى التعاون المصرى / الأفريقى على المستويات التالية :

أولاً : المستوى السياسى :

- إيجاد آلية مؤسسية يتم بها إدارة العلاقات المصرية الأفريقية على غرار "مكتب الرئيس للشئون الإفريقية " الذى كان أحد أهم عوامل نجاح ثورة يوليو فى توجهها الإفريقى .
- معالجة قضايا نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية بالطرق السلمية ، ودعم قيم التعايش السلمى .
- استمرار الدعم المصرى السياسى لإفريقيا فى المحافل السياسية الدولية .
- تدعيم منظمة الوحدة الإفريقية ، وجعلها المرجع الأساسى لحل المنازعات بين الدول الإفريقية واحتوائها .
- تعزيز الجهود المصرية الرامية إلى إيجاد مقعد دائم لإفريقيا فى مجلس الأمن، والعمل على تعميق الارتباط المصرى بالتجمعات الإفريقية الإقليمية .
- العمل على تحجيم الوجود الإسرائيلي فى الدول الأفريقية والذى أخذ فى التزايد خلال السنوات الماضية فى ضوء المشروعات الاقتصادية والتعاون العسكرى بين إسرائيل وبعض البلدان الأفريقية ، خاصة وأن مصر فى عهد الثورة قد استطاعت أن تحد من تحركات إسرائيل داخل القارة الأفريقية .

ثانياً : المستوى الاقتصادى :

- تنمية التجارة الدولية بين البلدان الإفريقية ، مع تشجيع إقامة مشروعات استثمارية ، وفتح ميادين للاستثمار المشترك ، ودعم دور القطاع الخاص فى إقامة المشروعات الاقتصادية المختلفة .
- مبادرة مصر بإعطاء الدول الإفريقية بعض المزايا الاقتصادية والتجارية .
- تعزيز وسائل النقل الجوى والبحرى والبرى بين الدول الإفريقية لتسهيل إقامة علاقات تجارية دولية فعالة .
- قيام مصر بمساعدة المستثمرين المصريين فى تسهيل العلاقات التجارية والاقتصادية مع نظرائهم الأفارقة .
- التركيز على مفهوم المشروعات الصغيرة المشتركة وإمكانية أقامتها ، خاصة فى دول حوض النيل على اعتبار المصالح المباشرة بين مصر وتلك الدول .
- العمل على إنشاء مجلس لرجال الأعمال المصريين والأفارقة يستهدف تعميق التعاون الاقتصادى ، وإقامة مشروعات استثمارية داخل الدول الأفريقية .
- ضرورة قيام الصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق المعونة الفنية لأفريقيا بدعم المشروعات المشتركة بين الشباب المصرى والأفريقى .

- تفعيل دور القواعد الاقتصادية التى سبق وأن وضعتها مصر فى بعض البلدان الأفريقية مثل ؛ شركة " النصر للاستيراد والتصدير " والذى يوجد مقرها فى ساحل العاج .

ثالثاً : **المستوى الثقافى** :

- دعم الدور الثقافى المصرى فى الدول الإفريقية ؛ خاصة أن هذا الدور قد سبق فى الماضى التواجد السياسى والاقتصادى ، الذى مثله الأزهر والمنح الدراسية التى قدمها للطلاب الأفارقة .
- ضرورة الأخذ فى الاعتبار مدى احتياج دول القارة إلى التعليم الفنى، ومختلف التخصصات العملية التى تساهم فى إقامة تنمية شاملة فى مرحلة ما بعد الاستقلال .
- توسيع نطاق المنح الدراسية التى تقدمها مصر للطلاب الأفارقة لتشمل غير المسلمين .
- توسيع نطاق الدراسة الأكاديمية المصرية لتشمل موضوعات تتعلق بإفريقيا وتكتلاتها السياسية والاقتصادية .
- تفعيل دور الأزهر ومؤسساته الموجودة فى البلدان الأفريقية من خلال التوسع فى إنشاء الكليات التابعة له ، وإدخال العلوم التكنولوجية والتى تواكب المتغيرات الدولية ، بحيث لا يقتصر دوره على العلوم الدينية فقط.
- إيفاد بعثات تعليمية للطلاب المصريين إلى الدول الأفريقية بهدف تعريفهم بظروف تلك الدول وفهم أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

رابعاً : **على مستوى العلاقات الثنائية المصرية ـ السودانية** :

بالنظر إلى العلاقة الخاصة التى تجمع بين القطرين المصرى والسودانى ، فقد أكدت الدراسة المقدمة فى هذا الشأن ، وفى ضوء الثوابت فى العلاقات بين الدولتين التى تتسم "بالخصوصية والأزلية" ؛ أهمية تعميق الفهم السياسى والاقتصادى المشترك بين البلدين ، والعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية البينية ، ومعالجة مشاكل الحدود والمياه ، وقضية حلايب .

كذلك يوصى المشاركون فى الندوة بمسارعة مصر لبذل المساعى للتقريب بين الحكومة السودانية والفصائل المعارضة لها ؛ الأمر الذى يسهم فى استقرار الأوضاع فى جنوب السودان، وإنهاء الحرب الأهلية ، والعمل على منح حق تقرير المصير للجنوب بشروط ، مما يساعد على إيجاد بيئة تسمح بالتنمية الاقتصادية للجنوب .

كما طالب المشاركون بتوافر حد أدنى من العلاقات المصرية / السودانية يستند إلى مجموعة من القواعد الثقافية والاقتصادية ، بحيث لا يتأثر هذا الحد بتغير الإيديولوجيات والنظم السياسية والحكام .

وهكذا ، وفى ضوء الارتباط الوثيق بين الأمن القومى المصرى والعربى والإفريقى استطاعت ثورة يوليو أن تجمع حولها القيادات الوطنية لدول العالم الثالث لكى تنطلق فى حركة ثورية تناهض بها الاستعمار وأعوانه لتتفرغ بعد الاستقلال للتنمية والبناء فى مختلف المجالات لمواجهة التخلف الذى فرض عليها .

ملحـــق الوثائـــق

ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية

نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا المجتمعين بمدينة أديس أبابا - أثيوبيا ؛ اقتناعاً منا بأن حق جميع الشعوب فى التحكم فى مصيرها إنما هو حق غير قابل للتصرف .

وإذ نعى حقيقة أن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هى أهداف أساسية لتحقيق الآمال المشروعة لشعوب أفريقيا .

وإذ ندرك مسئوليتنا فى توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لقارتنا ، لتقدم شعوبنا الكامل فى مجالات النشاط الإنسانى .

وإذ نستوحى التصميم المشترك لتوطيد التفاهم بين شعوبنا ، والتعاون بين دولنا ؛ استجابة لآمال شعوبنا فى تدعيم الأخوة والتضامن فى نطاق وحدة أكبر تتخطى كافة الاختلافات العرقية والقومية .

واقتناعاً منا بأنه لترجمة هذا التصميم إلى قوة دافعة فى قضية التقدم الإنسانى ؛ فإنه يتعين توفير الظروف المواتية للسلام والأمن والمحافظة عليها. .

وإذ نعرب عن تصميمنا على المحافظة على الاستقلال الذى حصلنا عليه بمشقة وعلى تدعيمه، وكذلك المحافظة على سيادة دولنا وسلامة أراضينا وتدعيمها، ومكافحة الاستعمار الجديد فى كافة أشكاله . وإذ نكرس أنفسنا لتحقيق التقدم الشامل لإفريقيا .

واقتناعاً منا بأن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان؛ اللذين نؤكد هنا من جديد التزامنا بما تضمناه من مبادئ؛ يهيئان أساساً متيناً لتعاون سلمى مثمر بين دولنا .

وإذ تحدونا الرغبة فى أن نرى من الآن فصاعداً جميع دول أفريقيا متحدة لتكفل الرفاهية والرخاء لشعوبها .

وإذ عقدنا العزم على توثيق الروابط بين دولنا؛ وذلك بإقامة مؤسسات مشتركة وتقويتها ..

فقد وافقنا على هذا الميثاق .

التـأسيس

المادة ١

١ - اتفقت الأطراف السامية المتعاقدة بموجب هذا الميثاق على تأسيس منظمة تعرف باسم " منظمة الوحدة الإفريقية " .
٢ - تضم المنظمة دول القارة الإفريقية ، ومدغشقر، والجزر الأخرى التى تحيط بإفريقيا .

الأغـراض

المادة ٢

١ - تشتمل أغراض المنظمة على ما يلى :
(أ) تقوية وحدة وتضامن الدول الإفريقية .
(ب) تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا .
(ج) الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها .
(د) القضاء على كل أشكال الاستعمار فى إفريقيا .
(هـ) دعم التعاون الدولى مع الأخذ فى الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

٢ - لتحقيق هذه الأغراض تقوم الدول الأعضاء فى المنظمة بتنسيق سياساتها العامة ، والمواءمة فيما بينها وخاصة فى الميادين التالية :
(أ) التعاون السياسى والدبلوماسى .
(ب) التعاون الاقتصادى بما فى ذلك النقل والمواصلات .
(ج) التعاون التربوى والثقافى .
(د) التعاون فى مجالات الصحة والشئون الصحية والتغذية .
(هـ) التعاون العلمى والفنى .
(و) التعاون فى الدفاع والأمن .

المبادئ

المادة ٣

تحقيقاً للأهداف المبينة فى المادة ٢؛ تؤكد الدول الأعضاء فى المنظمة، وأعلنت رسمياً تمسكها بالمبادئ الآتية :

١) المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء .
٢) عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء .
٣) احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها غير القابل للتصرف فى وجودها المستقل .
٤) التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم .
٥) الإدانة المطلقة لأعمال الاغتيال السياسى فى جميع صوره ، وكذلك الأنشطة التخريبية من جانب دول مجاورة أو أية دول أخرى .
٦) التكريس التام للتحرير الشامل للأراضى الإفريقية التى لم تستقل بعد .
٧) تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل .

العضوية

المادة ٤

كل دولة إفريقية ذات سيادة لها الحق فى أن تصبح عضواً فى المنظمة.

حقوق الدول الأعضاء

المادة ٥

تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق متساوية وواجبات متساوية .

المادة ٦

تتعهد الدول الأعضاء بالالتزام الدقيق بالمبادئ المنصوص عليها فى المادة (٣) من هذا الميثاق .

المؤسسات

المادة ٧

تعمل المنظمة على تحقيق أغراضها عن طريق المؤسسات الرئيسية الآتية :
١) مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .
٢) مجلس الوزراء .
٣) الأمانة العامة .
٤) لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

المادة ٨

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هو الهيئة العليا للمنظمة ، ويقوم وفقاً لأحكام هذا الميثاق بمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة لإفريقيا بغية تنسيق ومواءمة السياسة العامة للمنظمة ، ويجوز له بالإضافة إلى هذا إعادة النظر فى هيكل ومهام وأعمال كل أجهزة المنظمة أو أية وكالات متخصصة قد تنشأ وفقاً لهذا الميثاق .

المادة ٩

يتكون المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو من ممثليهم المعتمدين، ويجتمع المؤتمر مرة على الأقل كل عام بناء على طلب أية دولة عضو ، وموافقة ثلثى عدد الأعضاء ، كما يجتمع المؤتمر فى دورات غير عادية .

المادة ١٠

١) لكل دولة عضو صوت واحد .

٢) إصدار جميع القرارات بأغلبية ثلثى أعضاء المنظمة .

٣) يبت فى مسائل الإجراءات بالأغلبية البسيطة ، ويتقرر ما إذا كانت مسألة ما ذات صبغة إجرائية أم لا بالأغلبية البسيطة للدول الأعضاء فى المنظمة .

٤) يتألف النصاب القانونى للمؤتمر من ثلثى أعضاء المنظمة فى أى اجتماع له .

المادة ١١

المؤتمر له سلطة وضع نظامه الداخلى .

مجلس الوزراء

المادة ١٢

١) يتألف مجلس الوزراء من وزراء الخارجية أو أى وزراء آخرين تعينهم حكومات الدول الأعضاء .

٢) يجتمع مجلس الوزراء مرتين فى العام على الأقل ، كما يجتمع فى دورات غير عادية بناءً على طلب أية دولة عضو وموافقة ثلثى الأعضاء .

المادة ١٣

١) يكون مجلس الوزراء مسئولاً أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ويعهد إليه بمسئولية الإعداد لاجتماعات المؤتمر .

٢) يحاط المجلس علماً بأية مسألة محالة إليه من المؤتمر ، كما يقوم بتنفيذ قرارات مؤتمر رؤساء الدول ، وتنسيق التعاون فيما بين الدول الإفريقية طبقاً لتعليمات المؤتمر ، ووفقاً للمادة الثانية (٢) من هذا الميثاق .

المادة ١٤

١) لكل دولة عضو صوت واحد .

٢) تصدر جميع القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الوزراء .

٣) يتألف النصاب القانونى من ثلثى أعضاء مجلس الوزراء وذلك فى أى اجتماع له .

المادة ١٥

لمجلس الوزراء سلطة وضع نظامه الداخلى .

الأمانة العامة

المادة ١٦

يكون للمنظمة أمين عام يعينه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ويقوم الأمين العام بإدارة شئون الأمانة .

المادة ١٧

يكون للمنظمة أمين عام مساعد أو أكثر يعينهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

المادة ١٨

تحدد مهام وشروط خدمة الأمين العام والأمناء العامين المساعدين وغيرهم من موظفى الأمانة وفقاً لأحكام هذا الميثاق واللوائح التى يقرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

٣) على الأمين العام والعاملين ألا يطلبوا أو يتلقوا حين قيامهم بواجباتهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن المنظمة ، وعليهم الامتناع عن القيام بأى عمل قد يمس مراكزهم باعتبارهم موظفين دوليين مسئولين فقط أمام المنظمة .

٢) يلتزم كل عضو فى المنظمة باحترام الطابع المطلق لمسئوليات الأمين العام والعاملين بالامتناع عن التأثير عليهم فى قيامهم بمسئولياتهم .

لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

المادة ١٩

تتعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات التى تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية ، وتقرر تحقيقاً لهذه الغاية إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم ، يحدد تشكيلها وشروط خدمتها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ويعتبر هذا البرتوكول جزءاً لا يتجزأ من هذا الميثاق .

اللجان المتخصصة

المادة ٢٠

ينشئ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لجاناً متخصصة وفقاً لما يراه ضرورياً ، يشمل ذلك ما يلى :

١) لجنة اقتصادية واجتماعية .

٢) لجنة للشئون العلمية والتعليمية والثقافية والصحة .

٣) لجنة الدفاع .

المادة ٢١

تتألف كل لجنة متخصصة أشير إليها فى المادة (٢٠) من الوزراء المعنيين أو من وزراء آخرين أو مفوضين فوق العادة تعينهم حكومات الدول الأعضاء .

المادة ٢٢

تقوم اللجان المتخصصة بمهامها وفقاً لأحكام هذا الميثاق ، وطبقاً للوائح التى يقرها مجلس الوزراء .

الميزانية

المادة ٢٣

يصدق مجلس الوزراء على ميزانية المنظمة التى يعدها الأمين العام، وتمول الميزانية بأنصبة من الدول الأعضاء طبقاً لجدول الأنصبة المعمول به فى الأمم المتحدة ، بشرط ألا يتجاوز نصيب أية دولة عضو عشرين فى المائة من الميزانية السنوية العادية للمنظمة ، وتوافق الدول الأعضاء على دفع أنصبتها بصورة منتظمة .

التوقيع على الميثاق والتصديق عليه

المادة ٢٤

١) لجميع الدول الإفريقية المستقلة ذات السيادة أن توقع على هذا الميثاق ، وتقوم الدول الموقعة بالتصديق عليه طبقاً لإجراءاتها الدستورية .

٢) تودع الوثيقة الأصلية التى تحرر باللغات الإفريقية إن أمكن ، وباللغتين الإنجليزية والفرنسية ، وجميع النصوص لها حجية متساوية لدى حكومة أثيوبيا التى تقوم بإرسال نسخ معتمدة من تلك الوثيقة إلى جميع الدول الإفريقية المستقلة ذات السيادة .

٣) تودع وثائق التصديق لدى حكومة أثيوبيا التى تقوم بإخطار جميع الدول الموقعة بهذا الإيداع .

دخول الميثاق حيز التنفيذ

المادة ٢٥

يدخل هذا الميثاق حيز التنفيذ بمجرد استلام حكومة أثيوبيا لوثائق التصديق من ثلثى الدول الأعضاء الموقعة .

تسجيل الميثاق

المادة ٢٦

يسجل هذا الميثاق بعد التصديق عليه لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق حكومة أثيوبيا طبقاً للمادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة .

تفسير الميثاق

المادة ٢٧

يفصل فى أية مسألة تثار بشأن تفسير هذا الميثاق بأغلبية تتألف من ثلثى أعضاء مؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة .

القبول والانضمام

المادة ٢٨

١) يجوز لكل دولة إفريقية مستقلة ذات سيادة أن تخطر الأمين العام فى أى وقت برغبتها فى الانضمام إلى هذا الميثاق .

٢) يقوم الأمين العام عند استلام مثل هذا الإخطار بإرسال نسخة منه إلى جميع الدول الأعضاء ، ويتقرر الانضمام بالأغلبية البسيطة للدول الأعضاء ، وتقوم كل دولة عضو بإبلاغ قرارها فى هذا الشأن إلى الأمين العام الذى يقوم بدوره عند تلقى العدد اللازم من الأصوات بإبلاغ القرار إلى الدولة المعنية .

أحكام مختلفة

المادة ٢٩

تكون اللغات التى يعمل بها فى المنظمة وفى جميع مؤسساتها هى اللغات الإفريقية كلما أمكن ، واللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية والبرتغالية .

المادة ٣٠

يجوز للأمين العام أن يقبل - نيابة عن المنظمة - الهبات والوصايا والتبرعات الأخرى التى تقدم للمنظمة ، بشرط موافقة مجلس الوزراء .

المادة ٣١

يقرر مجلس الوزراء المزايا والحصانات التى تمنح لموظفى الأمانة فى أراضى الدول الأعضاء .

انتهاء العضوية

المادة ٣٢

على أية دولة ترغب فى التخلى عن العضوية أن تقدم إخطاراً كتابياً بذلك إلى الأمين العام ، وبعد انتهاء عام واحد من تاريخ هذا الإخطار - إذا لم يسحب - يتوقف تطبيق الميثاق فيما يتعلق بتلك الدولة التى تنتهى عضويتها بالتالى فى المنظمة .

تعديل الميثاق

المادة ٣٣

يجوز تعديل أو مراجعة هذا الميثاق إذا تقدمت أية دولة عضو بطلب كتابى لهذا الغرض إلى الأمين العام ؛ بشرط ألا يعرض التعديل المقترح على المؤتمر للنظر فيه إلا بعد إخطار جميع الدول الأعضاء به وانقضاء عام على هذا الإخطار، ولا يصبح هذا التعديل نافذ المفعول إلا بعد موافقة ثلثى جميع الدول الأعضاء على الأقل .

وإقراراً منا بهذا قمنا نحن رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بالتوقيع على هذا الميثاق .

صدر بمدينة أديس أبابا فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٣ .

المـــوقـــعـــون

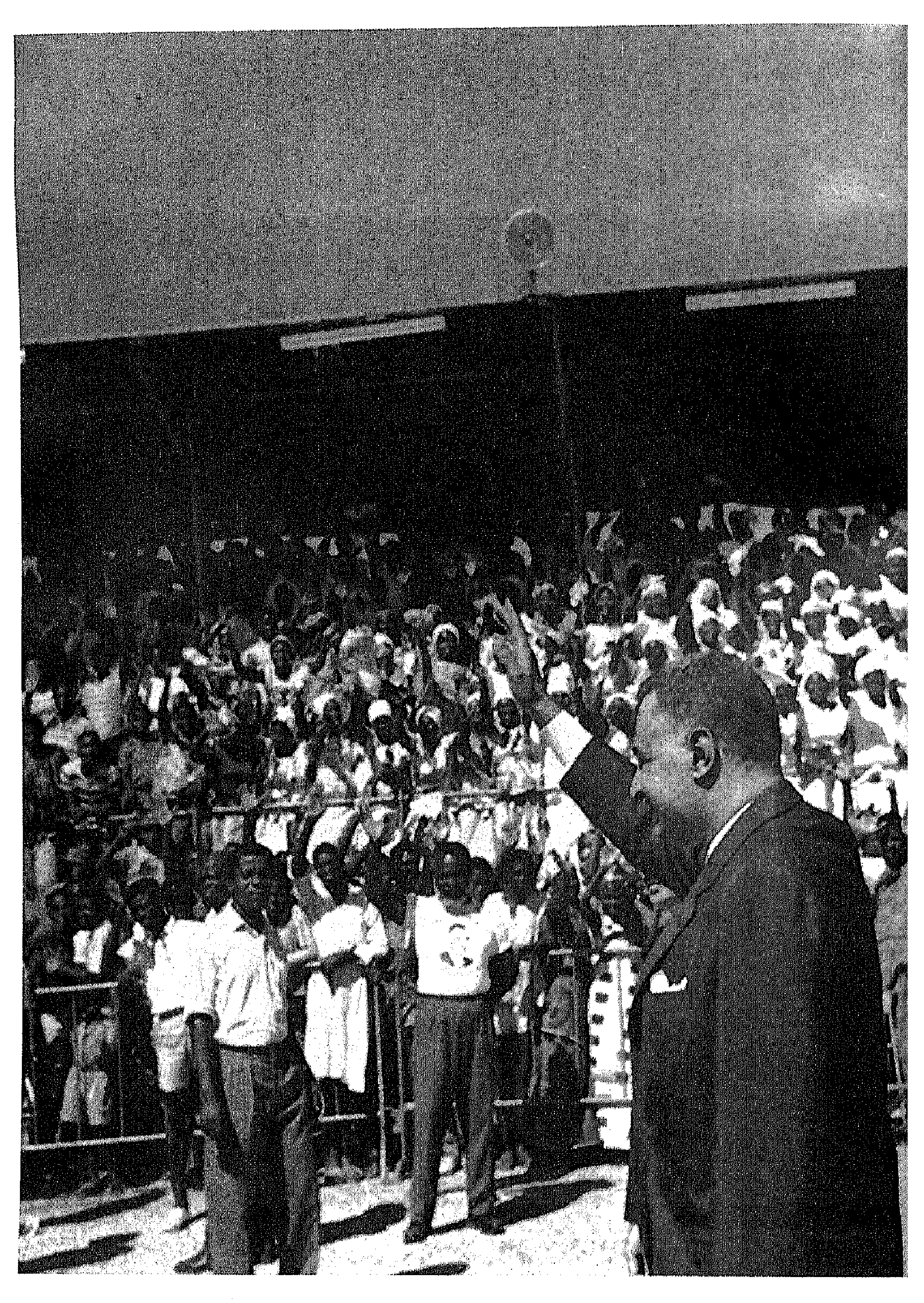
الجـــزائـــر
بـرونـــدى
الكمـــرون
جمهورية أفريقيا الوسطى
تشـــــــاد
الكونغو (برازافيل)
الكونغو (ليوبولدفيل)
داهـومـى
أثيوبـــيـا
جابـــون
غانـــــا
غينيـــــا
ساحل العاج
ليبيريـــا
ليبيـــــا
مدغشـقـــر
مـالـــى
موريتانيا
مراكـش
النيجـــر
نيجيـريا
روانـــدا
ســنغال
سيراليون
الصومال
السـودان
تنجانيقـا
تـوجـــو
تونـــس
أوغنـــدا
الجمهورية العربية المتحدة
فولتـا العليـا



* الرئيس جمال عبد الناصر لدى وصوله إلى أديس أبابا
لحضور مؤتمر الرؤساء الأفارقة عام ١٩٦٣ . *



* الرئيس جمال عبد الناصر أثناء حضور مؤتمر الرؤساء الأفارقة
في أديس أبابا عام ١٩٦٣ . *



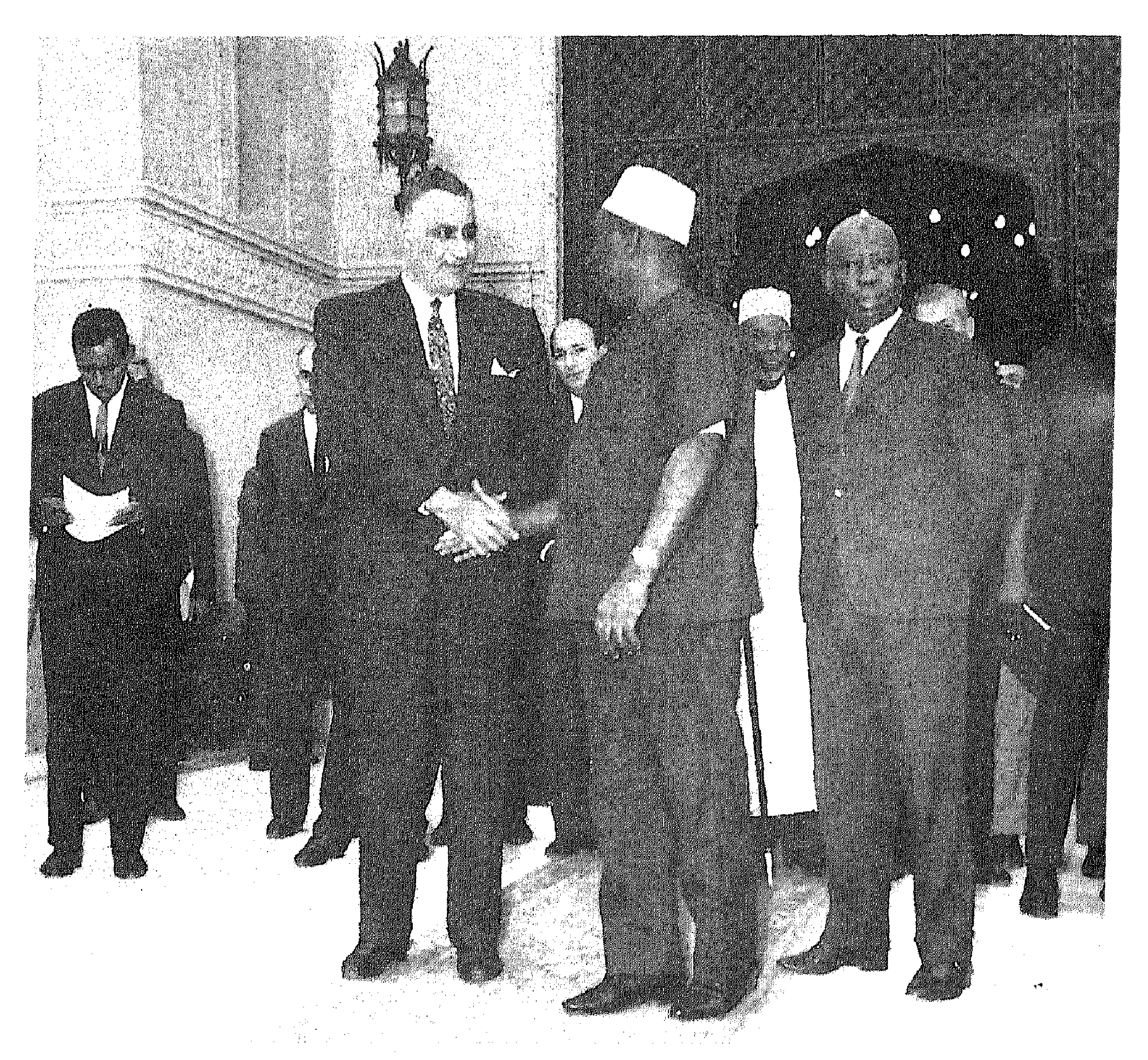
★ استقبال شعبى للرئيس جمال عبد الناصر خلال حضور

مؤتمر القمة الأفريقى بأكرا عام ١٩٦٥ . ★



* الرئيس جمال عبد الناصر والوفد المرافق أثناء حضور

مؤتمر القمة الأفريقى عام ١٩٦٧ . *



٭ الرئيس المصرى جمال عبد الناصر والزعماء الأفارقة
أثناء حضور أحد مؤتمرات القمة الأفريقية عام ١٩٦٧ . ٭

رقم الإيداع
٢٠٠١/٢٤٧٦

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

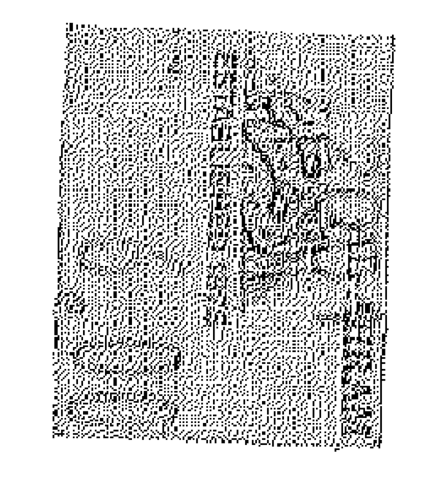
هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب أعمال الندوة التى نظمتها " وحدة دراسات الثورة المصرية " حول العلاقات المصرية / الإفريقية فى مراحل تطورها التاريخى وآفاقها المستقبلية .

وينقسم الكتاب إلى قسمين رئيسيين : يتعلق الأول بثورة يوليو وإفريقيا ، حيث يضم فصلين : الأول يتناول الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية فى إفريقيا . والذى يعكس التوجه الإفريقى لثورة يوليو فيما يتعلق بالسودان، وتأمين منابع النيل ، ومواجهة النشاط الإسرائيلى فى إفريقيا .. إلخ . وكذلك إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، والدعم الدبلوماسى لإفريقيا فى المنظمات الدولية والمؤتمرات العالمية ، هذا بالإضافة إلى إقامة ودعم المشروعات الاستثمارية المشتركة بين مصر والدول الإفريقية . أما الفصل الثانى فيتناول ثورة يوليو وقضايا التحرر الوطنى فى إفريقيا ، حيث يوضح دور ثورة يوليو فى دعم وتوجيه ومساندة حركات التحرر الثورية فى الدول الإفريقية سياسيا وماديا .

ويتناول القسم الثانى العلاقات المصرية - السودانية ، وينقسم إلى فصلين كل منهما يتناول الرؤى المصرية والسودانية حول طبيعة علاقات البلدين فى إطار الخصوصية والأزلية التى تتسم بها هذه العلاقات .

ويثرى الكتاب مجموعة المناقشات بين المشتركين فى الندوة حول كيفية توثيق العلاقات المصرية / الإفريقية بصفة عامة والمصرية السودانية بصفة خاصة .



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر